جـامعـــــة 8 مـــــاي 1945

قـــــالمـــــــة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

مذكرة تخرج لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية

تخصص: نقود ومؤسسات مالية

تحت عنوان

أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري

دارسة حالة الجزائر (2000- 2015)

إعداد الطلبة:

- ✓ سلمى عيايشة
- ✓ رجاء حمودة

إشراف الدكتورة:

ياسمينة مرابطي

السنة الجامعية:

2017/2016

شكر وتقدير

يقول الله عز وجل: ﴿ **وإذ تأذن ربكم لئن شكرتم لأزيدنكم** ﴾ صدق الله العظيم.

الحمد لله حمدا يليق بجلاله وعظيم سلطانه، نحمده حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه، الحمد لله الذي أنار لنا درب العلم والمعرفة ويسر لنا سبل النجاح وأعاننا على أداء هذا الواجب ووفقنا لإنجاز هذا العمل المتواضع، فهناك الكثير ممن يستحقون الشكر والامتنان أولهم الدكتورة المشرفة "**مرابطي ياسمينة** " التي نتقدم إليها بخالص الشكر على مساعدتها لنا بنصائحها و توجيهاتها، فشكرا جزيلا.

نشكر كل الأساتذة الذين رافقونا طيلة مشوارنا الدراسي، كما لا يفوتنا أن نتقدم بالشكر إلى السادة أعضاء اللجنة على قبولهم مناقشة هذه المذكرة وصرفهم جزء من وقتهم الثمين على قراءتها.

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن نشكر كل من ساندونا وقدموا لنا يد العون ولو بكلمة طيبة راجين من الله عز وجل أن يجازيهم خير الجزاء .

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

(قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون)

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك ولا يطيب النهار إلى بطاعتك .. ولا تطيب اللحظات إلا بذكرك..

ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك

"الله جل جلاله"

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين

"سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم"

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار..

أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها

اليوم وفي الغد وإلى الأبد.. **والدي العزيز**

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب وإلى معنى الحنان و التفاني.. إلى بسمة الحياة وسر الوجود

إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب

أمي الحبيبة

إلى من وهبهم الله لي سندا في الحياة وجعلهم لي فخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة فأهديتهم سر

حبي: **أخواتي الأعزاء**

إلى أخي ورفيق دربي في هذه الحياة، معك أكون أنا و بدونك أكون مثل أي شيء..

في نهاية مشواري أريد أن أشكرك على مواقفك النبيلة إلى من تطلعت لنجاحي بنظرات الأمل

أخي الوحيد

إلى من سيكون رفيق دربي في هذه الحياة وسندي في الدنيا **زوجي الكريم**.

إلى أصغر نجمة إلى أعز رفيقة وأغلى أخت **لبني**

إلى الأخوات التي لم تلدهن أمي إلى من معهم سعدت وبرفقتهم في دروب الحياة الحلوة والحزينة سرت، إلى من

كانوا معي على طريق النجاح والخير، إلى من عرفت كيف أجدهم وعلموني أن لا أضيعهم

صديقاتي

سلمى

إهداء

الحمد لله فالق الأنوار وجاعل الليل والنهار، ثم الصلاة والسلام على سيدنا محمد المختار صلى الله عليه وسلم،

أهدي ثمرة هذا العمل المتواضع إلى من قال فيهما عز وجل ﴿ ولا تقل لهما أف ولا تنهرهما وقل لهما قولا كريما واحفظ لهما جناح الذل من الرحمة ﴾.

إلى من حملتني وهنا على وهن جاعلا الله الجنة تحت أقدامها، إلى من غمرتني بفيض حنانها وعطائها اللامحدود، إلى أعز ما أملك في الوجود **أمي حفظها الله ورعاها؛**

إلى من علمني ورعاني، إلى من ضحى بقوته وشبابه، إلى من رباني وزرع في نفسي حب العمل والاجتهاد **والدي العزيز** أطال الله في عمره وحفظه من كل سوء؛

إلى من وهبهم الله لي سندا في الحياة وجعلهم لي فخرا وأنار لي حياتي بوجودهم شموعا مضيئة **أخواتي العزيزات؛**

إلى قرة عيني وسر سعادتي في الحياة **رحمة، آدم، عبد النور وريماس؛**

إلى من سيكون رفيق دربي وشريكي في السراء والضراء **زوجي الكريم؛**

إلى كل عائلتي والذين لم يجمعني بهم إلا الحب والأخوة في الله صديقاتي: **وسيلة، هاجر، وفاء، حنان، سلمى، إيمان، منى ....**

إلى من سقطوا من قلمي سهوا لا عمدا وكل من ساندني من قريب أو من بعيد.

رجاء

قائمة المحتويات

العنوان	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
الإهداء	
قائمة المحتويات	I-IV
قائمة الجداول	VI
قائمة الأشكال	VII
المقدمة العامة	أ-ث
الفصل الأول: مدخل عام للنفط	
تمهيد	07
المبحث الأول: عموميات حول النفط والسوق النفطية	08
المطلب الأول: ماهية النفط	08
الفرع الأول: نشأة النفط	08
الفرع الثاني: مفهوم النفط	09
الفرع الثالث: خصائص النفط	10
المطلب الثاني: أهمية النفط والنظريات المفسرة له	11
الفرع الأول: أهمية النفط	11
الفرع الثاني: نظريات النفط	13
المطلب الثالث: مفهوم وأنواع السوق النفطية والأطراف الفاعلة فيها	14
الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية	14
الفرع الثاني: أنواع السوق النفطية	16
الفرع الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية	17
المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط	19
المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر النفط	19
الفرع الأول: مفهوم سعر النفط	19
الفرع الثاني: أنواع سعر النفط	20

المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط في السوق الدولية	**21**
الفرع الأول: تسعير النفط في ظل الاحتكار	**21**
الفرع الثاني: تسعير النفط في مرحلة الانحصار الاحتكاري	**23**
الفرع الثالث: تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب	**24**
المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط	**25**
الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-1999)	**25**
الفرع الثاني: تطور أسعار النفط من الفترة (2000- 2015)	**27**
المبحث الثالث: محددات أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول	**30**
المطلب الأول: محددات أسعار النفط	**30**
الفرع الأول: الطلب على النفط	**30**
الفرع الثاني: عرض النفط	**32**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة	**33**
الفرع الأول: حالة ارتفاع أسعار النفط	**34**
الفرع الثاني: حالة انخفاض أسعار النفط	**34**
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة	**36**
الفرع الأول: حالة ارتفاع أسعار النفط	**36**
الفرع الثاني: حالة انخفاض أسعار النفط	**37**
خلاصة الفصل	**39**
الفصل الثاني: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري	
تمهيد	**41**
المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر وأهم الإصلاحات الخاصة به	**42**
المطلب الأول: المرجع التاريخي للنفط في الجزائر	**42**
الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر	**42**
الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك	**44**
المطلب الثاني: تأميم قطاع المحروقات في الجزائر	**45**
الفرع الأول: قرارات تأميم المحروقات في الجزائر	**45**

الفرع الثاني: المحروقات الجزائرية بعد التأميم	**47**
المطلب الثالث: الإصلاحات الخاصة بقطاع المحروقات في الجزائر	**48**
الفرع الأول: قانون المحروقات 86-14	**48**
الفرع الثاني: قانون المحروقات 91-21	**49**
الفرع الثالث: قانون المحروقات 05-07	**51**
الفرع الرابع: الأمر 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات رقم 05-07	**52**
المبحث الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري	**53**
المطلب الأول: مميزات النفط الجزائري	**53**
الفرع الأول: ميزة الموقع الجغرافي	**53**
الفرع الثاني: ميزة الجودة	**54**
الفرع الثالث: ميزة انخفاض تكاليف النقل	**55**
المطلب الثاني:الإمكانيات النفطية في الجزائر	**56**
الفرع الأول: احتياطات النفط في الجزائر	**56**
الفرع الثاني: إنتاج النفط في الجزائر	**57**
المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري	**59**
المبحث الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر	**63**
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي	**63**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة والتضخم	**65**
الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة	**65**
الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم	**67**
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي سعر الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية	**68**
الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي	**69**
الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية	**70**
خلاصة الفصل	**72**
الفصل الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري	
تمهيد	**74**

المبحث الأول: هيكل الميزان التجاري الجزائري	**75**
المطلب الأول: مفهوم وعناصر الميزان التجاري	**75**
الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري	**75**
الفرع الثاني: عناصر الميزان التجاري	**76**
المطلب الثاني: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري	**78**
المطلب الثالث: تطور هيكل الصادرات والواردات الجزائرية	**80**
الفرع الأول: تطور هيكل الصادرات	**80**
الفرع الثاني: تطور هيكل الواردات	**83**
المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري	**84**
المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات	**84**
المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات	**87**
المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري	**89**
المبحث الثالث: البدائل المتاحة لمواجهة تحديات تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات	**91**
المطلب الأول: تحديات تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات	**91**
المطلب الثاني: تنمية القطاعات الاقتصادية كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر	**93**
الفرع الأول: القطاع الزراعي	**94**
الفرع الثاني: القطاع الصناعي	**95**
الفرع الثالث: القطاع السياحي	**96**
المطلب الثالث: تنمية الطاقات المتجددة كإستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر	**97**
خلاصة الفصل	**102**
الخاتمة العامة	**104**
قائمة المراجع	**108**

قائمة الجداول

والأشكال

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
(01)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-1999)	25
(02)	تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000-2015)	27
(03)	مقارنة بين أنواع النفط لبعض دول منظمة الأوبك	54
(04)	تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	56
(05)	الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	57
(06)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	57
(07)	تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	63
(08)	تطور أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	66
(09)	تطور أسعار النفط ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	67
(10)	تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	69
(11)	تطور أسعار النفط وحجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	70
(12)	تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2015)	78
(13)	تطور هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	81
(14)	تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	83
(15)	تطور أسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	85
(16)	تطور أسعار النفط والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	87
(17)	تطور أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2015)	89

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
(01)	تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	58
(02)	تطور نسبة مساهمة الجباية النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)	60
(03)	تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة(2000-2015)	64
(04)	تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	69
(05)	تطور أسعار النفط وحجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	71
(06)	تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005- 2015)	79
(07)	تطور هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2015)	82
(08)	تطور أسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	86
(09)	تطور أسعار النفط والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)	87
(10)	تطور أسعار النفط والميزان التجاري الجزائري للفترة (2000-2015)	89

المقدمة العامة

تمهيد:

عرفت العقود الأخيرة من القرن الماضي تغيرات عديدة على مستوى العلاقات الدولية، وذلك نتيجة للتطورات التي شهدها الاقتصاد العالمي سواء فيما يتعلق بإفرازات العولمة والثورة التكنولوجية من جهة، أو من حيث التحولات السياسية من جهة أخرى كالأزمات الدولية والحروب. ولقد كان لهذه العوامل دورا هاما في تزايد الاهتمام والبحث عن الموارد الاقتصادية والطبيعية الكفيلة بالسيطرة والسيادة لمواجهة مختلف هذه التطورات، لذلك فقد اعتبر النفط من أهم هذه الموارد خاصة في الوقت الراهن، وذلك نظرا لاحتلاله مكانة هامة ومحورية ضمن اقتصاديات الطاقة، حيث أنه يمثل سلعة استراتيجية عالمية ومادة أولية أساسية في الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية. إضافة إلى دوره الحيوي في العالم المعاصر نتيجة لتعدد استعمالاته سواء في الصناعة أو الزراعة فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية للإنسان، مما مكنه من اكتساب مكانة مهمة ضمن أطر التجارة الدولية وموقع خاص في تشكيل معالم الخريطة الاقتصادية العالمية. وقد أدت هذه الأهمية النسبية للنفط في الاقتصاد العالمي إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام سواء في كيفية تحديدها أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، مما جعلها تتميز بالتقلب وعدم الثبات.

والجزائر كونها من الدول النفطية فهي تملك موقعا خاصا وأهمية متميزة في سوق النفط العالمية، تجلى ذلك بوضوح من خلال حجم الانتاج وقيمة صادرات النفط بالإضافة إلى احتياطات هذا المورد، الأمر الذي مهد لأن يكون للنفط دورا هاما ومحوريا ضمن اقتصادها الوطني لاسيما وأن المداخيل النفطية تعتبر أهم المصادر المالية للدولة، لكن من جهة أخرى فإن لأسعار هذا المورد الإستراتيجي آثارا اقتصادية تختلف باختلاف سلوك السعر في السوق النفطية، حيث أن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط يشكل خطرا حقيقيا على مختلف اقتصاديات العالم والجزائر بصفة خاصة، فالتذبذبات وعدم الاستقرار في أسعار النفط تؤثر على حجم العائدات النفطية وبالتالي على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني ومنها الميزان التجاري، الذي يعد من أهم الأدوات التحليلية التي يتم من خلالها تحديد وضعية الاقتصاد الوطني، خاصة وأن الصادرات النفطية تستحوذ على أكثر من 96٪ من إجمالي الصادرات الجزائرية.

إشكالية الدراسة:

تعتبر الجزائر من الدول التي تعاني من التبعية النفطية، فهي تعتمد على قطاع المحروقات بشكل شبه كلي في التجارة الخارجية، الأمر الذي يجعلها تتأثر بشدة بالتقلبات الحاصلة على مستوى أسعار النفط في السوق الدولية. وبناءا على هذا الأمر يمكن طرح الاشكالية التالية:

ما مدى تأثير تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري في الجزائر؟

ولمعالجة وتحليل هذه الاشكالية نقوم بطرح الأسئلة الفرعية التالية:

-ما هي العوامل الرئيسية المحددة لأسعار النفط في الأسواق العالمية ؟

- ماهي مختلف التطورات التي شهدتها أسعار النفط في الجزائر؟ وما هي الاثار التي خلفتها على مؤشرات الاقتصاد الوطني ؟

- ما هو أثر تغيرات أسعار النفط على الصادرات والواردات الجزائرية ؟

-ما هي البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط ؟

فرضيات الدراسة:

لتحليل الإشكالية محل الدراسة وللإجابة على التساؤلات الفرعية تم وضع الفرضيات التالية:

- يعتبر العرض والطلب من المحددات الرئيسية والمؤثرة في أسعار النفط؛

-إن تميز أسعار النفط بعم الاستقرار وحدّة التقلب كان له أثر كبير على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني؛

- تؤثر تقلبات أسعار النفط على صادرات المحروقات ومنه على الميزان التجاري دون أن يكون لها أثر على الواردات؛

-يعتبر النهوض بالقطاعات الاقتصادية والطاقات المتجددة من البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من التبعية النفطية.

أهمية الدراسة:

تستمد هذه الدراسة أهميتها من كون هذا الموضوع من أكثر المواضيع تداولا في الآونة الأخيرة من قبل الباحثين والاقتصاديين، باعتبار أن الجزائر من بين الدول النامية المنتجة والمصدرة للنفط، والتي تعتمد بصفة شبه كلية على عائداته في تمويل الاقتصاد الوطني، وهذا ما جعلها تتأثر بشدة بالتغيرات الحاصلة على مستوى

أسعار النفط خصوصا مع الانهيار الذي شهدته في الفترة الاخيرة والذي صاحبه انخفاض كبير في الايرادات من العملة الصعبة، فظهرت نتائجه على كل المؤشرات الاقتصادية بداية من الميزان التجاري الذي يعد المرآة التي تعطي صورة واضحة عن الوضعية الاقتصادية للدولة.

أهداف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى:

- التعرف على المورد الأكثر إثارة للصراعات على المستوى الدولي والمتمثل في النفط، من خلال التطرق إلى مفهومه وأهميته على الصعيد الدولي؛
- توضيح محددات أسعار النفط والآثار الناتجة عن تقلبات هذه الأسعار على الدول المنتجة والمستهلكة؛
- التعرف على واقع النفط في الجزائر من خلال دراسة أهم التطورات التي شهدها القطاع، وكذا المكانة التي يحتلها في الاقتصاد؛
- تحليل تطورات أسعار النفط في الجزائر وآثارها على مؤشرات الاقتصاد الوطني؛
- تحليل تطور الميزان التجاري الجزائري ودراسة أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط عليه؛
- تحديد البدائل الممكنة للخروج من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع النفط.

منهج الدراسة:

للإجابة على الاشكالية المطروحة وتحقيق أهداف الدراسة تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي والذي يظهر من خلال طرح بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وكذا تحليل وتفسير الجداول والبيانات المتعلقة بتطورات أسعار النفط وآثارها على مختلف المؤشرات الاقتصادية، كما تم الاعتماد على المنهج التاريخي من خلال دراسة تطور أساليب التسعير وكذا تطورات الأسعار في السوق النفطية، بالإضافة إلى دراسة تطور قطاع المحروقات في الجزائر.

هيكل الدراسة:

بغية الإلمام بجوانب الموضوع والإجابة عن الإشكالية المطروحة والتساؤلات الفرعية تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول رئيسية قسمت بدورها إلى ثلاث مباحث:

- **الفصل الأول**: تحت عنوان مدخل عام للنفط تطرقنا من خلاله إلى بعض المفاهيم النظرية المتعلقة بالنفط والسوق النفطية في المبحث الأول، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لدراسة أسعار النفط من خلال التطرق إلى مفهومه، أنواعه وأساليب تسعيره ثم مختلف التطورات التي مر بها، لتتم دراسة محددات أسعار النفط وآثار تقلباتها على دول العالم في المبحث الثالث.
- **الفصل الثاني**: خصص لدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، حيث تناولنا في المبحث الأول تطور قطاع المحروقات في الجزائر وأهم الاصلاحات الخاصة به، وفي المبحث الثاني مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري، في حين خصص المبحث الأخير لدراسة انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.
- **الفصل الثالث**: جاء بعنوان انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، تم التطرق فيه إلى هيكل الميزان التجاري الجزائري في المبحث الأول، ويليه المبحث الثاني تحت عنوان أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري، أما المبحث الأخير فنستعرض من خلاله البدائل المتاحة لمواجهة تحديات تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

صعوبات الدراسة:

في إطار إعداد هذه الدراسة تم مواجهة جملة من الصعوبات منها:

- قلة المراجع المتعلقة بقطاع المحروقات في المكتبة الجامعية؛
- تضارب الإحصائيات والبيانات بين مختلف التقارير الصادرة عن المواقع الرسمية، الأمر الذي دفع إلى محاولة التوفيق والترجيح بين مختلف البيانات والإحصائيات.

الفصل الأول: مدخل عام للنفط

تمهيد:

اعتمد الإنسان منذ القدم على مصادر عديدة للطاقة من بينها الفحم الذي بقي لفترة طويلة المصدر الرئيسي فيها، لكن بظهور النفط أصبح هذا الأخير موردا استراتيجيا هاما في اقتصاديات الدول سواء كانت منتجة نتيجة الاستفادة من مداخيله لتمويل الاقتصاد، أو مستهلكة باستعماله كمصدر طاقوي للقطاعات الإنتاجية، كما أصبح الأساس الذي يدور حوله ولأجله التنافس والصراع الدولي بهدف السيطرة على المصادر والأسواق والتحكم في آليات الإنتاج، التسعير والتوزيع.

ولقد أدت هذه الأهمية الخاصة للنفط إلى أن تكون أسعاره محل اهتمام وذي ميزة خاصة سواء في كيفية تحديدها، أو في تأثير القوى الفاعلة على تلك الأسعار، حيث أصبحت أسعار النفط مرتبطة بالتطورات الرئيسية في الاقتصاد العالمي الأمر الذي جعل السوق النفطية تتميز بعدم الاستقرار والثبات.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: عموميات حول النفط والسوق النفطية.

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول.

المبحث الأول: عموميات حول النفط والسوق النفطية

إن الحديث عن السوق النفطية لن يخرج عن نطاق كونها السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة هو النفط والذي يشكل سلعة إستراتيجية دولية تتمتع بقيمة اقتصادية عالية، كان لها أثر في تغيير معالم الخريطة الاقتصادية والأساس الحقيقي الذي ساعد على تطوير الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في الدول.

المطلب الأول: ماهية النفط

يعتبر النفط من أهم الاكتشافات التي توصل إليها الإنسان منذ عام 1859، فهو المصدر الأول والأساسي للطاقة، حيث يتم الاعتماد عليه في الإنتاج الصناعي والزراعي في العالم المعاصر، وقد أصبح السلعة الاستراتيجية التي تتحكم في مصير العالم واقتصاده.

الفرع الأول: نشأة النفط

لقد عرفت البشرية النفط وبعضا من مشتقاته منذ زمن بعيد، حيث ظهرت معالم استخدامه في الكثير من المناطق كإيران، العراق، الصين وغيرها من البلدان العربية، فقد اعتمد العراقيون على النفط في البناء واستخدمه العرب في العلاج والإنارة والصينيون لحفظ حبال السفن ودهنها حتى لا ينفذ الماء إليها إضافة إلى استخدامه كوقود أيضا، واستعمل في عملية التحنيط وغيرها من قبل المصريين القدماء، وغير ذلك من الاستخدامات المتعددة في الحقب المتعاقبة من التاريخ[1].

بالرغم من قدم استخدام النفط في عدة دول إلا أن اكتشاف مكامن النفط لم يحدث إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، ففي سنة 1830 تدفق النفط أثناء استخراج الملح في الولايات المتحدة الأمريكية واكتشف مكمن النفط في روسيا خلال سنة 1856 وآخر في رومانيا سنة 1858، ليتمكن بعد ذلك الكولونيل "إدوين دريك" من حفر أول بئر في مدينة "**تيتوسفيل**" بولاية بنسلفانيا بالولايات المتحدة الأمريكية، ويعتبر هذا الحدث بداية تاريخ عهد صناعة النفط. وقد تتابعت عمليات الحفر وأخذ الإنتاج يتزايد ببطء حتى اشتد الطلب على النفط على إثر اختراع المحرك ذي الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين، فساعد هذا على استخدام النفط

[1] كولن كومبيل وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول (التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل)**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004، ص40.

ومشتقاته المختلفة في كثير من أوجه الصناعة، فظهرت أول سيارة ذات محرك يدار بالاحتراق الداخلي سنة 1895، وبدأ استخدام المازوت في صناعة البواخر سنة 1898[1] .

وبحلول عام 1910 تم اكتشاف حقول نفطية كبيرة في كندا، جزر الهند الشرقية، إيران وفنزويلا وتم تطويرها لاستغلالها صناعيا[2]، ومع بداية عام 1920 استخدم النفط في تسيير الآلات والصناعات الثقيلة فأصبح بذلك الوقود الرئيسي الذي اعتمد عليه اقتصاد العالم في أوائل القرن العشرين، حيث استغرق الأمر بضعة عقود لكي يصل عصر النفط إلى النضوج، وحتى سنة 1950 لم يكن استهلاك النفط العالمي يتجاوز سدس مستواه الحالي ونصفه يستخدم في أمريكا الشمالية وحدها، وبالتأكيد فإنه حتى ذلك الحين كان اقتصاد النفط قد مس قدرا ضئيلا جدا من الحياة الإنسانية، أما اليوم فإن النفط يشكل اقتصاديات العالم كله ويتشابك بعمق مع مختلف جوانب الحياة اليومية[3].

الفرع الثاني: مفهوم النفط

وردت عدة تعاريف للنفط واختلفت الآراء حول تحديد مصطلح موحد حوله، وفيما يلي أهم تلك التعاريف:

بالرجوع إلى مصطلحات البترول والصناعة النفطية نجد أن كلمة النفط تعني البترول أو زيت البترول[4]، وهي بالأصل كلمة لاتينية " Petroleum" وتتكون من جزأين"Petr" وتعني صخر و"Oleum" وتعني زيت، وعلى ذلك وبتركيب الجزأين تصبح زيت الصخر[5]. وهو خليط معقد يتألف من ما يصل إلى 200 أو أكثر من المركبات العضوية والمواد الهيدروكربونية في الغالب والتي تحتوي على تركيبات مختلفة [6].

---

[1] أميرة إدريس، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014، ص ص 88، 89.

[2] هاني عمارة، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء، الطبعة الأولى، عمان، 2012، ص 138.

[3] كريستوفر فلافين ونيكولاس لنسين، **ما بعد عصر النفط**، الدار الدولية، القاهرة، 1992، ص 13.

[4] أحمد شفيق الخطيب، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، 1990، ص 333.

[5] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2015، ص 15.

[6] أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص 90.

كما يعرف النفط بأنه سائل يتكون بالأساس من خلائط معقدة وغير متجانسة من مركبات عضوية هيدروكربونية، ذات تركيبات جزئية متنوعة وخواص طبيعية وكيمياوية مختلفة .كما يحتوي على بعض الشوائب كالكبريت، الأكسجين، النيتروجين، الماء، الأملاح وكذلك بعض المعادن مثل الغناديوم والحديد والصوديوم [1].

في الأخير يمكن القول أن النفط عبارة عن مادة بسيطة ومركبة في نفس الوقت، فهو مادة بسيطة لأنه يتكون كيماويا من عنصرين فقط هما الهيدروجين والكربون، وهو مادة مركبة لأن مشتقاته تختلف باختلاف التركيب الجزئي لكل منها، فالبترول يتكون من خليط من المواد الهيدروكربونية المتقاربة والتي يمكن أن تتخذ أشكالا عديدة في تركيبها الجزئي، فينتج عنها في كل حالة منتوج بترولي ذو خصائص تختلف عن المنتجات الأخرى [2].

الفرع الثالث: خصائص النفط

يتميز النفط بجملة من الخصائص يمكن إبرازها فيما يلي[3]:

– **الميزة التكنولوجية الفنية:** وهي الميزة الخصوصية المرتبطة بمستوى تقدم وتطور فنيات وتكنولوجيات أساليب معدات استغلال الثروة النفطية، سواء كان في جانب عرض السلعة النفطية أو في جانب الطلب عليها/معدات وأدوات استعمال واستهلاك النفط.

– **الميزة الإنتاجية (إنتاجية العمل العالية):** إن السلعة النفطية تتميز عموما بارتفاع إنتاجيتها وتزايدها بصورة مستمرة وكبيرة مقارنة مع بقية السلع الأخرى وخاصة المنافسة والبديلة لها (إنتاجية النفط تعادل حوالي 6 أضعاف إنتاجية الفحم الحجري مثلا).

– **ميزة مرونة الحركة النفطية:** تتميز السلعة النفطية عن غيرها من السلع الأخرى بمرونة حركتها وتنقلها من مراكز إنتاجها إلى مراكز ومناطق استعمالها واستهلاكها في أية بقعة ومنطقة في العالم.

– **ميزة الاستعمال الواسع وغير المحدود:** للسلعة النفطية ميزة أخرى أكثر تأثيرا وأكبر أهمية من بقية السلع الأخرى التي عرفها واستخدمها الإنسان لتلبية وإشباع حاجاته المتزايدة، فهذه السلعة ذات منافع متنوعة واستعمالات متزايدة في العديد من المجالات.

---

[1] سالم عبد الحسن رسن، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999، ص40 .

[2] أمال رحمان، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008، ص 178.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص ص58-60.

– **تركز الإنتاج:** يتميز الإنتاج العالمي من النفط بالتركيز في عدد قليل من البلدان أهمها الولايات المتحدة الأمريكية والتي كانت أكبر دولة منتجة للنفط حتى نهاية الحرب العالمية الثانية، كما أنها تمتلك أكبر احتياطي ثابت للنفط في العالم، ولكن بعد نهاية الحرب العالمية الثانية توالت الاكتشافات النفطية لبترول العرب وبين التاريخ بأن رمال الصحاري العربية سواء في آسيا أو في إفريقيا تحتفظ بنحو ثلثي النفط العالمي، والجدير بالذكر أن الوطن العربي مازال يخفي تحت أراضيه موارد أو احتياطات هائلة لم تكتشف بعد[1].

– **احتمالية استكشاف موارد إضافية للثروة النفطية:** فالنفط عبارة عن مورد قابل للزيادة والنقصان وبشكل دائم ومستمر، هذا بالإضافة إلى أنه ليس من المؤكد أن تكون نتائج عملية الاستكشاف إيجابية، ففي الكثير من الأحيان يتم التنبؤ بوجود نفط وبعد عملية الحفر لا نجد النفط إطلاقا أو نجده بكميات جد قليلة، وهذا ما دفع الشركات النفطية العالمية إلى عدم تركيز نشاطها في منطقة واحدة، بل قامت بتوزيع نشاطاتها إلى مناطق كثيرة من أجل اكتشاف موارد جديدة للثروة النفطية لتعويض خسائر الاستكشافات السلبية[2].

المطلب الثاني: أهمية النفط والنظريات المفسرة له

للنفط أهمية كبيرة على مستوى الاقتصاد العالمي سواء من الجانب الاقتصادي أو غيره من الجوانب الأخرى. وقد برزت نظريتان لتفسرا أصل تكون هذا المورد الذي لطالما كان الاهتمام به متزايدا منذ نشأته إلى غاية اليوم.

الفرع الأول: أهمية النفط

يستخدم النفط في عدة مجالات لذلك فهو يكتسي أهمية بالغة اقتصاديا، اجتماعيا، سياسيا وعسكريا[3]:

1–**الأهمية الاقتصادية للنفط:** وتتمثل فيما يلي:

---

[1] محمد عبد الغني سعودي، **الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2006، ص157.

[2] بلقاسم سرايري، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص16.

[3] خليل عبد القادر، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، 5 و7 أكتوبر 2015، ص ص 4، 5.

– يعد أهم مصدر للطاقة في الاقتصاد الحديث، ويمثل الوقود الأساسي لتشغيل الصناعة وتحريك الآلات في المصانع، وبدونه ستتوقف الصناعة بشكل شبه تام، لهذا يمكن القول بأن العملية الصناعية لا تستطيع من دونه الاستمرار بشكل منتظم، فالنفط يعطي الصناعة مادة التشحيم أو التزيت الضرورية لاستمرار عمل الآلات وبالتالي مواصلة عملية الإنتاج؛

– يساهم النفط في توليد الإيرادات المالية بمقدار عالي جدا في اقتصاديات الدول المنتجة والمصدرة له والتي يعتمد اقتصادها بصفة رئيسية على النفط خاصة لما يكون في شكل مشتقات نفطية وليس في شكله الأولي كمادة خام؛

– يشكل النفط ومشتقاته سلعة تجارية دولية لها دور كبير في تنشيط التبادل التجاري، كونه يتداول في كل دول العالم، وتكون نسبته عالية من مجموع السلع المتبادلة دوليا، وتزداد أهمية النفط في التجارة الدولية خاصة بالنسبة للدول المنتجة التي تعتبر الصادرات النفطية الخام فيها المصدر الأساسي في موازين مدفوعاتها؛

– تحقيق فوائض مالية طائلة لدى الدول المنتجة ولدى الشركات البترولية العالمية، مما يجعل من النفط مصدرا من مصادر تمويل الاستثمارات على المستوى الدولي.

2-**الأهمية الاجتماعية للنفط**: تتمثل فيما يلي:

– يعتبر النقل من أهم القطاعات في الحياة الاجتماعية والاقتصادية للإنسان المعاصر، وللنفط دور كبير في ضمان سير هذا القطاع فالسيارات، البواخر، الطائرات وغيرها من وسائل النقل تستعمل مشتقات النفط كطاقة ضرورية لعملها مثل البنزين المازوت والديزل؛

– تلعب المشتقات النفطية مثل البلاستيك، المنظفات، المطاط الصناعي، والأسمدة ...دورا كبيرا في الحياة اليومية للإنسان المعاصر ومن غير الممكن الاستغناء عنها؛

– نظرا لكون الشركات التي تعمل في القطاع النفطي من الشركات الكبيرة فإنها تساهم في توظيف عدد كبير من اليد العاملة من مختلف المستويات والاختصاصات، وعلى الرغم من كون الصناعة النفطية كثيفة التكنولوجيا ورأس المال إلا أن هذا لا ينفي مساهمة هذا القطاع في تشغيل اليد العاملة.

3– الأهمية السياسية والعسكرية:

أصبح النفط عاملا أساسيا مؤثرا في صنع القرارات السياسية في الدول المنتجة والدول المستهلكة على حد سواء، كما استعمل كسلاح سياسي للدفاع عن قضايا سياسية مثلما حدث في حرب أكتوبر سنة 1973،

ولذلك تستخدم أمريكا نفوذها السياسي في مساعدة شركاتها الكبرى على اختراق سوق التنقيب والتطوير والإنتاج في مختلف دول العالم، وتؤكد الكثير من الشواهد صعوبة الفصل بين النفط والسياسة، كما أن النفط هو وقود الآلات الحربية بالإضافة إلى أنه كان الهدف الأساسي في معظم الحروب، كالحرب على العراق سنة 2003 وغير ذلك .

الفرع الثاني: نظريات النفط

تباينت الآراء حول أصل النفط وكيفية تكونه في الطبيعة ولقد تبلورت هذه الآراء في نظريتين أساسيتين حول منشأ النفط هما:

1- النظرية اللاعضوية:

وهي من أولى وأقدم النظريات حول تفسير أصل تكون النفط والكيفية التي يتم فيها، فتجمع هذه النظريات على أن مادة النفط قد تكونت في باطن الأرض نتيجة تفاعلات كيماوية بين العناصر اللاعضوية، كاتحاد وتفاعل عنصر الهيدروجين مع الكربون مثلا أو عنصر كبريت الحديد مع الماء وغيرها من العناصر الأخرى، وما يدعم صحة آراء هذه المجموعة في أصل تكون النفط هو توصلها نظريا ومختبريا إلى تحضير بعض المنتجات الهيدروكربونية أو البترولية كالبنزين والأسلتين والميثان وغيره من الأحواض[1].

2- النظرية العضوية:

تؤكد هذه النظرية على أن النفط ينتج عن تحلل الكائنات الحية من أصل حيواني ونباتي التي اندثرت لملايين السنين في طبقات من الرمل الناعم تحت الضغط والحرارة الشديدين، وتستند هذه النظرية إلى الأدلة والبراهين التي تؤيد قوة وصحة آرائها ومن أبرز هذه الأدلة [2]:

- وجود كميات ضخمة من المواد العضوية والهيدروكربونات في الصخور الرسوبية المكونة للقشرة الأرضية، وهذه المواد العضوية نباتية كانت أو حيوانية مع توفر عنصري الكربون والهيدروجين اللذان يتحدان مع بعضهما تحت ظروف معينة من الضغط ودرجة الحرارة مع وجود بعض العوامل المساعدة ليكوّنا النفط؛

- وجود عناصر البورفين والنيتروجين في أغلب العينات الخفيفة أو الثقيلة، ويوجد هذان العنصران فقط في البقايا المواد النباتية والحيوانية؛

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص16.

[2] صديق محمد عفيفي، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003، ص ص 544، 545.

– يتم النشاط الضوئي للنفط نتيجة مادة الكولسترول والتي هي من أصل حيواني أو نباتي في النفط.

ويؤكد أنصار هذه النظرية على نحو دقيق أن النفط يعود إلى بقايا حيوانية بحرية كانت تعيش في مياه بحار دافئة كالقشريات والصدفيات والمحاريات، قد تقطرت بمرور الزمن تحت الضغط الهائل والحرارة الشديدة مخلفة الزيت الحالي، واستنادا إلى هذه النظرية قامت معظم الدراسات والبحوث الجيولوجية لتؤكد بأن المكامن النفطية ذات صلة بالصخور الرسوبية البحرية أو المناطق القريبة من البحار، وهذا ما يفسر الأهمية المتزايدة للتنقيب عن النفط في تلك المناطق، ويستشهد أنصار هذه النظرية بأن محور النفط الرئيسي في العالم يمتد من خليج المكسيك غربا إلى الخليج العربي شرقا، لذلك يمكن القول بأن الأحواض الرسوبية المتواجدة على حافة القارات والتي تكونت عبر التاريخ الطويل هي الأماكن الطبيعية لتجمع كميات كبيرة منه.

المطلب الثالث: مفهوم وأنواع السوق النفطية والأطراف الفاعلة فيها

يعرف السوق في النظرية الاقتصادية بأنه مجموعة من العلاقات المتبادلة بين قوى العرض والطلب المؤثرة في كيفية تحديد السعر وفعالية تخصيص أي سلعة أو خدمة أو مورد اقتصادي في الاستخدامات المختلفة، ومن هذا المنطلق سيتم التطرق في هذا المطلب لمفهوم السوق النفطية وأنواعها والأطراف الفاعلة في هذه السوق.

الفرع الأول: مفهوم السوق النفطية

تؤدي الأسواق العالمية النفطية دورا هاما في الاقتصاد العالمي حيث أنها تتميز بجملة من الخصائص تميزها عن باقي الأسواق الأخرى، ويمكن توضيح ذلك فيما يلي:

أولا: تعريف السوق النفطية

هي المكان الطبيعي أو الوهمي مكانيا أو جغرافيا لحدوث عملية تبادل السلعة النفطية، خاصة للسلعة الخام منها بين الأطراف المتبادلة[1].

كذلك هي السوق التي يتم فيها التعامل بمصدر مهم من مصادر الطاقة وهو النفط، يحرك هذه السوق قانون العرض والطلب مع بعض التحفظات بالإضافة إلى العوامل الاقتصادية التي تحكم السوق وهناك عوامل أخرى كالعوامل السياسية، العسكرية، المناخية وتضارب المصالح بين المستهلكين والمنتجين[1] .

[1] محمد أحمد الدوري، مرجع سبق ذكره، ص 142.

ومما سبق نستخلص أن السوق النفطية هي المكان الذي يتم التعامل فيه بالمورد الأساسي والرئيسي في تنمية الاقتصاد وهو النفط وذلك طبقا لقوانين العرض والطلب.

ثانيا: خصائص الأسواق النفطية

اكتسبت السوق النفطية مجموعة من الخصائص والسمات التي تميّزها عن بقية الأسواق نذكر أهمها فيما يلي[2]:

– **سوق احتكار القلة:** يحتكر السوق النفطية عدد قليل من الشركات النفطية "منافسة القلة" وهو نوع من الاحتكار الجزئي، وتعمل هذه القلة من الشركات على التركيز على عدد قليل من المشروعات الضخمة تؤثر بصورة مباشرة على العرض الكلي.

– **الاتجاه نحو التكامل الرأسي والأفقي:** تتميز السوق النفطية بالتكامل الرأسي والأفقي، ذلك أن ممارسة الشركات النفطية العالمية والشركات الوطنية لنشاطات الصناعة النفطية تكون متكاملة رأسيا من مرحلة المنبع، النقل والمصب ولا يمكن الفصل فيما بينها، بينما يظهر التكامل الأفقي في مرحلة من مراحل الصناعة النفطية كمرحلة المنبع أين يستوجب للشركة بغض النظر عن نوعها أن تكامل فيما بين نشاطات هذه المرحلة ليضمن انتقال النفط من منطقة الإنتاج إلى منطقة الاستهلاك.

– **الاتجاه نحو التكتل:** تدل حركة الشركات في السوق النفطية على الاتفاقات المسبقة فيما بينها على الخطوات التي تتبعها كل منها، حتى وصول النفط ومشتقاته إلى الأسواق مما يجعلها تتجه نحو التكامل الكامل.

---

[1] شريفة بو الشعور وزينة قمري، **تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري :دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول" السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سكيكدة، 2015، ص3.

[2] علي لطفي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، درا المنظمة العربية، مصر، 2008، ص 213.

الفرع الثاني: أنواع الأسواق النفطية

تنقسم السوق النفطية إلى نوعين هما:

1- الأسواق الفورية:

السوق الفوري أو السوق النقدي يمثل السوق اللحظي أو السوق المكاني، أي هو السوق الذي يبحث فيه كل من المشتري والبائع عقد صفقة في فترة محددة وبسعر محدد لشحنة محددة ومتاحة في مكان معين، هذا النوع من الأسواق يعمل على أساس ميكانيزمات قانون العرض والطلب تحت مسمى السوق الحرة، هذه الأخيرة ليس لها مكان محدد وهي تعمل على مدار 24ساعة، ومن أهم هذه الأسواق في العالم سوق "روتردام بهولندا"[1].

تتحدد الأسعار في هذه الأسواق نسبة إلى النفط الخام المرجعي، ففي أسواق أوروبا مثلا الخام المرجعي هو "**البرنت**"، أما في أسواق الولايات الأمريكية فالخام المرجعي هو خام "**غرب تكساس**"، أما التعاملات في هذه الأسواق فإنها تتم في إطار الاتفاقيات العامة بين المتعاملين من خلال المفاوضات التي تتم على سعر النفط المتبادل بناءا على سعر النفط المرجعي[2].

2- الأسواق الآجلة:

المقصود بالسوق النفطية الآجلة شراء عقود بترولية مستقبلية (قابلة للتسييل في وقت محدد سلفا)، والاحتفاظ بها لعدة أشهر أو سنوات من تاريخ الشراء، وبأسعار تحددها تلك السوق من خلال تداول هذه العقود والتي لا تخضع إلى مراقبة محكمة، وما تجدر الإشارة إليه أن بعض العقود الآجلة لمختلف السلع تستدعي التسليم المادي للأصول المتعاقد عليها، إلا أن الغالبية يتم تسويتها نقدا.

تستخدم العقود الآجلة للحماية من تقلبات الأسعار الفورية، حيث أنها تقلل من حدة المخاطر نتيجة الاتجار بالنفط في الأوقات التي تحدث فيها تقلبات كبيرة في الأسعار، كما أنها تتيح الفرصة للمضاربين لتحقيق الأرباح من الكسب من هذه التقلبات[3].

---

[1] Kahina Haoua, **Limpact des Fluctuations du Prix du Petrole sur Les Indicateurs Economiques en Algerie**, Memoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister, Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, 2012, P21.

[2] سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، دار زهران، الطبعة الأولى، جدة، 1997، ص 275.

[3] إبراهيم بلقلة، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015، ص 19.

الفرع الثالث: الأطراف الفاعلة في السوق النفطية:

هناك عدة أطراف تؤثر في السوق النفطية، حيث يمكن تقسيمها إلى قسمين:

أولا: من ناحية الدول المنتجة للنفط: تتمثل فيما يلي:

1- منظمة الأوبك:

هي منظمة من المنظمات القائمة بين حكومات ذات كيان دولي، والتي تم إنشاؤها بناءا على المبادرة التي دعت على أساسها دولة العراق بعض الدول المنتجة إلى عقد اجتماع في بغداد بين 10-14 سبتمبر 1960، وذلك بعد قيام الشركات البترولية بتخفيض الأسعار المعلنة للنفط دون استشارة حكومات الدول المنتجة في سنة 1959، والذي نتج عنه خسائر في إيرادات هذه الدول.

تضم هذه المنظمة الأقطار الرئيسية المنتجة للنفط في الدول النامية أهمها السعودية، الكويت، العراق، إيران، فنزويلا، قطر، الجزائر، أندونيسيا، نيجيريا...، وهي تهدف إلى التحكم في استقرار أسعار النفط وتنسيق الجهود بين أفرادها في مجال السياسة النفطية من أجل ضمان المصالح الفردية والجماعية، واستغلال أمثل للثروة النفطية والدفاع عن حقوق المنتجين، وقد عملت في هذا الإطار بالتأثير على حجم الإنتاج النفطي ومستوى الأسعار حسب ما تقتضيه تطورات السوق النفطية العالمية وما تقتضيه مصالح أعضائها[1].

2- الدول المنتجة خارج الأوبك:

هي الدول المنتجة للنفط والغير منضمة إلى الأوبك ويطلق عليها بدول "**الأيبك**"، تتمثل هذه الدول في الولايات المتحدة الأمريكية، روسيا، كندا، النرويج، بريطانيا، ودول بحر الشمال، ومن الدول النامية نجد الصين، المكسيك، كازخستان، وسلطنة عمان، تعتبر هذه البلدان مستهلكة ومستوردة للنفط بالرغم من أنها تنتج حوالي 60٪ من إجمالي الإنتاج العالمي، كما تمتلك أعلى حصة من طاقة التكرير العالمية إلا أن احتياطي النفط الذي بحوزتها يقل عن20٪ من الاحتياطي النفطي العالمي، وهذا ما يجعل مسألة نضوب الموارد في هذه الدول أسرع من دول الأوبك، هذه الدول يمكنها التأثير على أسعار النفط، فمثلا عند قيامها بزيادة العرض النفطي فإن ذلك

[1] عبد الفتاح دندي، **تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد 34، العدد 125، 2008، ص 28.

يؤدي مباشرة إلى انخفاض الأسعار[1].

ثانيا: من ناحية الدول المستهلكة للنفط: تتمثل فيما يلي:

1-وكالة الطاقة الدولية:

هي منظمة عالمية تأسست في ماي 1975 شاملة في عضويتها 18 دولة صناعية غربية، وقد جاءت بدعوة من الولايات المتحدة الأمريكية من خلال مؤتمر واشنطن والذي انبثق عنه تكوين مجموعة تنسيق الطاقة، وقد عكفت على وضع خطة مشتركة لمواجهة أي ظروف طارئة تهدد الإمدادات النفطية، وإنشاء وكالة دولية للطاقة تهدف إلى الإشراف على تنفيذ تلك الخطة وإقامة شبكة لتجميع ودراسة المعلومات الخاصة بالسوق العالمية للبترول، ووضع إطار دائم للتشاور مع الشركات العالمية للنفط، وقد انضم عدد آخر من الدول حيث ارتفعت العضوية إلى 24 دولة.

إن أهم ما تضمنته وكالة الطاقة الدولية هو وضع خطط لحماية مصالح الدول الصناعية الغربية، وتنسيقها في مجال الطاقة عموما، والنفط بصفة خاصة، ومثال ذلك تكوين احتياطي نفطي كبير (استراتيجي وتجاري) في كل دولة عضو وإسناد إدارته في أغلب الدول إلى شركات النفط التابعة لها[2].

2- الشركات النفطية العالمية الكبرى:

منذ الأربعينات والخمسينات من القرن العشرين كان للشركات النفطية الكبرى (الشقيقات السبع) هيمنة على سوق النفط في العالم، من حيث الاستكشافات، الإنتاج، النقل، التكرير والتوزيع، حيث كانت تسيطر على أكثر من 80٪ من الإنتاج العالمي للنفط وأكثر من 70٪ من صناعة التكرير العالمية (خارج الولايات المتحدة الأمريكية والمعسكر الاشتراكي)، وعلى نحو 50٪ من ناقلات النفط .

ومن أهم الشركات النفطية العالمية نجد: "**أكسون**"، "**غولف**"، "**تكساسو**"، "**موبيل أويل**" و"**شيفرون**"، وهي شركات أمريكية، بالإضافة إلى الشركتين الهولندية "**شل**" والبريطانية "**بريتيش بيتروليوم**"، هذه الأخيرة تؤثر

[1] نعيمة حمادي، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986_2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009، ص 61.

[2] قصي عبد الكريم إبراهيم، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010، ص 74.

على السوق النفطية من خلال تطوير أساليب الإنتاج والتنقيب، مما يؤثر على التكاليف ومن ثم على السعر الآني للنفط [1].

المبحث الثاني: عموميات حول أسعار النفط

عرف السوق النفطي أساليب مختلفة ومتنوعة في تسعير الثروة النفطية، وتنوعت هذه الأساليب باختلاف المراحل والظروف الاقتصادية التي كانت سائدة في كل مرحلة، لذلك سيتم تسليط الضوء في هذا المبحث على مفهوم وتطورات الأسعار النفطية ومختلف أساليب تسعيرها.

المطلب الأول: مفهوم وأنواع سعر النفط

يعتبر سعر النفط من أهم الأسعار الاقتصادية وهو يحتل مكانة هامة في الدورة الاقتصادية، ومن هذا المنطلق لابد من التطرق إلى مفهوم سعر النفط وأنواعه.

الفرع الأول: مفهوم سعر النفط

تعددت التعاريف الخاصة بسعر النفط ولعل أهمها ما يلي:

السعر كمصطلح اقتصادي يقصد به التعبير عن قيمة أي شيء مادي أو معنوي بوحدة نقدية محددة وفي زمان ومكان معلومين، وبذلك فإن سعر النفط يعنى به قيمة السلعة النفطية معبرا عنها بوحدة نقدية محددة في زمان ومكان معلومين[2].

أو هو قيمة المادة أو السلعة النفطية معبرا عنها بالنقود، حيث أن مقدار ومستوى أسعار النفط يخضع ويتأثر بصورة متباينة لقوى العوامل الاقتصادية أو السياسية أو طبيعة السوق السائدة سواء في عرضه أو في طلبه أو الاثنين معا[3].

وعموما يمكن القول أن سعر النفط هو القيمة النقدية أو الصورة النقدية لبرميل النفط الخام المقاس بالدولار الأمريكي، هذا السعر يخضع لتقلبات مستمرة بسبب طبيعة السوق النفطية الدولية التي تتسم

---

[1] محمد شكرين، **موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، 7 و8 أكتوبر2017، ص7.

[2] محمد أحمد الدوري، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003، ص 347.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص 194.

بالديناميكية وعدم الاستقرار، مما انعكس ذلك على أسعار النفط وجعلها أسعارا غير مستقرة تخضع لتقلبات دائمة، حتى أصبحت ظاهرة مثيرة للقلق على المستوى العالمي منذ أوائل عقد السبعينات من القرن الماضي واستمرت حتى الآن.

الفرع الثاني: أنواع سعر النفط

هناك العديد من المصطلحات السعرية النفطية وكل مصطلح يعبر عن نوع معين، ومن أبرز هذه الأنواع ما يلي[1]:

1- **السعر المعلن**: يقصد به سعر النفط المعلن رسميا من قبل الشركات البترولية في السوق البترولية، أي هو سعر محدد ومعلن من طرف العارض للنفط، وظهر هذا السعر لأول مرة في عام 1880 في الولايات المتحدة الأمريكية من قبل شركة ستاندراندوايل واستمر لغاية نهاية خمسينات القرن العشرين، وهو متلازم مع حالة الاحتكار، أي يتحدد من قبل الشركات النفطية الاحتكارية وفقا لمصالحها ومصالح الدول التي تنتمي إليها.

2- السعر المتحقق: هو عبارة عن السعر المتحقق لقاء تسهيلات أو حسومات متنوعة، يوافق عليها الطرفان البائع والمشتري بنسبة مئوية كحسم من السعر المعلن أو تسهيلات في شروط الدفع، والسعر المتحقق هو فعليا عبارة عن السعر المعلن ناقص الحسومات والتسهيلات المختلفة الممنوحة من طرف البائع للمشتري.

لقد ظهرت هذه الأسعار منذ فترة أواخر الخمسينات، عملت بها الشركات النفطية الأجنبية المستقلة وبعدها الشركات الوطنية النفطية في الدول النفطية سواء في منظمة الأوبك أو الدول الأجنبية.

3- سعر الإشارة: ظهر هذا النوع من الأسعار في فترة الستينات، وهو عبارة عن سعر النفط الخام الذي يقل عن السعر المعلن ويزيد عن السعر المتحقق أي أنه سعر متوسط بين السعر المعلن والسعر المتحقق، ويتم حسابه بناءا على معرفة وتحديد متوسط السعر المعلن والحقيقي لعدة سنوات. وقد أخذت بهذا السعر العديد من البلدان النفطية، مثل ما تم بين الجزائر وفرنسا في الاتفاق المبرم بينهما في 28 جويلية 1965، وكذلك فنزويلا والشركات النفطية الأجنبية في عام 1967.

4- سعر الكلفة الضريبية: هو السعر المعادل لكلفة إنتاج النفط مضاف له قيمة ضريبة الدخل والريع بصورة أساسية العائدة للدول النفطية المانحة لاتفاقيات استغلال الثروة النفطية، إذن هذا السعر يعكس الكلفة الحقيقية

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 196-199.

التي تدفعها الشركات النفطية لحصولها على برميل من النفط، وهو في نفس الوقت يمثل الأساس الذي تتحرك فوقه الأسعار المتحققة في السوق. فالبيع بأقل من هذا المستوى يعني البيع بخسارة.

5- السعر الفوري أو الآني: برز هذا السعر في السوق النفطية العالمية مع أواخر عام 1978، وهو سعر الوحدة النفطية المتبادلة آنيا أو فوريا في السوق النفطية الحرة، هذا السعر مجسد لقيمة السلعة النفطية نقديا في السوق الحرة للنفط المتبادل بين الأطراف العارضة والمشترية وبصورة آنية، حيث تقوم هذه السوق بإعادة توزيع قسم من الإمدادات النفطية على البلدان المستهلكة للنفط ولكن بكميات قليلة.

6- السعر المستقبلي: هو سعر يتم التفاوض حوله بين المتعاملين لشحنة من النفط تسلم في تاريخ مستقبلي على أساس الأسعار المعلنة في بورصات لندن ونيويورك[1].

المطلب الثاني: أساليب تسعير النفط في السوق الدولية

لقد تطورت أساليب تسعير النفط وتعددت وذلك استجابة للتغيرات الجذرية في الاتجاهات الهيكلية الاقتصادية والسياسية وموازين القوى والتحولات العالمية السائدة في كل مرحلة، ويمكن تقسيم مراحل هذا التطور إلى ثلاثة فترات رئيسية ومتباينة.

الفرع الأول: تسعير النفط في ظل الاحتكار

يمكن تسميتها مرحلة التسعير الاحتكاري أو عصر الشقيقات السبع، والتي تحكمت بالإنتاج والنقل والتوزيع والتسعير وبعبارة أخرى كانت المحرك الرئيسي للصناعة النفطية، وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها كانت أكثر الدول إنتاجا واستهلاكا لهذه المادة الطاقوية[2]، وانقسمت هذه الفترة بدورها الى[3]:

1- مرحلة الأسعار المعلنة وتسعيرها وفق قاعدة نقطة الأساس الواحدة:

في هذه المرحلة قامت الشركات الاحتكارية البترولية الكبرى بفرض نظام خاص بالأسعار المعلنة عرف بنظام "**نقطة الأساس الواحدة**"، هذا النظام يقضي بأن:

---

[1] نواف الرومي، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي**، الدار الجماهرية، الطبعة الأولى، ليبيا، 2000، ص 24 .

[2] أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص111.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص 202- 207.

أسعار النفط المعلنة في مختلف مناطق العالم تساوي:

سعر منطقة الخليج الأمريكي + تكاليف النقل والتأمين من منطقة خليج المكسيك وإلى منطقة الاستيراد.

إن أسعار بترول الخليج المكسيكي هي المقررة لأسعار البترول العالمي من مختلف مناطقه سواء كانت قريبة أو بعيدة من منطقة الخليج المكسيكي، فمثلا سعر النفط الخام العربي المصدر إلى السوق الأوروبية يكون ثمنه من قبل المستورد الأوروبي هو سعر النفط في خليج المكسيك الأمريكي إضافة لأجور الشحن والتأمين للمسافة بين خليج المكسيك والميناء في المنطقة الأوروبية، وليس على أساس المسافة بين المنطقة الأوروبية ومنطقة التصدير العربية.

2- التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس المزدوجة:

طبق هذا النظام في سنة 1945 وبموجبه تصبح للأسعار المعلنة نقطتا أساس – خليج المكسيك والخليج العربي-، حيث تم تحديد أسعار النفط العربي بنفس أسعار النفط المكسيكي مضافا إليها الأجور الحقيقية للشحن لتلك الأسواق، وتم اعتبار ميناء "**نابولي**" الايطالي نقطة تتعادل عندها الأسعار الآتية من الخليج العربي ومن الخليج المكسيكي من منطلق تعادل المسافة بين كل من المنطقتين وميناء نابولي، وبالتالي فقد تحولت القاعدة التسعيرية إلى:

سعر النفط يساوي:

سعر خليج المكسيك + أجور الشحن من الخليج المكسيكي إلى ميناء المستورد – أجور الشحن من ميناء التصدير إلى المستورد.

فمثلا ثمن نفط الخليج العربي المصدر نحو منطقة أوروبا يساوي سعر خليج المكسيك مضافا إليه أجور الشحن للمسافة بين الخليج المكسيكي وميناء المستورد، مطروحا منه أجور الشحن من الخليج العربي إلى أوروبا.

3- التسعير النفطي وفق قاعدة نقطة الأساس الأحادية المتعادلة:

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية وما نجم عنها من آثار مختلفة، وكذا زيادة الطلب على النفط الخام خاصة من طرف الدول الأوروبية التي شرعت في مشروع مارشال لإعادة إعمار ما دمرته الحرب، لم يعد النفط الأمريكي يسد الحاجات المحلية، لتفقد بذلك الولايات المتحدة الأمريكية مكانتها كأول مصدر للنفط وتتحول إلى مستورد كبير له، فنتج عن ذلك اختلال التساوي المعتمد بين السعر النفطي الأمريكي والعربي على ظهر الناقلة حيث ارتفع سعر النفط الأمريكي مقارنة بمنافسه العربي.

لقد تم تغيير قاعدة التسعير البترولي سنة 1948 بجعل منطقة التعادل لأسعار سوق خليج المكسيك والخليج العربي في منطقة "**ساوثيمن**" غرب إنجلترا بدل منطقة "**نابولي**" بإيطاليا، ولكن في سنة 1949 وبعد ضغوطات شديدة من طرف إداري مشروع مارشال والعديد من الحكومات الأوروبية تم تحويل نقطة التعادل إلى "**نيويورك**". فامتلاك الشركات في الشرق الأوسط لمجموعة الكارتل جعل لها الأفضلية في تحقيق مبتغاها كونها المتحكم في السوق النفطية[1].

الفرع الثاني: تسعير النفط في مرحلة الانحصار الاحتكاري

في عقد الستينات بدأت مرحلة جديدة في التسعير النفطي بعد فقدان الشركات الاحتكارية سيطرتها على السوق النفطية وتزايد دور الشركات النفطية المستقلة، كان ذلك نتيجة بروز الاتحاد السوفياتي كطرف جديد قوي في السوق النفطية وتناقص القوة التنافسية للنفط الأمريكي إزاء غيره من النفط الغير أمريكي، وغيرها من العوامل الأخرى. ويمكن تقسيم هذه المرحلة بدورها إلى[2]:

1- **التسعير وفق قاعدة صافي المتحقق:**

في هذه المرحلة تم تطبيق مبدأ مناقصة الأرباح بين الشركات الاحتكارية والدول المنتجة النفطية، وأصبحت الأسعار المعلنة كأساس معتمد ومعول عليه في احتساب الأرباح وتقاسمها بين الطرفين، فمن مصلحة الشركات الاحتكارية تخفيض الأسعار المعلنة في المناطق النفطية الغير أمريكية إلى حدود متدنية لتخفيف الأعباء المالية عنها التي تلتزم بدفعها لهذه الأطراف. ووفق هذه القاعدة فقد استمر الاعتماد على سعر النفط الأمريكي وسوق خليج المكسيك في تحديد الأسعار المعلنة للنفط.

2- **التسعير وفق قاعدة سعر الإشارة أو السعر المعمول عليه:**

في هذه المرحلة وتحديدا سنة 1960 تأسست منظمة "**الأوبك**" للحد من انهيار وتراجع أسعار النفط وتدني عوائد الدول النفطية، وفي ظل سيطرتها على السوق النفطية قامت بفرض سعر جديد يتعامل به وفق نظام سعر الإشارة يكون النفط العربي الخفيف السعودي كخام مرجعي له، هذا السعر أقل من السعر المعلن عنه وأكبر من السعر المتحقق.

---

[1] أميرة إدريس، مرجع سبق ذكره، ص130.

[2] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص ص217-224.

3- التسعير وفق قاعدة السعر الرسمي:

بعد أزمة 1973 أخذت منظمة الأوبك زمام المبادرة في تحديد سعر النفط الخام وعائدات الحكومات دون الرجوع إلى الشركات النفطية، وقد قامت باتخاذ قرار جماعي حول زيادة السعر النفطي إلى 10,34 دولار للبرميل ابتداءا من سنة 1974، حيث أن هذا التغيير لم ينشأ من فراغ وإنما كان نتيجة منطقية لعدة عوامل جعلت الموقف كله يتحرك لصالح مجموعة الدول المصدرة للنفط. ولقد كان الشعور السائد حتى عام 1972 أن الدول المصدرة للنفط ستكون عاجزة عن تسويق نصيبها من النفط في ظل اتفاقيات الشراكة، وأنها ستلجأ إلى إغراق السوق به بأسعار منخفضة، ولكن ما حدث كان مخالفا للتوقعات حيث لم تستطيع الدول المصدرة فقط بيع نفطها، وإنما حققت أسعارا أعلى من الأسعار المعلنة وذلك لأن المستهلكين قد أدركوا قصور العرض عن الطلب.

وعليه أصبح تسعير النفط مسألة تنفرد بها منظمة الأوبك عن طريق قاعدة السعر الرسمي التي يتحدد السعر وفقها على أساس الخامات المكونة لسلة الأوبك[1].

الفرع الثالث: تسعير النفط وفق قانون العرض والطلب

لم تكن أسعار النفط في المراحل السابقة تخضع لقانون العرض والطلب وإنما لصالح الطرف الذي يسيطر على السوق النفطي، لكن بعد أزمة 1973 وما أحدثته من اضطراب قامت الدول المستهلكة بتطوير أساليب جديدة لتسويق النفط الخام وذلك من أجل تفادي تقلبات الأسعار، أهمها الأسواق النفطية الآجلة والبورصات النفطية منذ سنة 1830، كم قامت بتشجيع زيادة إنتاج الدول من خارج الأوبك مما قلل من سيطرة المنظمة في مجال التسعير وفتح المجال أمام قوى السوق وميكانيزمات العرض والطلب للتأثير على أسعار النفط، وبذلك فقد تم ربط الأسعار الرسمية والأسعار السائدة في الأسواق الفورية، بحيث أصبح لا يوجد سعر واحد للنفط الخام القياسي، بل أصبحت توجد عدة خامات "قياسية" تعمل بمثابة نقاط إرشادية لتجارة النفط[2].

---

[1] سيد فتحي أحمد الخولي، مرجع سبق ذكره، ص87.

[2] مصطفى جاب الله، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات (حالة الجزائر)**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد 09، المسيلة، 2016، ص6.

المطلب الثالث: تطورات أسعار النفط

إن تاريخ تطور أسعار النفط لم يخضع لوتيرة ثابتة وإنما كان يتم وفقا لمصالح الاحتكارات النفطية، فقد تميز السوق النفطي بكثرة التقلبات والصدمات منذ فترة طويلة مما أدى إلى عدم استقرار أسعار النفط خاصة بعدما فقدت منظمة الأوبك السيطرة على التسعير.

الفرع الأول: تطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-1999)

بعد الاستقرار النسبي لأسعار النفط خلال ستينات القرن الماضي والذي فرضه غياب المنافسة في سوق النفط العالمية، دخلت الأسعار النفطية منذ أوائل السبعينات فيما يشبه الدورات صعودا وهبوطا حيث تميزت هذه المرحلة بحدوث العديد من الأزمات النفطية، وفيما يلي جدول يوضح التطورات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة (1973-1999).

جدول رقم(1): تطور أسعار النفط خلال الفترة (1973-1999)

الوحدة: دولار/برميل

السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية
1973	2,83	**1979**	29,2	**1985**	27,01	**1991**	18,62	**1997**	18,68
1974	10,41	**1980**	35,69	**1986**	13,01	**1992**	18,44	**1998**	12,16
1975	10,72	**1981**	32,51	**1987**	14,24	**1993**	16,33	**1999**	17,30
1976	11,51	**1982**	32,38	**1988**	17,31	**1994**	14,74	/	/
1977	12,6	**1983**	29,04	**1989**	22,26	**1995**	16,86	/	/
1978	12,9	**1984**	28,20	**1990**	20,50	**1996**	20,29	/	/

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن الموقع الالكتروني :

http://www.amf.org.ae, consulté le 3 janvier 2017.

1-أزمتي أسعار النفط الأولى والثانية (1973- 1979):

بدأت أزمة النفط الأولى مع حرب السادس من أكتوبر، ففي سنة 1973 قامت مجموعة من الدول العربية بوقف إمداداتها النفطية للولايات المتحدة الأمريكية على خلفية دعم هذه الأخيرة للكيان الصهيوني، وكذا

تضامنا مع فلسطين الأمر الذي أدى بسعر النفط إلى الارتفاع من ثلاث دولارات للبرميل الواحد تقريبا في سنة 1973 إلى أكثر من 10 دولار للبرميل في سنة 1974، في حين اعتدلت هذه الزيادة خلال الفترة (1974-1978)، فكان تزويد السوق بالنفط منتظما وبأسعار حقيقية، ثم عادت وارتفعت الأسعار ثانية وبشكل مفاجئ سنة 1979 ثلاث مرات إثر الحرب العراقية-الإيرانية(حرب الخليج الأولى) لتصل إلى مستوى 36 دولار للبرميل سنة 1980، مما أدى إلى انفجار أزمة نفطية ثانية. وقد حافظت الأسعار على حاجز 30 دولار للبرميل حتى سنة 1982.[1]

2- أزمة النفط لسنة 1986:

في هذه السنة انهارت أسعار النفط إلى 13 دولار للبرميل، وذلك بسبب الغش الممارس بين أعضاء الأوبك، حيث أن بعض الدول لم تحترم حصصها الإنتاجية المحددة وقامت برفع إنتاجها[2]، بالإضافة إلى ظهور دول منافسة للأوبك منتجة للنفط وبطاقات إنتاجية كبيرة مثل بريطانيا والنرويج، وكذا انخفاض الاستهلاك العالمي من النفط وتعويضه بمواد بديلة عقب ارتفاع الأسعار سنة 1973.[3]

3-فترة التسعينات:

شهدت هذه الفترة انخفاضا في أسعار النفط، حيث قدرت سنة 1990 بـ 20,50 دولار للبرميل مقابل 22,26 دولار للبرميل سنة 1989، وتعود أسباب ذلك إلى الإنتاج المنخفض والمخاوف التي ارتبطت بغزو العراق للكويت وانطلاق حرب الخليج الثانية سنتي (1990-1991)، لتعرف بعدها الأسعار انخفاضا متواصلا قدر خلال سنة 1994 بـ 14,74 دولار للبرميل. وعلى الرغم من تحسن أسعار النفط خلال سنتي 1995 و1996 عادت أسعار النفط إلى الانخفاض من جديد، حيث وصلت إلى أدنى مستوى لها سنة 1998 بمقدار 12,16 دولار للبرميل متأثرة بتداعيات أزمة جنوب شرق آسيا، لترتفع الأسعار إلى 17,30 دولار للبرميل سنة 1999.[4]

---

[1] إبراهيم بلقلة، مرجع سبق ذكره، ص 32.

[2] Chems Eddine Chitour, **La politique et le nouvel ordre pétrolièr international,** EdDahleb, Alger, 1995, p171.

[3] سمية موري، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010، ص 79.

[4] شريفة بو الشعور، مرجع سبق ذكره، ص ص4، 5.

الفرع الثاني: تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000– 2015)

شهدت الفترة من 2000 إلى 2015 اختلالا في التوازن بين العرض والطلب في السوق النفطي أدى إلى تغير الأسعار بشكل كبير في اتجاه تصاعدي حتى عام 2008، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(2):تطور أسعار النفط خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: دولار/برميل

السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية	السنة	أسعار النفط الاسمية
2000	27,60	**2004**	36,05	**2008**	94,45	**2012**	109,45
2001	23,12	**2005**	50,64	**2009**	61,06	**2013**	105,87
2002	24,36	**2006**	60,08	**2010**	77,45	**2014**	96,29
2003	28	**2007**	69,08	**2011**	107,46	**2015**	49,49

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد عن الموقع الالكتروني:

http://www.opec.org/opec_wep/en/data_graphs/40.htm, consulté le 3 janvier 2017.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن أسعار النفط قد ارتفعت خلال سنة 2000 إلى 27,60 دولار للبرميل، حيث حددت دول الأوبك سياسة لتحقيق سعر مستهدف يقدر بـ 25 دولار للبرميل، وذلك بتخفيض الإنتاج بمقدار 500 ألف برميل يوميا في حالة انخفاض الأسعار إلى أقل من 22 دولار للبرميل، وزيادة بنفس المقدار في حال تجاوزت الأسعار سقف 28 دولار للبرميل[1]، وقد واصلت الأسعار ارتفاعها مع تسجيل انخفاض طفيف سنة 2001، وذلك راجع إلى اضطرابات سياسية تمثلت في أحداث 11 سبتمبر 2001 إلى أن وصل السعر سنة 2003 إلى 28 دولار للبرميل، وهذا نتيجة الحرب الأمريكية على العراق (انخفاض المعروض البترولي) بالإضافة إلى الاضطرابات السياسية في فنزويلا، ليقفز سعر البرميل في سنة 2004 إلى 36 دولار للمرة الأولى على الإطلاق، وواصلت الأسعار منحاها التصاعدي لتصل إلى 60 دولار للبرميل سنة 2006 حيث يعود ذلك إلى الأسباب التالية [2]:

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000، ص 162، عن الموقع الالكتروني:

http://www.amf.org.ae/ar/jointrip, consulté le 17 janvier 2017.

[2] شريفة بو الشعور وزينة قمري، مرجع سبق ذكره، ص5.

- توقف روسيا عن الإنتاج بسبب الخلاف بين الحكومة الروسية وشركة يوكوس النفطية؛
- ارتفاع الطلب العالمي على النفط من قبل دول شرق آسيا(الصين)، والشرق الأوسط.

وخلال سنة 2007 بلغت أسعار النفط 69,08 دولار للبرميل لترتفع سنة 2008 بأكثر من 25 دولار، حيث قدرت بـ 94,45 دولار للبرميل، لتعرف انخفاضا مع نهاية سنة 2008 حيث قدرت بـ 40,12 دولار للبرميل في 5 ديسمبر 2008، والسبب في ذلك هو تفاقم الأزمة المالية العالمية وبدء الانهيارات المتلاحقة في أسواق المال والمؤسسات المصرفية. أما في سنة 2009 فقد شهدت أسعار النفط انخفاضا لم تشهده منذ عدة سنوات وذلك راجع إلى زيادة المعروض العالمي، حيث قامت الأوبك بتخفيض الإنتاج إلى حدود 4.2 مليون[1]، لتعاود الأسعار الارتفاع سنة 2010 لتصل إلى 77,45 دولار للبرميل بعد أن كانت 61,06 سنة 2009 وذلك نتيجة تعافي الاقتصاديات العالمية من الأزمة المالية العالمية لسنة 2008، وبالتالي عودة معدلات النمو العالمية إلى الارتفاع مما أدى إلى ارتفاع الطلب على النفط.

وقد ارتفع سعر النفط بشكل قياسي سنة 2011 حيث بلغ 107,46 دولار للبرميل ويعود ذلك لارتفاع الطلب النفطي العالمي خاصة في اليابان، وهذا نتيجة الزلزال المدمر الذي اجتاح السواحل الشرقية لها والذي أدى إلى إغلاق عشر مفاعلات نووية توفر معظم حاجيات اليابان من الطاقة الكهربائية، مما سبب ضغطا على الطلب العالمي هذا من جهة، من جهة أخرى فإن القلق الذي ساد بشأن توقف صادرات النفط الليبية بسبب الاضطرابات التي مستها خلال فترة الربيع العربي، إضافة إلى ارتفاع الطلب من قبل الاقتصاديات الصاعدة في كل من آسيا وإفريقيا الجنوبية كلها عوامل ساهمت في زيادة أسعار النفط في هذه السنة.

بقيت الأسعار مرتفعة خلال سنتي 2012، 2013 حيث وصلت إلى 109,45 و105,87 على التوالي، أما في عام 2014 وبالضبط في منتصف السنة حيث أنه بعد الطفرة التي عرفتها الأسعار انخفض سعر البترول ليصل متوسط سعر البرميل إلى 96,29 دولار للبرميل وذلك راجع للأسباب التالية[2]:

- ارتفاع مؤشر سعر الصرف الدولار بالنسبة للعملات الرئيسية تدريجيا منذ بداية عام 2014 الأمر الذي خفض أسعار النفط خوفا من ارتفاع معدلات التضخم؛

[1] التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009، ص ص107، 108، عن الموقع الالكتروني:
http://www.amf.org.ae/ar/jointrip, consulté le 17 janvier 2017.

[2] تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد41، 2014، ص46، عن الموقع الالكتروني:
http://www.oapecorg.org/ar/home, consulté le 20 janvier 2017.

– توجه كبار الدول المصدرة للنفط إلى الحفاظ على حجم إنتاجها لضمان حصتها السوقية بدلا من محاولة رفع الأسعار من خلال خفض الإنتاج، وهو ما خلق فجوة بين العرض والطلب؛

– انخفاض طلب الأسواق الأوروبية والصين من النفط، واللتان تعدان من أهم الأسواق الرئيسية المستهلكة للطاقة، خاصة مع استمرار معاناة العديد من الدول الأوروبية اقتصاديا وماليا، وتزايد المخاوف بشأن تباطؤ وتيرة نمو الاقتصاد العالمي؛

–كان للمضاربات دور كبير خاصة خلال النصف الثاني من العام في ظل طبيعة العوامل الجيوسياسية السائدة خلال العام.

وفي سنة 2015 انهارت أسعار النفط حيث وصلت إلى 49,49 دولار للبرميل، وهذا راجع إلى ثلاثة أسباب أساسية هي ضعف الطلب العالمي بسبب الأزمة الاقتصادية، زيادة الإنتاج الأمريكي من النفط الصخري إلى حوالي خمسة ملايين برميل يوميا، وأخيرا رفض السعودية خفض الإنتاج من أجل زيادة الأسعار، وتواصل الانهيار إلى أن قدر بـ 28,58 دولار للبرميل سنة 2016.

يمكن القول أن هذه الأزمة هي عكس الأزمات السابقة التي كانت إما بسبب عوامل سياسية أو اقتصادية وهي أزمة متعددة الأبعاد، فالانخفاض الحاد لسعر البرميل من النفط خلال النصف الثاني من سنة 2014 يرجع إلى توفر جملة من العوامل التي كانت سببا في انهيار الأسعار، حيث أرجعها تقرير البنك العالمي في العناصر التالية: التطورات في العرض والطلب، التغيرات في أهداف منظمة الأوبك، التطورات الجيوسياسية وارتفاع قيمة الدولار[1].

[1] John Baffes et All, **The great plunge in oil prices :causes, consequences and policy responses,** policy research note, world bank groupe, USA, 2015, P 11.

المبحث الثالث: محددات أسعار النفط وآثار تقلباتها على اقتصاديات الدول

تتحدد أسعار النفط في السوق العالمية كباقي السلع والخدمات، وذلك نتيجة التفاعل بين قوى العرض والطلب على هذه السلعة بالإضافة إلى مجموعة من المحددات التي تحكمهما، مما يجعله عرضة لتقلبات مستمرة جعلت الأسعار النفطية غير مستقرة، مخلفة بذلك آثارا إيجابية وأخرى سلبية على مختلف اقتصاديات العالم سواء بالنسبة للدول المنتجة أو المستهلكة للنفط.

المطلب الأول: محددات أسعار النفط

إن معرفة العوامل المحددة لأسعار النفط أمر مهم خاصة بالنسبة للدول المنتجة، حيث أن معرفتها تساعد على إحداث تغيرات عليها بالزيادة أو بالنقصان من أجل ضمان استقرار النفط.

الفرع الأول :الطلب على النفط

الطلب على النفط من أهم العوامل المؤثرة على سعر النفط، حيث يلاحظ أن خبراء النفط عند تنبؤهم بأسعار النفط المستقبلية يستندون إلى الكميات المتوقع طلبها من النفط مستقبلا.

أولا: تعريف الطلب على النفط

يقصد بالطلب النفطي مقدار الحاجة الإنسانية المنعكسة في جانبها الكمي والنوعي على السلعة النفطية كخام أو منتجات نفطية عند سعر معين وفي خلال فترة زمنية محدودة بهدف إشباع وتلبية أو سد تلك الحاجات الإنسانية سواء كانت الأغراض استهلاكية أو لأغراض إنتاجية[1]، ويتحدد الطلب على الموارد النفطية بمدى رغبة وقدرة الأفراد والمؤسسات في الحصول على هذه السلعة، وتلك الرغبة هي وليدة الحاجات المختلفة النابعة من استعمالات تلك السلعة عند سعر معين وخلال فترة زمنية محددة[2]

ثانيا: العوامل المؤثرة على الطلب النفطي:

إن الطلب العالمي للنفط يتأثر بعدة عوامل تتمثل أهمها في[3]:

---

[1] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص147.

[2] منذر المصري، **قضايا عربية معاصرة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001، ص76.

[3] محمد يونس، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، 1986، ص ص9،10.

1- النمو الاقتصادي العالمي: تعتبر معدلات النمو الاقتصادي المحرك الرئيسي للطلب على الطاقة، فقد شهد الاقتصاد العالمي معدل نمو متزايد وقد صاحب هذا التطور زيادة في الطلب العالمي على النفط، ما يعني وجود ارتباط وثيق بين النمو الاقتصادي وإجمالي الطلب النفطي.

2- الاستقرار السياسي في العالم: يلعب العامل السياسي دورا مهما في التأثير على حجم الطلب النفطي والذي تكون آثاره واضحة على تغيرات الأسعار، فالإضرابات السياسية تكون السبب الرئيسي أحيانا في تقلص الإمدادات النفطية، ما يدفع بالدول المستهلكة للتسارع للحصول على كميات معينة بأي سعر تخوفا من نقص الإمدادات.

3- سعر النفط الخام: السعر هو من العوامل الأساسية الفعالة في تأثيرها على الطلب النفطي بصورة عامة، حيث أن انخفاض أو تدني السعر يؤدي إلى الزيادة أو توسع الطلب وعكسه يكون تماما [1].

4- السعر النسبي لأسعار الطاقة البديلة: تشكل مصادر الطاقة الأخرى ضغطا على الطلب البترولي ومن ثم على سعر النفط، إذ أنه كلما زادت أسعار النفط مقارنة مع أسعار البدائل الأخرى إلا وعملت الدول المستوردة للنفط على تقليص استهلاكها منه وتعويضه بالبدائل الأخرى وخاصة الغاز الطبيعي[2].

5- النمو السكاني: عامل السكان هو أحد العوامل المؤثرة على الطلب، حيث كلما كان عدد السكان كبيرا ومتزايدا فإن ذلك يؤدي إلى نمو وزيادة الطلب، وتأثير السكان على الطلب النفطي يعتبر عاملا ثانويا ومكملا وليس أساسيا أي أنه نسبي وليس مطلق، ففي حالة تزايد النمو السكاني قد يؤثر ذلك على توسع وتزايد الطلب النفطي بصورة عامة، ولكن هذا الأثر يبقى نسبيا في حالة تكامله أو عدم تكامله مع بقية العوامل الأساسية وبالأخص عامل مستوى التطور الاقتصادي. فتأثيره يكون كبيرا في حالة ارتفاع الدخل أو قليلا ومحدودا في حالة انخفاض الدخل الوطني العام وللفرد[3].

6- المناخ: قد لا يعتبر المناخ عاملا أساسيا لكنه عامل مؤثر في الطلب على النفط في المدى القصير، حيث أن اختلاف فصول السنة واختلاف درجة الحرارة بين الشتاء والصيف وبين مناطق العالم تؤدي إلى اختلاف الكميات المطلوبة من النفط، ففي الشتاء مثلا يزيد الطلب على المشتقات النفطية خاصة وقود التدفئة، ويزيد الطلب على

---

[1] ضياء مجبد الموسوي، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص29 .

[2] إبراهيم نور، **تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، مصر، أفريل 2006، ص 42.

[3] محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، مرجع سبق ذكره، ص159.

النفط كذلك لحاجة مصانع التكرير إلى مواكبة زيادة الطلب على وقود التدفئة، كما يمكن للكوارث الطبيعية أن تؤثر على الطلب على النفط مثل الأعاصير التي ضربت أمريكا الشمالية والوسطى في سنة 2005 وأدت إلى تعطيل مصانع التكرير، مما أثر على العرض النفطي أولا ثم الطلب عليه[1].

الفرع الثاني :عرض النفط.

يعتبر المعروض النفطي من أهم العوامل المحددة لأسعار النفط، لذلك لابد من تحديد مفهوم عرض النفط ومحدداته.

أولا: تعريف عرض النفط

يقصد بعرض النفط الكميات المتاحة من السلعة النفطية في السوق الدولية بسعر معين وخلال فترة زمنية محدودة، والعرض النفطي يكون فرديا لبائع أو طرف عارض، أو يكون عرضا كليا لمجموعة بائعين أو أطراف عارضين لتلك السلعة بسعر أو أسعار مختلفة في زمن محدد[2]. والعلاقة بين المعروض النفطي وأسعار النفط هي علاقة عكسية، فكلما كانت الكميات المعروضة من النفط كبيرة اتجهت الأسعار نحو الانخفاض والعكس صحيح.

ثانيا: محددات العرض النفطي

توجد العديد من العوامل والأسباب التي تؤثر في العرض العالمي للنفط سواء بالارتفاع أو الانخفاض، وتختلف درجة تأثيرها من عامل إلى آخر، وأهم هذه العوامل نجد[3]:

1- الاحتياطات والطاقة الإنتاجية: تعتبر الاحتياطات والطاقة الإنتاجية عاملا هاما في التأثير على العرض النفطي، فكلما كانت الاحتياطات المؤكدة كبيرة كلما زاد الاعتقاد أن هناك إمكانية على الزيادة في الإنتاج إما عن طريق رفع إنتاجية الآبار القديمة أو عن طريق حفر آبار جديدة في المناطق المكتشفة حديثا أو زيادة الطاقة الإنتاجية.

[1] نعيمة حمادي، مرجع سبق ذكره، ص 56.

[2] هاشم علوان حسين وعبد الله محمد جاسم، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، دار الحكمة، بغداد، 1999، ص311.

[3] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص ص 6-8.

2- السعر: تلعب الأسعار دورا هاما في المقادير من أي سلعة، فارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة في الكمية منه، إلا أن سوق النفط يخضع لاعتبارات احتكارية فضلا عن المدى الزمني.

3- المستوى التكنولوجي والتقني لأدوات الإنتاج: يلعب المستوى التكنولوجي الذي تتميز به أدوات الإنتاج دورا هاما في سرعة الكشف عن المكامن النفطية، وبالتالي يساعد في اكتشاف احتياطات نفطية جديدة تساهم في رفع مستوى العرض الكلي للنفط.

4- المصادر البديلة للنفط وأسعارها: إن أسعار المواد البديلة للنفط تلعب دورا هاما في تحديد العرض النفطي، فانخفاض الأسعار وجودة المنتجات البديلة تساهم في التأثير على الطلب النفطي وبالتالي ينخفض العرض في حالة انخفاض الطلب الناتج أصلا عن انخفاض أسعار السلع البديلة.

5- السياسة النفطية: هي مجموعة الإجراءات المتخذة أو الموضوعة من قبل الجهات المعنية والمتعلقة بكيفية استغلال النفط بصورة عامة وتنظيم عرض النفط بصورة خاصة، سواء أكان ذلك متعلقا بالكميات المنتجة ومعدلات إنتاجها ومستوياتها، فالسياسة النفطية على العموم هي عامل مؤثر وفعال بصورة كبيرة على عرض السلعة النفطية سواء أكان ذلك في جانب تزايد ونمو العرض أو في تخفيضه أو في ثباته وتوقفه كليا أو جزئيا.

6- عوامل جيوسياسية: تؤثر الأوضاع السياسية للدول المنتجة أو المصدرة للنفط بشكل كبير في أسعار النفط، إذ يؤدي عدم الاستقرار السياسي في هذه الدول إلى التأثير السلبي والمباشر على العرض البترولي ومنه ارتفاع الأسعار[1]

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المصدرة

يشكل النفط موردا ماليا هاما في اقتصاديات الدول المصدرة له، فهي تعتمد على عائداته في تمويل برامجها التنموية وخطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبالتالي فإن ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط له تداعيات وآثار على اقتصاديات هذه الدول.

[1] نبيل فليح، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2010، ص4.

الفرع الأول: حالة ارتفاع أسعار النفط

يمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عن ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة فيما يلي[1]:

– **زيادة واردات الدول النفطية بصورة كبيرة:** فعند ارتفاع أسعار النفط سنة 1973 ارتفعت قيمة الواردات السلعية من حوالي 20 بليون دولار سنة 1973 إلى حوالي 166 بليون دولار سنة 1982، كذلك زادت مدفوعات الخدمات والتحويلات من صافي 12 بليون دولار سنة 1973 إلى حوالي 53 بليون دولار سنة 1982؛

– **زيادة حجم الفوائض المالية:** فقد ارتفعت الفوائض المالية في هذه الدول من 5 مليار دولار سنة 1973 إلى 106 مليار دولار سنة 1980، وعادة ما توجه إلى تقديم قروض أو إعانات للدول النامية واستثمارات في الدول الصناعية وكذا إنشاء مؤسسات متنوعة للتمويل وإيداعها على شكل ودائع في بنوك الدول الصناعية؛

– تحقيق مكاسب اقتصادية وسياسية وتنفيذ برامج طموحة في مجال التنمية الاقتصادية بفعل زيادة العوائد النفطية؛

– إن ارتفاع معدلات التنمية الاقتصادية أدى إلى زيادة حجم الاستهلاك المحلى من النفط سواء للأغراض الاستهلاكية أو الإنتاجية وخاصة صناعة البتروكيماويات؛

– تزويد النشاط الإنتاجي برأس المال اللازم واستقطاب الأيدي العاملة الفنية والمهنية والعادية لتنفيذ برامج التنمية خاصة في الدول التي تفتقر إلى مثل هذه العمالة؛

– ارتفاع مستوى معيشة الأفراد وتحقيق معدلات مرتفعة من النمو الاقتصادي.

الفرع الثاني: حالة انخفاض أسعار النفط

يمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عند ارتفاع أسعار النفط على الدول المصدرة فيما يلي[2]:

– **انخفاض العوائد النفطية وتراجع معدلات النمو الاقتصادي:** فقد انخفضت العوائد النفطية للدول المصدرة بصورة واضحة سنة 1982 لتبلغ 202 مليار دولار بعد أن تجاوزت 279 مليار دولار سنة 1980 بسبب الظروف السائدة في تلك المرحلة، ولقد ترتب عن ذلك انخفاض الإنفاق العام في هذه الدول وتراجع في معدلات النمو الاقتصادي؛

[1] سمية موري، مرجع سبق ذكره، ص 86.

[2] أحمد منذر وأحمد رمضان، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 1990، ص 193.

– **انخفاض حجم الفوائض المالية النفطية:** نتج هذا الانخفاض عن لجوء العديد من الدول النفطية إلى السحب من أموالها المودعة لدى البنوك الأجنبية لتغطية جانب من إنفاقها الجاري أو اللجوء إلى الاقتراض، فترتب عن ذلك تراجع هذه الفوائض من 106 مليار دولار عام 1980 إلى 59 مليار دولار عام 1981؛

– تدهور شروط التبادل في غير صالح هذه الدول واتساع فجوة العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعاتها؛

– انخفاض الصادرات النفطية لدى هذه الدول مما يساهم في الحفاظ على الثروات النفطية وإطالة عمر النفط لديها؛

– **تجميد أو إلغاء بعض خطط التنمية:** تؤدي حالة تراجع أسعار النفط إلى تخلي الحكومة عن بعض المشاريع التنموية أو تجميدها بسبب مشكلة التمويل؛

– **إسراع الحكومات في إعداد خطط الإنقاذ:** بمجرد انخفاض أسعار النفط تسارعت الدول إلى المطالبة بترشيد الإنفاق العام، وتنويع صادراتها وتوسيع قاعدتها الإنتاجية بدلا من اعتمادها الكلي أو الشبه الكلي على إنتاج وتصدير مادة أولية واحدة، وعكس ذلك عند ارتفاع أسعار النفط، حيث نسجل الكثير من السلوكيات غير الاقتصادية والتبذير وعدم الرشادة الاقتصادية؛

– **دخول بعض الدول المنتجة والمصدرة للنفط في المديونية:** فالانخفاض الحاد في أسعار النفط يدفع بالدول إلى الاقتراض، وذلك بسبب عدم توفر الفوائض المالية مما يرفع من حجم مديونيتها الخارجية ويزيد من خدمة الدين[1]؛

– **انخفاض الدخل القومي:** نتيجة لانخفاض أسعار النفط يتأثر الدخل القومي للدول المصدرة، فدولة مثل السعودية على سبيل المثال تصدر سنويا ما يقارب 2,5 مليار برميل نفط، وإن من شأن انخفاض أسعار النفط دولارا واحدا أن يفقدها سنويا مبلغ 2,5 مليار دولار، وهذا يؤثر على الدخل القومي المتأتي من بيع النفط؛

– قد تلجأ الدول المصدرة نتيجة انخفاض أسعار النفط إلى الاعتماد على صناديقها السيادية أو إلى انتهاج سياسات اقتصادية غير مسبوقة حين تفرض الضرائب على السلع والخدمات، كما يمكن أن تتأثر الشركات النفطية سلبا مثلا: أكسون، وشل، بريتش وبيتروليوم عندما تضطر إلى تسريح عدد من عمالها بسبب نقصان أرباحها[2].

[1] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص 15.

[2] طلال مشعل، **آثار انخفاض أسعار النفط**، 27 جانفي 2017، عن الموقع الالكتروني:
http://www.mawdou3.com, consulté le 22 février 2017.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على الدول المستوردة

نظرا لما تتميز به أسعار النفط من تقلبات مستمرة وعدم الاستقرار، هذا يجعل الدول المستوردة في حالة قلق دائم خصوصا إذا ما اتجهت هذه الأسعار نحو الارتفاع وهذا لما تتركه من آثار سلبية على عكس ما يحدث في حالة الانخفاض.

الفرع الأول: حالة ارتفاع أسعار النفط

يمكن تلخيص أهم الآثار الناجمة عند ارتفاع أسعار النفط على الدول المستوردة فيما يلي[1]:

- ارتفاع المحاصيل الزراعية وذلك من خلال زيادة تكلفة مدخلاتها؛

- ارتفاع أسعار السلع والخدمات وذلك بانخفاض الطلب عليها نظرا للأعباء الجديدة التي تخلفها حالة ارتفاع أسعار النفط؛

- تداعيات اجتماعية جديدة: حيث يؤدي ارتفاع سعر النفط إلى ارتفاع التكاليف وانخفاض الطلب، وهو ما يؤثر سلبا على التشغيل وكذا فئة الدخول المتوسطة والضعيفة؛

- تداعيات سياسية: حيث يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى تراجع الوضع الاجتماعي والسياسي ودخول الحكومات في ضغوطات واضطرابات كبيرة؛

- اتخاذ جملة من الإجراءات الاستعجالية والتي تتعلق بالتحرك الرسمي للدول المستوردة لمحاولة إيجاد آليات من أجل الضغط على الأسعار للانخفاض وتدعيم استخدام بدائل النفط، فمثلا فرنسا خلال العشر سنوات (1975-1985) قامت ببناء 50 مفاعل نووي وتم رفع العدد إلى 75 مفاعل لاحقا وكلها تعمل بكامل طاقتها، بحيث تمد البلد بحوالي 70٪ من احتياجاتها للطاقة، كذلك تمس هذه الإجراءات توسيع مصادر الشراء واللجوء إلى المخزون الاحتياطي للنفط، مع ترشيد استهلاك النفط بفرض ضرائب مرتفعة من أجل الضغط باتجاه البحث عن بدائل أقل كلفة وأقل إضرارا بالبيئة؛

- يؤدي ارتفاع مصدر الطاقة الرئيسي في العالم إلى ارتفاع تكاليف الإنتاج، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات ومنه انخفاض القدرة الشرائية، وهو ما يدخل الدول المستهلكة للنفط وفي مقدمتها الدول الصناعية الغربية في أزمات مالية وضغط اجتماعي رهيب، خاصة وأن استهلاك الفرد من الطاقة في هذه المجتمعات يتميز بالارتفاع الشديد؛

[1] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص16.

– إن الارتفاعات المفاجئة والحادة في أسعار النفط جعلت الدول المستهلكة للنفط تعيش قلقا شديدا، وذلك بسبب تحويل معظم ثرواتها إلى فاتورة الحصول على مصادر الطاقة، والتي لا تزال المصدر المهم والأساسي لتغذية صناعاتها وتحريك عجلة الاقتصاد وتطوير التنمية البشرية التي أخذت في التنامي في الآونة الأخيرة، فالدول المستهلكة للنفط تدفع يوميا حوالي 5 مليارات دولار لسد احتياجاتها من النفط ومواجهة الطلب المتزايد خاصة في قطاع الصناعات وكذلك قطاع المواصلات [1].

الشيء الملاحظ هو أنه كلما كانت الأسعار متجهة نحو الارتفاع أدى ذلك إلى حدوث آثار اقتصادية سلبية على اقتصاديات الدول المستوردة للنفط وهو ما يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك العالمي للنفط.

الفرع الثاني: حالة انخفاض أسعار النفط

ينتج عن انخفاض أسعار النفط آثار عديدة على الدول المستوردة، منها ما هو إيجابي ومنها ما هو سلبي[2]:

– انخفاض فاتورة الواردات النفطية وبالتالي تحسين معدلات التبادل التجاري، فمثلا الصين باعتبارها أكبر مستورد للنفط في العالم، واستنادا إلى أرقام سنة 2013 فإن كل انخفاض بمقدار دولار واحد في سعر النفط يوفر لها 2,1 مليار دولار سنويا، وإذا استمر السعر في الانخفاض سنخفض فاتورة وارداتها بنسبة 60 مليار دولار أي بنسبة 3٪؛

– زيادة الدخل الحقيقي على الاستهلاك وانخفاض تكلفة إنتاج السلع تامة الصنع، وما يحدثه ذلك من أثر على الربح والاستثمار؛

– تراجع معدلات التضخم بسبب انخفاض أسعار المواد الطاقوية؛

– تجنب اللجوء إلى الاقتراض الأجنبي من أجل الاحتياطات الطاقوية، مما يخفف من حجم الديون الخارجية؛

– انخفاض أسعار الفائدة وبالتالي انخفاض أعباء الديون التي تتحملها البلدان النامية؛

– زيادة صادرات الدول النامية من المنتجات الأولية نتيجة تحسن الأوضاع الاقتصادية في الدول الصناعية والذي يعود جزئيا إلى انخفاض أسعار النفط،

[1] خليل عبد القادر، مرجع سبق ذكره، ص118.

[2] فريد راهم ونبيل بوركاب، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015، ص 9.

- انخفاض تكاليف المنتجات تامة الصنع؛
- انخفاض المعونات التي تقدمها الدول النفطية إلى الدول النامية؛
- انخفاض قيمة صادرات المواد الأولية غير النفطية تأثرا بانخفاض أسعار النفط،
- التأثير السلبي على برامج الطاقة في هذه الدول وتراجع عمليات البحث والتنقيب وتطوير مصادر الطاقة البديلة.

لقد أشار صندوق النقد الدولي في نشرته أن انخفاض أسعار النفط سوف يقلل من فواتير استيراد الطاقة ويخفف الضغوط على الميزانية العامة بسبب انخفاض تكلفة الدعم التي تحافظ على ثبات أسعار الطاقة، فضلا عن ذلك فهو يؤدي إلى تخفيض تكاليف الإنتاج وزيادة في الدخل المتاح بالنسبة للشركات والمستهلكين[1].

[1] فريد راهم ونبيل بوركاب، مرجع سبق ذكره، ص 9 .

خلاصة الفصل

يعد النفط أحد أهم مصادر الطاقة في العالم نظرا لأهميته كسلعة استراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، فهو يحظى باهتمام جميع دول العالم لما له من أهمية كبيرة في التطور الاقتصادي على المستوى العالمي وتعتبر أسعاره من القضايا ذات الأسبقية التي توليها جميع دول العام جل اهتمامها، حيث عرف سعر النفط تطورات متلاحقة في تحديده بدءا بنظام التسعير المعلن وصولا إلى سعر التثبيت وأخيرا ترك المجال أمام العرض والطلب في تحديد أسعار النفط.

إن إشكالية تحديد أسعار النفط تعتمد بشكل أساسي على جملة من المحددات أهمها العرض والطلب، لذلك كان من الضروري معرفة تلك المحددات والمؤثرات التي تسببت ولا زالت في هز أسعار النفط منذ السبعينيات إلى يومنا هذا، والناتجة عن التأثير السلبي أو الايجابي للعديد من العوامل الاقتصادية، السياسية والطبيعية العالمية منعكسة بذلك على اقتصاديات كل من الدول المصدرة والمستوردة للنفط.

الفصل الثاني:

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري

تمهيد:

يحظى قطاع المحروقات بأهمية بالغة في الاقتصاد الجزائري، وذلك نظرا لمساهمته الكبيرة في عمليات التمويل، الشيء الذي دفع السلطات الجزائرية إلى إتباع استراتيجية هدفها التحكم والسيطرة على هذا القطاع، لاسيما وأنه ظل لسنوات تابع للدولة الفرنسية، لذلك كانت أولى الخطوات تأسيس شركة "سوناطراك" للقيام بإنتاج وتوزيع النفط الجزائري وتأميم المحروقات الجزائرية.

ونظرا لكون الجزائر من بين أكبر الدول العربية المنتجة والمصدرة للنفط، فقد جعلها ذلك تحتل مكانة هامة في السوق النفطية العالمية نظرا لما تملكه من إمكانيات معتبرة سواء من حيث الاحتياط أو الإنتاج، وهو الأمر الذي عزز من أهمية القطاع على مستوى الاقتصاد الوطني، لكن اعتماد الجزائر بشكل كبير على هذا المورد ترك آثار على مختلف المؤشرات الاقتصادية خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها نتيجة انخفاض أسعار النفط.

ومن هذا المنطلق سنتطرق في الفصل إلى المباحث التالية:

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر وأهم الإصلاحات الخاصة به.
المبحث الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري.
المبحث الثالث: انعكاسات تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر.

المبحث الأول: تطور قطاع المحروقات في الجزائر وأهم الإصلاحات الخاصة به

يعتمد الاقتصاد الجزائري وبشكل كبير على الثروة النفطية، فهي المصدر الرئيسي للطاقة من جهة وللموارد المالية من جهة أخرى، لهذا عملت السلطات الجزائرية منذ الاستقلال على إعطاء عناية خاصة لقطاع المحروقات، فقامت بتأسيس شركة النفط الوطنية "سوناطراك" ثم أممت قطاع المحروقات، فضلا عن قيامها بجملة من الإصلاحات بغرض تعزيز مكانة هذا القطاع في الاقتصاد العالمي.

المطلب الأول: المرجعية التاريخية لقطاع النفط في الجزائر

لقد كان القطاع النفطي منذ اكتشافه في الجزائر محتكرا من طرف شركات بترولية أجنبية قبل وبعد الاستقلال، مما دفع بها فيما بعد إلى التفكير في استعادة ثرواتها، وذلك بإنشاء أداة وطنية هادفة لاستغلال مصادرها الطاقوية لفائدة الاقتصاد الوطني.

الفرع الأول: اكتشاف النفط في الجزائر

إن الاكتشاف التجاري وبداية الاستغلال الصناعي للنفط في الجزائر كانا مع بداية القرن العشرين، حيث حفرت في شمال البلاد بعض الآبار قليلة العمق بعد ملاحظة مؤشرات نفطية كانت بادية على سطح الأرض، مثل "**بئر تليوانيت**" جنوب غرب غليزان المكتشف عام 1915 و"**واد قطرين**" جنوب سور الغزلان، ومنذ ذلك الحين ازدادت عمليات الاستكشاف لاسيما في الصحراء، وعلى ضوء ذلك تم إنشاء الشركة الوطنية للبحث والتنقيب البترولي في الجزائر (S.N.REPAL) عام 1946.

وبداية من الخمسينات ازدادت اهتمامات الإدارة الفرنسية في استغلال الثروة النفطية في الجزائر، ففي أكتوبر 1953 أعطيت رخصة التنقيب للشركة الفرنسية للتنقيب والاستغلال بالصحراء"CREPS"، وفي جانفي عام 1956 تم اكتشاف أول حقل بترولي هام في الصحراء الجزائرية هو حقل "**عجيلة**"، تلاها بعد ذلك اكتشاف أكبر الحقول النفطية في الجزائر هو حقل "**حاسي مسعود**" وذلك في جوان عام 1956، وهي السنة التي شهدت بداية صناعة المحروقات في الجزائر[1]، لذا رأت الحكومة الفرنسية أنه من الضروري تشجيع عمليات البحث والتنقيب بالصحراء لاكتشاف المزيد من الثروات النفطية وفي سبيل تحقيق ذلك صدر "**قانون البترول**

[1] بوعبد الله ودان، **تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له(المخاطر والحلول)"، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 7و8 أكتوبر 2015، ص2.

الصحراوي" عام 1958 لتسهيل عمليات منح رخص الامتياز البترولي، كما تضمن العديد من التسهيلات التي جعلت الشركات تتسابق على امتيازات صحراء الجزائر أهمها[1]:

- وضع نظام للامتيازات مع وضع حد أدنى للإنتاج يتوافق مع تحقيق أكبر قدر من سلب الثروات النفطية؛
- تشجيع رؤوس الأموال الأجنبية في الاستثمارات النفطية؛
- خصم 27,5٪ من إنتاج النفط تحت بند "صندوق تجديد المخزون" دون أن يدخل في حساب الضرائب والأرباح.

ولقد لجأ المستعمر الفرنسي إلى تعديل هذا القانون مرتين وذلك وفق تطور الأحداث السياسية، حيث يمثل هدف التعديل الأول لسنة 1959 هو دعم المصالح الاستعمارية وتوسيع صلاحيات الدولة الفرنسية، أما التعديل الثاني لسنة 1967 فقد سار في الاتجاه الذي يقلص صلاحيات الدولة الجزائرية، وذلك بعد التأكد من مسألة استقلال الجزائر، ومن بين ما فرضه التعديل الأخير هو إلغاء اللجوء إلى مجلس الدولة في حالة المنازعات النفطية واللجوء إلى التحكيم الدولي[2].

وفي سنة 1962 تم إبرام اتفاقية "ايفيان"، هذه الأخيرة تضمنت أحكاما وبنودا تتعلق بالمسائل النفطية والتي يمكن إيجازها فيما يلي[3]:

- تأكيد وضمان الجزائر لجميع الحقوق النفطية التي اكتتبت قبل تاريخ استفتاء وتقرير المصير بموجب سندات نفطية كانت قد منحتها الحكومة الفرنسية تطبيقا لأحكام قانون النفط الصحراوي، وهكذا تبقى جميع رخص التنقيب عن النفط وامتيازات إنتاجه وحقوقه خاضعة لأحكام هذا القانون؛
- تعهد الجزائر وفرنسا ضمن إطار السيادة الجزائرية بالتعاون من أجل مواصلة الجهود الرامية إلى استثمار ثروات باطن الأرض في الصحراء الجزائرية، حيث يتم هذا التعاون عن طريق جهاز جزائري فرنسي مشترك هو" الهيئة الفنية لاستغلال ثروات الأرض في الصحراء"، أو باختصار "الهيئة الصحراوية " والذي يكون مكلف بتسيير وتنفيذ الأشغال العمومية في الصحراء؛

---

[1] شهرزاد زغيب وحكيمة حليمي، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد 09، 2011، ص 4.

[2] بلقاسم سرايري، مرجع سبق ذكره، ص95.

[3] عبد الهادي حاج قويدر، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012، ص ص 32، 33.

– منح الأفضلية للشركات الفرنسية في حالة تساوي العروض المقدمة للحصول على الامتيازات النفطية خلال فترة ست سنوات من تاريخ الاتفاق حيز التنفيذ؛

– التعامل بالعملة الفرنسية لتسديد المستحقات المتعلقة بالنفط الصحراء؛

– اللجوء إلى التحكيم الدولي في حالة نزاع بين السلطة العمومية الجزائرية وأصحاب الحقول النفطية؛

– ممارسة الجزائر حقوقها والتزاماتها كسلطة عامة في نشاطات الصناعة النفطية.

ورغم ذلك لم تتحقق السيطرة الوطنية على الثروات حيث بقيت الجهود والمساعي لإخراج الجزائر من السيطرة الاقتصادية، ويعتبر أهم حدث جاء بعد الاتفاقية وتحديدا في 31 ديسمبر 1963 هو إنشاء الشركة الوطنية للنفط "سوناطراك"[1].

الفرع الثاني: تأسيس الشركة الوطنية سوناطراك

بعد الاستقلال مباشرة بحثت الجزائر من أجل بسط سيطرتها على ثرواتها النفطية التي بدأت تتضح مكانتها وأهميتها في الاقتصاد الوطني ، وخططت للوصول إلى هذا الهدف عبر مراحل، حيث كانت الخطوة الأولى هي تأسيس الشركة الوطنية لنقل وتسويق المحروقات "سوناطراك " في 31 ديسمبر 1963، لتكون الأداة التي تتحقق بها الأهداف المسطرة لاسيما كسر احتكار وهيمنة الشركات الأجنبية(الفرنسية خاصة) على معظم الأنشطة النفطية، وكان دور هذه الشركة كما تدل على ذلك تسميتها محصورا عند نشأتها في نقل وتجارة المحروقات فقط، ثم تعزز دورها عام 1966 عندما توسع نشاطها إلى المجالات الصناعية، قبل أن تصبح بداية من سنة 1971 الفاعل الرئيسي في قطاع المحروقات بالجزائر حيث تتولى القيام بجميع أنشطة التنقيب والإنتاج والنقل وتسويق المحروقات الجزائرية[2] .

وقد عرفت شركة "سوناطراك" في مرحلة ما بعد التأميم تعديلات هامة على مستوى قدراتها وهيكلها خاصة بعد انعقاد المجلس الوطني للطاقة الذي أعاد هيكلة هذه الشركة وحولها إلى شركة مساهمة، ويعود هذا الطموح إلى الاكتشافات التي حققتها الشركة في ميدان الحقول الغازية والنفطية، وذلك بعد إحداث تعديلات على قانون الاستثمارات الذي فسح المجال للشركات الأجنبية من جهة، ومن جهة أخرى يعود إلى النمو المتزايد في الطلب على الطاقة في العالم. كما عرفت "سوناطراك" أيضا تطورات عديدة وذلك على إثر التغيرات الاقتصادية

[1] عبد الله حسين، **البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية**، دار النهضة، القاهرة، 2003، ص 122.

[2] بوعبد الله ودان، مرجع سبق ذكره، ص3.

التي حدثت في البلاد نتيجة الأحداث الدولية التي شهدها سوق النفط خلال العشريات الثلاثة الأخيرة من القرن الماضي، حيث لعبت شركة" سوناطراك" دورا كبيرا في تنمية الاقتصاد الجزائري خلال هذه الفترة، ومع الانتقال إلى اقتصاد السوق وفتح السوق الجزائرية على المنافسة الأجنبية، كانت لهذه الشركة تحديات كبيرة، فهي اليوم ترغب في أن تصبح مجموعة بترولية عالمية بتوسيع نشاطاتها بالعديد من المناطق بإفريقيا (مالي، النيجر، ليبيا، مصر وموريتانيا)، أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، البرتغال وبريطانيا)، وأمريكا اللاتينية(البيرو) والولايات المتحدة، وكانت آخر عملية توسيع لنشاطها متمثلة في مشاركتها في مشروع استغلال حقل غازي في عرض البحر بفنزويلا، حيث اختيرت"سوناطراك" بصفتها أول شركة إفريقية للمشاركة في هذا المشروع الطموح من قبل الشركة العمومية الفنزويلية "Pvdca" بالتعاون مع ثلاثة شركات نفطية دولية هي"Rosneft" الروسية و"Cnooc" الصينية و"Petronas " الماليزية [1].

المطلب الثاني: تأميم المحروقات في الجزائر

يعتبر التأميم أحد الأساليب التي اتبعتها الجزائر لتحقيق سيادتها على ثرواتها المحلية المستنزفة من قبل الشركات النفطية الكبيرة بهدف إقامة قطاع نفطي تتحكم فيه العناصر الوطنية، حيث مر هذا الإجراء بالعديد من المراحل.

الفرع الأول: قرارات تأميم المحروقات في الجزائر

إن النهج الاشتراكي الذي اتبعته الجزائر منذ استقلالها كان عاملا مساعدا لقرارات التأميم، حيث أن الأهداف الاشتراكية لا يمكن بلوغها إلا عن طريق تأميم وسائل الإنتاج والتوزيع العادل للثروة، مؤكدا على ضرورة تأميم كامل للثروات المنجمية، وبالأخص قطاع المحروقات.

وقد عملت الجزائر على تأميم قطاع المحروقات منذ منتصف الستينات من أجل استرجاع الثروات الوطنية، حيث تم في البداية تأميم الشركات النفطية الغير الفرنسية: "British Petroleum " في أوائل سنة 1967، "Mobil Oil" و"Esso" في 24 أوت 1967، و"Sheel" في 20 ماي 1968[2]، بعدها تم تأميم الشركات النفطية الفرنسية في 24 فيفري 1971 بعد رفضها رفع سعر النفط الذي كان يعتمد في تحديده على سعر النفط

[1] نبيل زغبي، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012، ص ص28 ،29.

[2] عبد العزيز وطبان، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره (1830– 1985)**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992، ص151.

الليبي والمقدر آنذاك بـ2,08 دولار للبرميل، لكن بناءا على قرار الأوبك تم تحديد السعر الضريبي للنفط الجزائري بـ2,85 دولار للبرميل، وقد تم الإعلان عن هذا القرار في خطاب للرئيس الجزائري الراحل "**هواري بومدين**"، والذي نص على[1]:

- أخذ 51٪ من الشركات الفرنسية العاملة في الجزائر مما يحقق الرقابة الفعلية على المحروقات، وهذا ما سمح للجزائر بمراقبة 56٪ من مجمل الإنتاج النفطي؛

- التأميم الكامل لحقول الغاز الطبيعي؛

- تأميم النقل البري للنفط والغاز، أي كل أنابيب النقل المتواجدة على التراب الجزائري، وكرد فعل على القرار الجزائري ضغطت الشركات الفرنسية على الجزائر بأساليب مختلفة للتراجع عن هذا القرار تمثلت فيما يلي[2]:

- رفض تعبئة النفط الجزائري كوسيلة ضغط وحضر فعلي، وتأكيدها على أن النفط الجزائري لا يمكن أن تجد له سوقا خارج فرنسا؛

- الضغط على الهيئات الصناعية والمالية الدولية التي يحتمل أن تقيم علاقات اقتصادية مع الجزائر، وتحذيرها من التعامل معها.

ونتيجة لهذه الممارسات واجهت الجزائر صعوبة في الدخول إلى الأسواق العالمية بسبب تردد الدول في إبرام عقود معها وذلك لموقف فرنسا التي هددت بنسف كل اتفاقية تبرمها هذه الدول مع الجزائر، إضافة إلى عوامل موضوعية تتعلق بنقص الإطار الوطني الكفء القادر على التكفل بالقطاع النفطي بعد تخلي الشركات الأجنبية عن مواصلة استغلال هذا القطاع.

لكن بعد أن تبين للجميع مدى جدية الجزائر في الدفاع عن مصالحها وعدم العدول عن مواقفها، قررت العديد من الدول الدخول في تعاملات مع الجزائر، فكان منها العقد المبرم بين شركة "سوناطراك "وشركة "ألبازر" الأمريكية، واعتبر ذلك مكسبا للجزائر أكد خروجها منتصرة في معركة التأميم، وفتحت أبواب التأميم للعديد من الدول المصدرة للنفط[3].

---

[1] مختار عصماني، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014، ص 92.

[2] عبد السلام بلعيد، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار بوشان، الجزائر، 1990، ص 49.

[3] المرجع نفسه، ص ص 124، 125.

الفرع الثاني: المحروقات الجزائرية بعد التأميم

ارتبط مفهوم السيادة على الثروات الطبيعية في الجزائر بمفهوم التحرر والاستقلال ومن هنا كانت الموضوعات الأساسية المتعلقة بالنفط ذات طابع سياسي، فكان التأكيد على مبدأ السيادة الكاملة على الثروات الوطنية وإعادة تقييمها مبدءا دستوريا أقرته جميع دساتير الجزائر، ومن هذا المنطلق أرست الجزائر بعد تأميم قطاع المحروقات نظاما جديدا لاستغلال هذه الثروة قائم على تثبيت الملكية والسيادة الوطنية على الحقول النفطية، وجعل "سوناطراك" الفاعل الأساسي في القطاع ووضع الآليات والإجراءات المناسبة التي تسمح لها ببسط نفوذها المطلق على كل الحقول المكتشفة. ففي الجانب التنظيمي كانت قضية الأسعار حجر الزاوية والتي أصبحت من اختصاص السلطات الوطنية ولم يعد للشركات النفطية أي تدخل فيها، فأقرت مجموعة من القواعد تضمنها مراسيم تشريعية عديدة صدرت في 12 أفريل 1971، والتي كانت تهدف إلى تنظيم نشاط الاستغلال لقطاع المحروقات في جميع مراحله، وكذا جانب النظام الضريبي[1]، ومن بين الموضوعات التي تناولتها هاته المراسيم ما يلي[2]:

- تحديد المستوى الأدنى للأسعار المعلنة للنفط الجزائري، حيث تؤكد على حق الجزائر في أن تحدد أسعار منتجاتها النفطية بشكل منفرد دون الرجوع للشركات الأجنبية، بمعنى أن سعر النفط يصدر من الطرف الوطني بقرارات كاملة السيادة، ولها سلطة تعديل الأسعار .
- وبموجب هذه المراسيم كذلك تم تعديل قانون الأسعار الذي نصت عليه اتفاقيات الامتياز الملحقة بقانون البترول الصحراوي لعام 1958، ومن ثم تحديد القيمة النهائية التي تتخذ أساسا لاحتساب الضريبة الواجبة التطبيق وتقديم قيمة الضرائب المستحقة والمتأخرة على الشركات الأجنبية.

وقد حصر هذا القانون شكل العقود التي يمكن للشركات الأجنبية أن تبرمها مع" سوناطراك" في نوع واحد، يتمثل في عقود الخدمات، وقد اشتهر منه بالجزائر صنفان[3]:

صنف أول: يعرف بعقود الخدمة بالأخطار تقوم بموجبه الشركة الأجنبية بتقديم الخدمة ولا تتحصل على المكافأة وتعويض تكاليف الاستكشاف إلا في حال الحصول على نتيجة ايجابية، حيث تتحمل وحدها الخسارة في حال الحصول على نتيجة سلبية.

---

[1] عبد الهادي حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 41، 42.

[2] يسري محمد أبو العلا، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقه على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996، ص ص 118- 122.

[3] نبيل زغبي، مرجع سبق ذكره، ص 32.

وصنف ثان: يعرف بعقود المساعدة التقنية، لا تتحمل فيه الشركة الأجنبية المخاطر ويقتصر دورها على تقديم الخدمات المطلوبة منها، وعادة ما تكون خدمات تنقيب وإنتاج، لفائدة الشركة الوطنية مقابل مكافأة متفق عليها مسبقا.

ولقد أثبتت النتائج المحققة على طول الفترة بين 1971 و1985 محدودية قانون 1971 وعجزه على رفع التحديات الجديدة التي واجهت القطاع بعد عمليات التأميم، حيث لم تبرم الجزائر مع الشركات الأجنبية سوى 25 عقدا، أي بمعدل أقل من عقدين في السنة، ولم تتجاوز مساحة المجال المنجمي المغطى بعقود الاستكشاف 10٪ من مجموع مساحة المجال المنجمي، ولم تحقق أعمال الاستكشاف سوى استكشافات قليلة، لم تكن كافية لتعويض ما يتم إنتاجه، بما جعل مستويات الاحتياطي تتراجع بشكل حاد، الأمر الذي دفع المشرع الجزائري في تغيير ذلك القانون، وسن قانون جديد أكثر جاذبية وقدرة على تحريك القطاع[1].

المطلب الثالث: الإصلاحات الخاصة بقطاع النفط في الجزائر

إن تغيير المنظومة القانونية لقطاع المحروقات في الجزائر جاء نتيجة الأزمة الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها بعد انهيار أسعار النفط سنة 1986 وما سببته من نقص في العوائد المالية الشيء الذي دفع بالجزائر إلى إجراء جملة من الإصلاحات لتنظيم القطاع وذلك من خلال العديد من القوانين.

الفرع الأول: قانون المحروقات 86-14

يعتبر قانون 86-14 الصادر بتاريخ 19 أوت 1986[2] أول إجراء لإصلاح قطاع المحروقات في الجزائر، والذي تضمن أهم البنود الخاصة بفتح القطاع أمام الاستثمار الأجنبي المباشر من خلال تحديد إطار الشراكة بين الشركة الوطنية "سوناطراك" والشركات النفطية الأجنبية، حيث أرسى قواعد قانونية تسمح للشريك الأجنبي أن يقوم بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، وممارسة المؤسسات التي تعمل في هذا المجال حقها وواجبها في الأعمال سالفة الذكر، ومن أهم البنود التي جاء بها هذا القانون ما يلي[3]:

[1] عبد الهادي حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص 43.

[2] قانون رقم 86-14 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 21 أوت 1986، ص 11.

[3] عبد الهادي حاج قويدر، مرجع سبق ذكره، ص ص 91، 92.

– احتكار الدولة لأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها، مع إمكانية إسناد هذا الاحتكار للمؤسسة الوطنية سوناطراك (المادة 3)، كما سمح هذا القانون بإمكانية ممارسة الطرف الأجنبي أعمال التنقيب والبحث عن المحروقات وفق أحكام خاصة متعلقة بالاشتراك مع المؤسسات الوطنية؛

– يقتصر منح الشهادات المنجمية (تراخيص الاستكشاف و/أو الاستغلال) على "سوناطراك" وحدها، التي تنوب عن الدولة في ممارسة نشاط الاستكشاف والاستغلال، كما تمتلك "سوناطراك" الحق في التفاوض مع الشركاء الأجانب واختيار الكيفية المثلى لاستغلال المحروقات وفق إحدى الصيغ الأربعة المذكورة سابقا مع فرصة اللجوء إلى التحكيم الدولي؛

– سمح القانون لأول مرة بأربعة صيغ للشراكة وهو ما نصت عليه المادة 22 و24 مع مراعاة شرط يتضمن نسبة المساهمة في الشركة الوطنية "سوناطراك" يجب أن لا تقل عن 51٪ مهما كانت الصيغ المعتمدة والمتمثلة في:

- الشراكة في صيغة عقد تقاسم الإنتاج وهي الصيغة الرئيسية والوحيدة تقريبا التي تم استعمالها؛
- الشراكة في صيغة عقد خدمات؛
- الشراكة في صيغة شركة تجارية تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها في الجزائر، لكنها لا تحمل الشخصية المعنوية؛
- الشراكة في صيغة شركة أسهم تخضع للقانون الجزائري ويكون مقرها بالجزائر.

– حصر مجال تطبيق القانون في قطاع النفط فقط، فقد نصت المادة 23 بوضوح أن قطاع الغاز غير معني بذلك ولا يسري عليه القانون ويبقى تحت ملكية الدولة، ويتم تعويض الشريك الأجنبي على مصاريف الاكتشافات الغازية العارضة أثناء البحث عن النفط.

رغم الإصلاحات التي جاء بها قانون 86-14، إلا أن الواقع يؤكد محدودية هذا القانون وذلك لقلة العقود المبرمة، حيث تم عقد 13 اتفاقية مع الشركات متعددة الجنسيات، وهذا بين سنتي 1986-1991.

الفرع الثاني: قانون المحروقات 91-21

الملاحظ أنه بالرغم من الإصلاحات التي جاء بها قانون 86-14 والمتميزة عن مختلف القوانين السابقة في مجال المحروقات، إلا أن الاستثمار ظل بعيدا عن الطموحات، الأمر الذي أجبر السلطات الجزائرية للسعي في بحثها عن ميكانيزمات جديدة من شأنها تطوير الاستثمار ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية في قطاع المحروقات، ومن أجل ذلك تم إحداث مجموعة من التعديلات في قانون 86-14 قصد جعل مجال البحث والتنقيب والاكتشاف

والاستغلال والتسويق أكثر انفتاحا على الاستثمار الأجنبي للاستفادة من الخبرة والمهارات الفنية والتكنولوجيات الحديثة في هذا المجال، حيث أصبحت هذه الأخيرة من الغايات والأهداف الأساسية لإبرام عقود الشراكة، وفي هذا الإطار تم إصدار قانون 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 والمتعلق بالمحروقات[1]، نذكر أهم محتوياته فيما يلي[2]:

- توسيع مجال الشراكة ليشمل الحقول النفطية المكتشفة قبل صدور قانون 1986، وبذلك ألغى نص المادة 65 في القانون السابق التي كانت تحصر مجال الشراكة في الحقول المكتشفة بعد تاريخ صدور ذلك القانون فقط؛
- توسع مجال الشراكة إلى قطاع الغاز أيضا، بعدما حصر القانون السابق إطار الشراكة في قطاع النفط فقط، وألغى بذلك نص المادة 23 الواردة في قانون 1986 والتي كانت تلزم الشريك الأجنبي بالتنازل على احتياطات الغاز المكتشفة لفائدة شركة "سوناطراك" في مقابل التعويض؛
- التوسع في منح الامتيازات الجبائية، بهدف جلب الشركات الأجنبية للاستثمار وميز بين المناطق، حيث صنف المجال المنجمي إلى منطقتين" أ" و"ب"، وأفرد لكل منطقة وفق أهميتها معدلات جبائية تخضع لها كل النشاطات؛
- تقديم مزايا جد محفزة تحدد أشكال انتفاع الشريك الأجنبي وتتمثل في:
  - حصول الشريك في الميدان على جزء من الإنتاج يوافق نسبة مساهمته؛
  - تقديم تعويضات للشريك الأجنبي تتعلق بالمصاريف والخدمات قد تكون نقدا أو عينا حسب الشروط المحددة في العقد؛
  - تحديد عقود الشراكة في مجال استغلال حقل مكتشف جميع التكاليف والمخاطر المالية والتقنية التي تحملتها المؤسسة من أجل اكتشاف الحقل محل الاشتراك وطرق استغلاله.

وفي سياق ضمانات الدولة والحوافز الاستثمارية التي قدمت، لم تتردد العديد من الشركات النفطية ومنها الأمريكية على وجه الخصوص في انتهاز فرصة انفتاح الجزائر على الاستثمار الأجنبي المباشر في بداية التسعينات لاقتحام السوق الجزائرية وتكثيف نشاطها، وقد تطور حجم استثماراتها في القطاع بشكل سريع، وهو ما تعكسه أرقام إنفاقها الاستثماري في ميدان الاستكشاف والتطوير، حيث بلغ حجم الإنفاق الاستثماري المتراكم للفترة

[1] قانون 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 المتعلق بالمحروقات الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 7 ديسمبر 1991.

[2] نبيل زغبي، مرجع سبق ذكره، ص 37.

1990-1991 على سبيل المثال مبلغ 850 مليون دولار، وكانت هذه الشركات قد وضعت خطة لاستثمار أربع ملايير دولار للفترة 1998-2003[1].

الفرع الثالث: قانون المحروقات 05-07

بالإضافة إلى قوانين الاستثمار الخاصة بالمحروقات التي تم التعرض إليها وما مدى تشجيعها لجلب المستثمرين في هذا القطاع، بادرت السلطات الجزائرية إلى إصدار قانون جديد للمحروقات سنة 2005 [2]، الذي يهدف إلى تنظيم النشاط في مجال المحروقات من الوجهة القانونية، ويوضح حقوق وواجبات كل المتعاملين في القطاع خلال ممارستهم لكل النشاطات في مختلف المراحل البترولية والغازية، وأصبح من حق كل متعامل اقتصادي محلي أو أجنبي أن يمارس العمل ضمن هذا المجال بحرية وفي كل حلقات النشاط البترولي سواء في المنبع أو المصب، وذلك ما يعني إنهاء الاحتكار في القطاع النفطي الذي كانت تمارسه شركة "سوناطراك"، ويهدف القانون أيضا إلى تشجيع وترقية عملية البحث في المناطق الناقصة ومنعدمة التنقيب، وقد جاء هذا القانون بـ 11 مادة ألغت بموجبها أغلب أحكام قانون 86-14 المتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، حيث نصت المادة الثالثة في هذا الشأن على أن "موارد المحروقات المكتشفة أو غير المكتشفة الموجودة على التراب الوطني وفي باطنه وفي المجال البحري الذي هو جزء من السيادة الوطنية، ملك للجماعة الوطنية التي تجسدها الدولة"، وأشارت إلى ضرورة أن يتم استغلالها باستعمال وسائل ناجعة وعقلانية من أجل ضمان الحفاظ الأمثل عليها مع احترام قواعد حماية البيئة [3].

كما أبرز القانون أيضا أهم الصيغ المعتمدة في التعاقدات النفطية كالصناعة النفطية الأفقية والترخيص بالتنقيب وغيرها. أما بخصوص حرية النشاط الاقتصادي في هذا القطاع، فيعد استيراد المحروقات وتسويقها عبر التراب الوطني نشاطا حرا شريطة احترام هذا القانون، ويشير إلى أن تحديد أسعار بيع المنتجات البترولية والغاز الطبيعي لتلبية احتياجات الطلب الوطني يتم من طرف وكالة ضبط المحروقات، وقد تم استحداث وكالتين وطنيتين مستقلتين تتمتعان بالشخصية القانونية وكذا الاستقلالية المالية هما الوكالة الوطنية لتثمين موارد النفط، والوكالة الوطنية لمراقبة نشاطات المحروقات وضبطها[4].

---

[1] نبيل زغبي، مرجع سبق ذكره، ص ص 37، 38.

[2] قانون رقم 07-05 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2005، ص3.

[3] المادة 3 من قانون 07-05، ص 5.

[4] المادة 12 و13 من قانون 07-05، ص 17.

الفرع الرابع: الأمر 06-10 المعدل والمتمم لقانون المحروقات رقم 05-07

صدر بتاريخ 29 جويلية 2006 الأمر رقم 06-10 الذي يعدل ويتمم القانون الجديد للمحروقات رقم 05-07 الصادر في سنة 2005[1]، حيث تمثلت أهم التعديلات التي جاء بها هذا الأمر في النقاط الآتية:

- تحديد نسبة مساهمة مؤسسة "سوناطراك" في عقود الشراكة بـ51٪ على الأقل بتطبيق رسوم غير قابلة للحسم على الأرباح عندما يتجاوز الوسط العددي الشهري لأسعار البترول 30 دولار للبرميل الواحد ، وذلك فيما يخص العقود المبرمة بين "سوناطراك" والشركاء الأجانب في إطار القانون رقم 86-14،وتم تحديد هذه الرسوم بـ5٪ كحد أدنى و53٪ كحد أقصى[2] ؛
- الإبقاء على الوكالتين اللتين تم إنشائهما في إطار القانون رقم 05-07 مع تغيير المجلس الاستشاري لدى سلطة الضبط إلى مجلس يكلف بمتابعة ممارسة مهام الوكالة في إطار تنفيذ السياسة الوطنية في مجال المحروقات[3] .

وهكذا أعاد القانون الذي تمت مراجعته القاعدة القديمة التي تجعل من "سوناطراك" الطرف الذي يستحوذ على الأغلبية في جميع العقود، سواء تعلق الأمر بالبحث والاستغلال أو النقل والتكرير، وتتضمن أحكام القانون الجديد فرض رسوم على الفوائد الاستثنائية لتشمل عقود تقاسم الإنتاج المبرمة مع "سوناطراك" في إطار قانون 1986 والمعدل في 1991.

إلا أنه وخلال سنة 2012 بدأت تلوح في الأفق ملامح إجراء تعديلات جديدة على قانون المحروقات، فقد صادق مجلس الوزراء الجزائري في 17 سبتمبر 2012 على تعديل قانون المحروقات واعتبر بأن قانون 2006 هو المتسبب في كبح استقطاب الاستثمار الأجنبي المباشر للقطاع خاصة أن الشركات الأجنبية انتقدت القانون وبشدة واعتبرته غير مشجع على الاستثمار في الجزائر، خاصة بسبب منح شركة "سوناطراك" نسبة 51٪ في أي مشروع أو عقد تبرهم الجزائر مع الشركات الأجنبية. وبحلول سنة 2013 صدر القانون رقم 01 - 13 الذي يعدل ويتمم القانون رقم 05-07 المؤرخ في 28 أفريل 2005 والمتعلق بالمحروقات وتضمن نص هذا القانون الجديد تعديلات وتكميلات على 58 مادة من القانون 05-07[4].

---

[1] الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 30 جويلية 2006، ص 4.

[2] المادة 12 من قانون 06- 10، ص 10.

[3] المادة 45 من قانون 06- 10، ص 25.

[4] قوي بوحنية ومحمد خميس، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2013، ص 156.

المبحث الثاني: مكانة النفط في الاقتصاد الجزائري

يلعب قطاع المحروقات في الجزائر دورا محوريا في الرفع من قدرات الاقتصاد الوطني، الذي يعتمد بشكل كبير على قطاع النفط من أجل تلبية احتياجات التنمية و الحصول على العملة الصعبة، وقد الجزائر من بين الدول التي أصبحت لها مكانة هامة في السوق النفطية العالمية، ومكانتها هذه تتحدد بما تملكه من إمكانيات نفطية ومزايا تنفرد بها عن باقي البلدان الأخرى.

المطلب الأول: مميزات النفط الجزائري

إن المحروقات الجزائرية لها القدرة على المنافسة في السوق العالمية، حيث تملك خصائص معينة تجعلها بمنأى عن أخطار الإزاحة من السوق، كما تلعب الدور الأساسي في تجارة النفط في السوق الدولية التي تتسم بالتغير السريع والمنافسة بين المنتجين. ويمكن حصر أهم مميزات النفط الجزائري فيما يلي:

الفرع الأول: ميزة الموقع الجغرافي

إن ميزة الموقع الجغرافي وقرب الجزائر من الأسواق الأوروبية وقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال الأوروبية وكذا الأمريكية أعطاها أفضلية كبيرة مقارنة بالدول المصدرة من الشرق الأوسط وآسيا، حيث ترتب عن هذا القرب ما يسمى "بالفرق الناجم عن النقل"، مما جعل منتجاتها النفطية في وضع تنافسي أفضل من نفط بلدان الشرق الأوسط، اندونيسيا، نيجيريا وروسيا، ففي حالة ثبات العناصر الأخرى المكونة للأسعار(تكلفة الاستخراج والنوعية)، فإن الجزائر تستفيد من ريع تفاضلي بسبب القرب الجغرافي، حيث تجد الجزائر نفسها في وضعية أفضل في غرب أوروبا (إسبانيا، إيطاليا، فرنسا وإنجلترا)، وفي السوق الأمريكية والكندية (المناطق الشرقية منها بالخصوص)، وهي أسواق ذات حجم سكاني كبير ومستوى اقتصادي واجتماعي عالي[1].

[1] عيسى مقليد، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008، ص 47.

الفرع الثاني: ميزة الجودة

يمتاز النفط الجزائري بنوعية جيدة مقارنة بالكثير من أنواع النفط المصدرة من قبل دول الأوبك، فالنفط المستخرج من حقول الصحراء الجزائرية "صحاري بلاند" يعتبر من أنواع النفط الخفيف وهو أكثر طلبا في السوق والأغلى سعرا وذلك بسبب إمكانية الحصول على كميات كبيرة من المشتقات النفطية منه لاسما "الغزولين"، الذي تقدر كثافته بين 43,5 و47,5° (قياس API*) ويحتوي على نسبة ضئيلة من الكبريت بحوالي 0,09٪، ويشمل على 34٪ بنزين، و24٪ غازوال، 32٪ وقود التدفئة، 8٪ زيت و1٪ برافين، كما أن المكثفات المصاحبة لاستخراج الغاز الطبيعي تعد من أهم المنتجات النفطية ومن أجود أنواعها. والجدول الآتي يبين ميزة الجودة للنفط الجزائري الخفيف مقارنة ببعض أنواع النفط لدول منظمة إلى الأوبك، خاصة فيما يتعلق بنسبة احتوائها على الكبريت ودرجة الكثافة والنوعية [1].

جدول رقم(03): مقارنة بين أنواع النفط لبعض دول منظمة الأوبك

البلد	نوع النفط	درجة الكثافة النوعية API	كبريت٪	نوعية المنتجات النفطية المستخرجة		
				خفيف	متوسط	ثقيل
السعودية	متوسط	34,2	1,60	20,50	31	48,50
	ثقيل	27,3	2,84	16	23,25	60,75
الكويت	متوسط	31,3	2,48	19,36	25,30	55,23
إيران	متوسط	34,3	1,35	22,25	30,25	47,50
	ثقيل	31,3	1,85	21,15	26,85	52
العراق	خفيف	36,1	1,88	25	30,60	44,4
	متوسط	34	1,95	22	28	50
الجزائر	خفيف	44	0,14	35	36	29
نيجيريا	ثقيل	27,1	0,25	12	40	48

المصدر: محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، دار المطبوعات الجزائرية، الجزائر، 1983، ص ص 12، 13.

* مختصر API للتدليل على درجة الكثافة النوعية لمعهد النفط الأمريكي، وهي تتراوح بين 1و60، فكلما كانت درجة الكثافة عالية كلما دل ذلك على كون النفط من نوعية جيدة أي خفيف، وكلما كانت متدنية دلت على أن نوعية النفط رديئة (أي ثقيل ولا ينتج نسبة عالية من المشتقات الخفيفة التي يزداد الطلب عليها في النقل خاصة).

[1] نبيل زغبي، مرجع سبق ذكره، ص57.

من خلال الجدول السابق نلاحظ أن النفط الجزائري هو الأكثر كثافة مقارنة بالأنواع الأخرى، وهذا ما يجعله من بين أفضل أنواع النفط إنتاجا للمشتقات الخفيفة، وهو النوع الأقل احتواء على نسبة الكبريت (0.14٪) مما يزيد من تنافسيته أمام المنتجات الأخرى.

الفرع الثالث: ميزة انخفاض تكاليف النقل

تعتبر الجزائر من البلدان الإفريقية المصدرة للنفط والتي تتميز بموقع جغرافي متميز وقريب من الأسواق العالمية وخصوصا الأوروبية، وهذا من شأنه أن يخفض من تكاليف النقل ويجعل المحروقات الجزائرية ذات قدرات تنافسية واضحة، هذه القوة التنافسية إزاء المنتجين والمصدرين من الشرق الأوسط وروسيا وأوروبا... مكنت الجزائر من تحسين مركزها في السوق الدولية وبالتالي الاستفادة من[1]:

- الحصول على عائدات مالية إضافية لاستمرار دعم برامج التنمية وصناعة المحروقات، والحصول على أرباح إضافية (الريع التفاضلي) بسبب إمكانيات ومميزات النفط الجزائري؛

-تجنب تحمل أعباء مالية كبيرة في النقل والشحن إلى مختلف مناطق الاستهلاك مقارنة مع الدول المنتجة الأخرى المنافسة لها.

هذه المزايا المشار إليها أعطت الجزائر قوة تفاضلية أفضل نسبيا في إبرام العقود ومراجعة الأسعار عن غيرها من الدول المصدرة، ولذلك يمكنها أن تطالب بشروط أفض في الاتفاقيات المبرمة مع الدول المستهلكة وتقوية مركزها في الأسواق العالمية وعلاقاتها الدولية في مجال النفط.

إضافة إلى هذه المميزات هناك عناصر أخرى يمتاز بها النفط الجزائري هي[2]:

- التركز: حيث تتركز معظم الآبار النفطية في الجزائر في منطقة واحدة هي الصحراء، بينما تتركز الموانئ في الشمال، وهي تستخدم سبعة موانئ ساحلية لتصدير النفط الخام والمنتجات النفطية؛

- قرب الطبقات الحاوية للنفط من السطح، مما يسهل أعمال التنقيب والاستخراج وتقليل التكاليف، بالإضافة إلى وجود آبار منتجة عن طريق التدفق الطبيعي؛

[1] فاطمة الزهراء بن زيدان، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012، ص 79.

[2] فاطمة الزهراء بن زيدان، مرجع سبق ذكره، ص80.

– بعد النفط الجزائري عن نفوذ قناة السويس والتي تعد عرضة للإغلاق من حين لآخر، وذلك عكس نفط الخليج والذي يمر عبر قناة السويس مقابل رسوم تعد إضافة لتكاليف النفط[1].

المطلب الثاني: الإمكانيات النفطية في الجزائر

تمتلك الجزائر إمكانيات نفطية معتبرة تمكنها من احتلال مكانة هامة ضمن الدول النفطية في منظمة الدول المصدرة للنفط" الأوبك"، وتستمد الجزائر هذه المكانة من خلال الاحتياطات التي تمتلكها وحجم الإنتاج والصادرات من النفط الذي تساهم به.

الفرع الأول: احتياطات النفط في الجزائر

تحتل الجزائر حسب بيانات منظمة الأوبك المرتبة 15 عالميا والمرتبة السابعة (7) عربيا من حيث حجم الاحتياطات النفطية المؤكدة التي تمتلكها لسنة 2012، إذ تساهم بما يقارب 1٪ من إجمالي الاحتياطي العالمي من النفط، و12,17٪ من إجمالي الاحتياطي العربي، والجدول التالي يبين تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

جدول رقم(04):تطور الاحتياطات المؤكدة من النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون برميل

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاحتياطي	11314	11314	11314	11800	11350	11270	11200	12200
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاحتياطي	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200	12200

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

– التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك للسنوات: (2004، 2009، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.oapecorg.org/ar/home, consulté le 03 mars 2017.

[1] علي رجب، **تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية والآفاق المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 35، العدد 131، خريف 2009، ص 158.

من خلال الجدول رقم (04) يتبين أن حجم احتياطات الجزائر من النفط بقيت شبه ثابتة خلال الفترة (2000-2005)، حيث ضلت في حدود 11270 و11800 مليون برميل، ثم استقر حجم الاحتياطي عند مستوى 12200 مليون برميل في السنوات الموالية لأن الجزائر لا تلجأ للاحتياطي في عملية الإنتاج.

رغم أن الجزائر حققت أكبر الاكتشافات في المنطقة بعد مصر خلال فترة الألفية، إلا أن احتياطي النفط لديها لم يتغير، فقد استفادت من حوالي 200 اكتشاف للمحروقات ما بين 2000-2014، منها ما يقارب 130 اكتشاف للنفط، وقد تم تسجيل أعلى معدل في سنة 2014 بـ 18 اكتشاف. والجدول التالي يوضح أهم الاكتشافات النفطية للجزائر خلال السنوات (2000-2015).

جدول رقم(05): الاكتشافات النفطية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الاكتشافات	8	3	3	3	3	5	12	5
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الاكتشافات	2	4	14	10	8	12	18	11

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك للسنوات: (2004، 2009، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.oapecorg.org/ar/home, consulté le 03 mars 2017 .

الفرع الثاني: إنتاج النفط في الجزائر

مع مطلع الألفية الجديدة انتعش قطاع النفط بصورة كبيرة ودخل الإنتاج في فترة نمو جديد، ويمكن أن نبين ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(06): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: ألف برميل/اليوم

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007
الانتاج	796	776,6	729,9	942,4	1311,4	1352	1426	1398
السنوات	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الانتاج	1356	1221	1190	1162	1203	1203	1193	1157

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير الإحصائي السنوي لمنظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك للسنوات: (2004،2009، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.oapecorg.org/ar/home, consulté le 03 mars 2017

والمنحنى التالي يبين بوضوح تطور إنتاج النفط بالجزائر خلال الفترة (2000-2015)

شكل رقم(1): تطور إنتاج النفط في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

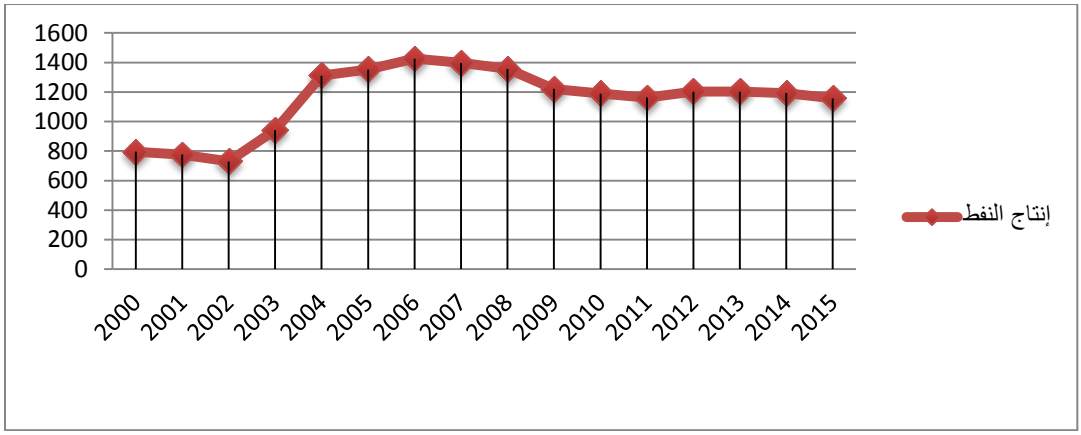

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (06).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ أن هناك تذبذبات في حجم النفط المنتج في الجزائر خلال الفترة (2000- 2015)، فقد انخفض إنتاج النفط من 796 ألف برميل في اليوم سنة 2000 إلى 776,7 سنة 2001، وذلك راجع لأحداث 11سبتمبر 2001 التي انعكست سلبا على السوق النفطية باعتبار أن الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستهلك للنفط، وخلال الفترة (2002-2006) عرف الإنتاج تطورا كبيرا حيث وصل إلى 1462 ألف برميل بعدما كان يقدر بـ729,6 ألف برميل، ويعود هذا الارتفاع إلى الجهود المبذولة في الاستكشاف والبحث والتنقيب، فضلا عن زيادة الاستثمارات الأجنبية في قطاع المحروقات خصوصا بعد صدور قانون 07/05 الذي فتح المجال أمام الشريك الأجنبي للاستثمار في مراحل الصناعة النفطية.

بداية من سنة 2007 أخذ إنتاج النفط يتراجع تدريجيا إلى أن وصل إلى 1157 ألف برميل سنة 2015، ويمكن تفسير ذلك بانخفاض الطلب العالمي الناتج عن زيادة النفط في الولايات المتحدة الأمريكية والدول الصناعية، بالإضافة إلى قرار منظمة الأوبك بشأن تخفيض الإنتاج من أجل الحد من انخفاض الأسعار.

المطلب الثالث: أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري

تكمن أهمية النفط الاقتصادي في التمتع بمزايا هامة وعديدة، فهو أهم عناصر التقدير الاستراتيجي للدول، وهو مؤشر حقيقي لقياس تقدم الدول وازدهارها، وفي هذا المطلب سنشير إلى أهمية هذه الثروة بالنسبة للاقتصاد الجزائري.

ويمكن حصر أهمية النفط في الاقتصاد الجزائري في النقاط التالية[1]:

1- أهمية النفط في التجارة الدولية:

تتميز التجارة الخارجية للجزائر بالاعتماد على قطاع المحروقات الذي يمثل أكثر من 96٪ من الصادرات الجزائرية والذي يعتبر المورد الأساسي للعملة الصعبة، وما يمكن استنتاجه من صادرات الجزائر أنها اعتمدت التصدير الأحادي مما يجعل الميزان التجاري جد متأثر بأسعار النفط، أما بالنسبة للجباية البترولية والتي تعتبر طرف مهم في عملية تطوير الاقتصاد الوطني، وتوجيه ودفع الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية، إذ تتضح أهميته في تمويل نفقات التجهيز، ففي سنة 2001 مثلا ساهمت بـ66٪ من مداخيل الدولة الضريبية، فهذه الحصة تعكس عدم استقرار الإنتاج الزراعي وهشاشة الخدمات والصناعة الحديثة، كما تساهم الجباية البترولية في إنعاش الاقتصاد الوطني خاصة من خلال الاستثمارات المحققة في مجال المحروقات.

2- أهمية النفط في القطاع الصناعي:

يعد النفط مادة خام أساسية في العديد من فروع الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية، وتتمثل هذه الصناعات القائمة أساسا على النفط في صناعات زيوت التشحيم والورق والمطاط والمنظفات الصناعية وبعض الصناعات الغذائية أيضا، كما يستعمل كمادة وسيطية في الكيمياء العضوية كتكرير النفط الذي يمكن من الحصول على قائمة طويلة من المنتجات النهائية كالبنزين، البوتان، الزيوت وغيرها من المنتجات الأخرى[2].

---

[1] سمية راقي، **البدائل المتاحة أمام الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له(المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر 2015، ص ص 9، 10.

[2] حكيمة حليمي، **اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة إحصائية لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014، ص 31.

3- مساهمة الجباية النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي:

تلعب الجباية النفطية دورا كبيرا في تكوين الناتج المحلي الإجمالي، خاصة وأن الصادرات النفطية تمثل ما يفوق 96٪ من إجمالي الصادرات، فقد بلغت نسبة مساهمتها في تكوين الناتج سنة 2008 حوالي 36,25٪ ومع انخفاض سعر النفط سنة 2014 انخفضت نسبة المساهمة إلى 19,7٪، لكن تبقى نسبة مساهمة قطاع المحروقات هي الأكبر في تكوين الناتج المحلي مقارنة بالقطاعات الأخرى، والجدول التالي يوضح نسبة مساهمة الجباية النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر:

شكل رقم (2): تطور نسبة مساهمة الجباية النفطية في تكوين الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2014)

الوحدة: %

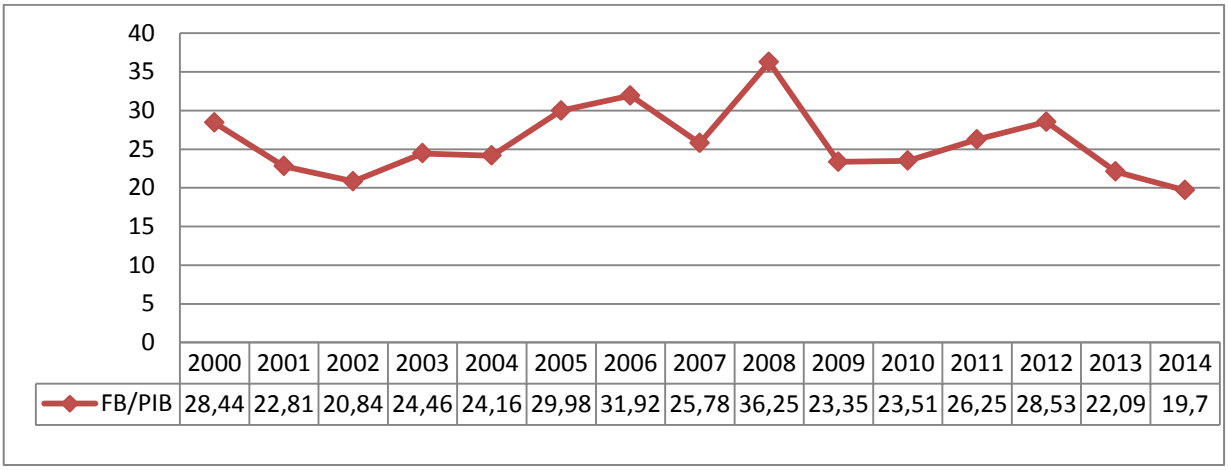

	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014
FB/PIB	28,44	22,81	20,84	24,46	24,16	29,98	31,92	25,78	36,25	23,35	23,51	26,25	28,53	22,09	19,7

المصدر: عبد الحميد قجاتي وعبد الوحيد صرارمة، **دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016، ص53.

4- أهمية النفط في تخفيض المديونية:

نتيجة للارتفاع المستمر في أسعار النفط استطاعت الجزائر تعظيم خلال السنوات الأخيرة تعظيم احتياطاتها الدولية من العملات الأجنبية وقد قررت الحكومة الجزائرية سنة 2004 أن تستخدم جزءا من الاحتياطات في السداد المسبق للديون الخارجية، بالإضافة إلى الديون التي بلغت آجال استحقاقها، إذ كان مخزون المديونية الخارجية في نهاية سنة 2003 في حدود 23,2 مليار دولار، منها 12,2 تمت إعادة جدولتها مع ناديي باريس ولندن، ولقد استطاعت السلطات العمومية ما بين سنتي 2004 و 2005 أن تسدد مسبقا مليار دولار، وهذا ما جعل نسبة الدين الخارجي من الناتج المحلي تنتقل من 34٪ في نهاية 2003 إلى 4,5٪ في نهاية 2006،

وانخفض بذلك معدل الدين إلى مستوى 4,16٪ من الصادرات لسنة 2006 وصولا إلى انخفاض إجمالي الدين إلى أقل من 4,4 مليار دولار سنة 2011[1].

5- أهمية النفط في تحقيق برامج التنمية الاقتصادية:

في مجال التنمية الاقتصادية كان الاهتمام بالنفط منصبا على سياسة التصنيع، والتي تتمثل في إقامة صناعة ثقيلة كقاعدة ضرورية للتطور، ولقد حظي النفط بأهمية خاصة حيث استأثر بأكثر من ثلث الاستثمارات الصناعية، لذلك فقد عملت الجزائر على تطويره ليكون أداة للتصنيع ومحركا للتنمية وعاملا لتحقيق التقدم والرخاء، فمكانة النفط وتأثيره في الاقتصاد الجزائري له أثر كبير بالنسبة للموارد الاستثمارية وباحتلاله المكانة الأولى في الصادرات الجزائرية وفي زيادة القيمة المضافة.

6- اكتساب مكانة هامة في سوق الطاقة العالمي:

للجزائر مكانة هامة على المستوى الدولي في مجال إنتاج الطاقة والغاز، فحسب دراسة لشركة بريطانية تسمى"فوغرو روبير ليميتد"، اعتبرت الجزائر من بين البلدان التي تحظى بتقدير 150 مجموعة نفطية دولية، حيث صنفت في صدارة البلدان العشرة الأكثر تقديرا من الشركات النفطية الدولية حسب ما نقلته الصحيفة الفرنسية للطاقة "بيرو استراتيجي"، وذلك بالنظر إلى أهمية الإمكانيات النفطية والغازية المحققة، ونجاح الكثير من عمليات التنقيب، وكذا الحضور الكبير للمتعاملين الأجانب، وتغطيتها لـ 12٪ من الاحتياجات الغازية لسوق الطاقة الأوروبية، ونسبة تغطية السوق الاسبانية والايطالية تصل إلى 30٪، وتعد شركة "سوناطراك" من أكبر الشركات النفطية في العالم وهي ليست القوة المحركة للاقتصاد الجزائري فحسب بل تحتل المرتبة الأولى من بين الشركات الإفريقية والثانية عشر بين الشركات النفطية العالمية والثانية بين الشركات العالمية المصدرة للغاز النفطي السائل، والمرتبة الثالثة بين الشركات العالمية المصدرة للغاز الطبيعي[2].

7- مساهمة الجباية في تغطية النفقات العامة:

يعتبر تحديد حجم النفقات من المسائل الهامة، ذلك أن هناك ظاهرة عامة تشمل جميع الدول وهي ظاهرة ازدياد النفقات العامة، ومن العوامل المحددة لحجم الإنفاق العام قدرة الدولة على تغطية تلك النفقات بالحصول على الموارد الضرورية[3]، وتعتبر الجباية النفطية من أهم الإيرادات التي تعتمد عليها الجزائر في تغطية

[1] مختار عصماني، مرجع سبق ذكره، ص 130.

[2] حليمة حكيمي، مرجع سبق ذكره، ص ص 34، 35.

[3] عبد المجيد قدي، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006، ص 185.

نفقاتها، ويمكن قياسها من خلال معامل التبعية النفطية والمعروف بأنه النسبة بين النفقات غير المغطاة بالموارد العادية (الضرائب العادية والإيرادات غير الضرورية) والمغطاة بالجباية النفطية إلى مجموع النفقات[1].

8- تزايد أهمية النفط بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات:

أدى الاعتماد المتزايد على الإيرادات النفطية الخاضعة لتقلبات أسعار النفط إلى تعقيد السياسة المالية للدول المنتجة للنفط ومنها الجزائر، ولمعالجة هذه الاختلالات قامت الكثير من الدول المنتجة والمصدرة للنفط بإنشاء صناديق تعددت تسمياتها لكنها اشتركت في أهدافها وقواعد عملها، ولقد سمي هذا الصندوق في الجزائر بـ "صندوق ضبط الموارد"، ويستمد الصندوق أهميته من تحوله وفي فترة وجيزة إلى أداة رئيسية وفعالة للسياسة المالية للحكومة، ويمكن إيضاح دوره وأهميته في النقاط التالية [2]:

- مساهمة الموارد المالية للصندوق في التقليل من مديونية الدولة؛
- ضبط فوائض النفط و توجيهها في مسار يخدم مصلحة الاقتصاد الوطني؛
- تغطية العجز في الميزانية العامة والانتقال من حالة العجز إلى الفائض؛
- يمكن أن يأخذ الصندوق أدوارا مزدوجة حسب أهدافه، فإما أن يهتم بمعالجة المشكلات المتعلقة بتقلب الإيرادات النفطية وسوء تقديرها، وهنا يمثل "صندوق ضبط أو تثبيت"، كما يمكن أن يستخدم في ادخار جزء من إيرادات النفط للأجيال المقبلة وهنا يسمى "صندوق إدخار".

[1] لخضر عزي، **الجباية البترولية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني "حول السياسة الجبائية في الجزائر"، جامعة البليدة، 11 و12 ماي، 2003، ص 297.

[2] شهرزاد زغيب وحليمة حليمي، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية الزوال**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008، ص9.

المبحث الثالث: آثار تقلبات أسعار النفط على مؤشرات الاقتصاد الكلي في الجزائر

يعتمد الاقتصاد الجزائري اعتمادا كليا على قطاع المحروقات، حيث تتوقف كل الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسات التنموية على عائدات تصديره، ونظرا لتبعية الاقتصاد الوطني إلى هذا القطاع تبقى الجزائر أكبر دولة متأثرة من تقلبات الأسعار، ويمكن معرفة ذلك من خلال الآثار التي تخلفها هذه التقلبات على بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الناتج المحلي الإجمالي

تتميز الدول النفطية عن باقي دول العالم بارتباط معدلات نموها الاقتصادي بمستويات أداء قطاع المحروقات، والجزائر كغيرها من الدول المصدرة للنفط يعتبر القطاع النفطي فيها الرائد والمؤثر الأساسي في الناتج المحلي الإجمالي.

ويمكن تتبع تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(07): تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل الناتج المحلي الإجمالي: مليار دولار

السنوات	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي	السنوات	أسعار النفط	الناتج المحلي الإجمالي
2000	28,77	54,77	**2008**	98,96	171,09
2001	24,74	54,74	**2009**	62,35	138,11
2002	24,91	56,75	**2010**	80,35	161,15
2003	28,73	67,80	**2011**	112,92	200,01
2004	38,35	85,20	**2012**	111,92	209,05
2005	54,64	103,07	**2013**	109,38	209,70
2006	66,06	116,5	**2014**	99,68	213,52
2007	74,66	135,09	**2015**	53,79	166,84

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي للسنوات: (2005، 2009، 2011، 2016)، عن الموقع الالكتروني: http://www.amf.org.ae/ar/jointrep, consulté le 23 mars 2017.
- بيانات البنك الدولي، عن الموقع الالكتروني: http://www.data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ, consulté le 23 mars 2017.

إن الناتج المحلي الإجمالي في مضمونه العام يعبر عن مجموع السلع والخدمات التي ينتجها المجتمع خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة داخل الحدود الجغرافية للدولة، ويرتبط النمو الاقتصادي في الجزائر بنمو قطاع المحروقات، ويتضح ذلك من خلال موقع هذا القطاع ضمن هيكل الناتج المحلي الداخلي الإجمالي، وذلك راجع للأهمية البالغة ودوره الأساسي في تحقيق القيمة المضافة، فهو يعبر عن النمو الاقتصادي.

والشكل رقم (03) يوضح أكثر تطورات أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

شكل رقم(3): تطور أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

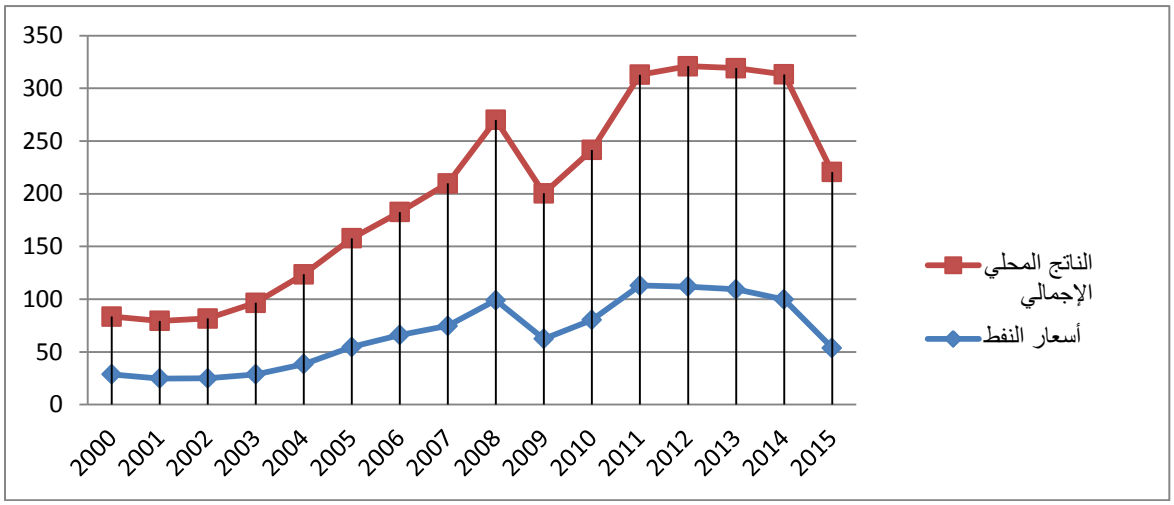

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ ترافق تطور مؤشر الناتج المحلي الإجمالي مع تطورات أسعار النفط، فخلال الفترة (2000-2003) عرفت كل من أسعار النفط والناتج المحلي الإجمالي نوعا من الاستقرار، حيث وصلت قيمة الناتج المحلي إلى 67,80 مليار دولار سنة 2003 بعدما كانت في حدود 54,77 مليار دولار سنة 2000، وبداية من سنة 2004 وصولا إلى سنة 2008 كانت الانطلاقة لارتفاعات غير مسبوقة في أسعار النفط، حيث قدرت سنة 2008 بـ 98,86 دولار للبرميل أي ارتفعت بثلاث أضعاف عن قيمتها في بداية الفترة، والتي انعكست على الناتج المحلي الإجمالي بالارتفاع الذي بلغ 171,09 مليار دولار، وكنتيجة لانخفاض أسعار النفط إلى 62,35 دولار للبرميل سنة 2009 انخفض الناتج المحلي الإجمالي إلى 138,11 مليار دولار متأثرا في ذلك بانخفاض الطلب النفطي وتراكم المخزون النفطي العالمي بسبب الأزمة المالية العالمية لسنة 2008.

وبتعافي الاقتصاد العالمي مع مطلع سنة 2010 ارتفعت أسعار النفط مسجلة 80,35 دولار للبرميل و161,15 مليار دولار من الناتج المحلي الإجمالي، وقد استمر هذا الارتفاع إلى سنة 2013، غير أنه بانخفاض

أسعار النفط سنة 2014 إلى 99,68 دولار للبرميل عرف الاقتصاد الوطني ارتفاعا في الناتج المحلي الإجمالي والذي قدر بـ 213,52 مليار دولار، ويعود هذا أساسا إلى الارتفاع في حصيلة القطاعات الأخرى التي شكلت نسبة 81,7٪ من الناتج المحلي الإجمالي مقارنة بسنة 2013 التي كانت 62,6٪[1] ليعود انخفاض الناتج المحلي الإجمالي من جديد إلى 166,84 مليار دولار بسبب انهيار أسعار النفط سنة 2015 والتي بلغت 53,79 دولار للبرميل.

من خلال تحليل معطيات الجدول أعلاه نلاحظ بوضوح شدة التأثير الذي تمثله أسعار النفط على نمو الناتج الداخلي الإجمالي، مما يدل على وجود علاقة قوية (طردية) تربط بين تطورات الناتج وتطورات أسعار النفط، والواضح في الجدول هو أن أصل عدم الاستقرار في نمو الناتج الداخلي الإجمالي يرجع إلى عدم الاستقرار في حصيلة قطاع المحروقات التي تتأثر بشكل كبير بتقلبات أسعار النفط في الأسواق النفطية.

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة والتضخم

إن التقلبات التي شهدتها أسعار النفط خلال الفترة الممتدة من سنة 2000 إلى غاية سنة 2015 أثرت بشكل كبير على الميزانية ومعدلات التضخم في الجزائر.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزانية العامة

تشكل الجباية النفطية المورد الأساسي للميزانية العامة الجزائرية حيث تساهم بشكل كبير في الإيرادات الكلية، وبالتالي فإن تغيرات أسعار النفط قد أثرت على وضعيتها وهو ما يوضحه الجدول الموالي:

[1] كمال باصور، **آثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000–2014)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول" انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة للنفط(المخاطر والحلول) "، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر 2015، ص 13.

جدول رقم (08): تطور أسعار النفط والميزانية العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل عناصر الميزانية: مليار دينار

السنوات	سعر النفط	الايرات العامة	النفقات العامة	الرصيد	السنوات	سعر النفط	الايرادات العامة	النفقات العامة	الرصيد
2000	28.77	1578.16	1178.12	400.04	**2008**	98.96	5190.5	4197	993.5
2001	24.74	1505.53	1321.03	184.5	**2009**	62.35	3676	4264.3	-588.3
2002	24.91	1603.19	1550.65	52.54	**2010**	80.35	4379.6	4512.8	-133.2
2003	28.73	1974.4	1639.2	335.2	**2011**	112.92	5790.1	5853.6	-63.5
2004	38.35	2229.8	1895.80	334	**2012**	111.92	6339.3	7085.1	-745.8
2005	54.64	3012.6	2052	960.6	**2013**	109.38	5940	6092.1	-152.1
2006	66.06	3693.9	2453	1240.95	**2014**	99.68	5719	6980.2	-1261.2
2007	74.66	3687.8	3108.5	579.3	**2015**	53.79	3825.2	8858.1	-5032.9

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات، عن الموقع الالكتروني:

http://www.ons.dz/-Retrospective-1962-2011-.html, consulté le 23 mars 2017

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الميزانية الجزائرية قد سجلت رصيدا موجبا خلال الفترة (2000-2008)، وهذا تزامنا مع الارتفاع المتزايد لأسعار النفط والذي عزز من أهمية مساهمة إيرادات الجباية النفطية في هيكل الإيرادات العامة خلال هذه الفترة، حيث عرفت الإيرادات النفطية زيادة كبيرة وصلت إلى 5190,5 مليار دينار سنةّ 2008 مقارنة بسنة 2000 أين قدرت بـ 1578,16 مليار دينار، ولقد صاحب هذه الزيادة نموا مطردا في النفقات الكلية بسبب تطبيق الجزائر لبرنامجي الإنعاش الاقتصادي (2001-2004) ودعم النمو (2005-2009)، وكان هذا نتيجة للقدرة التمويلية التي تمتعت بها الجزائر جراء ارتفاع أسعار النفط أين تجاوزت سقف 98 دولار للبرميل سنة 2008.

إلا أنه خلال الفترة (2009-2015) سجلت الميزانية رصيدا سالبا، ففي سنة 2009 انخفضت قيمة الإيرادات العامة بـ 1514,5 مليار دينار متأثرة بتراجع سعر النفط الذي بلغ 62,35 دولار للبرميل على عكس النفقات التي استمرت في الارتفاع بالرغم من تراجع الأسعار، حيث سجلت زيادة وصلت إلى 4264,3 مليار دينار خلال هذه السنة، هذا الارتفاع المستمر للنفقات راجع للسياسات التوسعية التي اتبعتها الدولة بهدف مكافحة الفقر وتوفير مناصب الشغل، وقد أدى هذا الاختلال بين الإيرادات والنفقات إلى حدوث عجز قدره 588,3 مليار دينار، ومع عودة ارتفاع أسعار النفط بداية من سنة 2010 حيث ارتفعت الإيرادات العامة لتسجل أقصى قيمة لها سنة 2012 أين قدر سعر البرميل 111,93 دولار، إلا أن هذه الزيادة لم تغطي نفقات الدولة

واستمر العجز في رصيد الميزانية. ومنذ سنة 2013 انخفضت قيمة الإيرادات بشكل ملحوظ تماشيا مع انخفاض سعر النفط الذي وصل إلى 99.68 دولار للبرميل سنة 2014، لكن قيمة النفقات بقيت مرتفعة خلال هذه الفترة ويعود ذلك إلى مجموعة البرامج التوسعية التي اتبعتها الدولة كبرنامج التنمية الخماسي(2011-2014). وقد بدى أثر سعر النفط أكثر وضوحا سنة 2015 عندما انهار سعر البرميل إلى 53,79 دولار، أين سجل رصيد الميزانية أكبر عجز على الإطلاق بمقدار 5032,9 مليار دينار.

مما سبق يتبين أن أسعار النفط تلعب دورا أساسيا في تحديد توازن الميزانية العامة للجزائر، خاصة مع انخفاض أسعار النفط في أواخر 2014 و2015، وبذلك فإن استقرار الموازنة العامة للجزائر تبقى رهينة لأسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك للاعتماد المفرط على النفط.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على التضخم

يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى ارتفاع تكاليف إنتاج الشركات في الدول الصناعية، مما ينعكس على أسعار السلع والمنتجات النهائية وهذا ما يؤدي إلى التضخم، فارتفاع أسعار النفط يترتب عليه ارتفاع في أسعار الواردات من السلع والخدمات في الدول النامية وهو ما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار المحلية وارتفاع معدلات التضخم. والجدول الآتي يبين تطور أسعار ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015).

جدول رقم(09): تطور أسعار النفط ومعدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: دولار/برميل

السنوات	أسعار النفط	معدل التضخم %	السنوات	أسعار النفط	معدل التضخم %
2000	28 ,77	0 ,34	**2008**	98,96	4,3
2001	24,74	3,5	**2009**	62,35	4,2
2002	24,91	2,2	**2010**	80,35	3,91
2003	28,73	3,5	**2011**	112,92	4,52
2004	38,35	4,6	**2012**	111,92	8,89
2005	54,64	1,6	**2013**	109,38	3,25
2006	66,06	2,5	**2014**	99,68	2,92
2007	74,66	3,8	**2015**	53,79	4,8

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- بيانات البنك الدولي، عن الموقع الالكتروني:

http://www.data.albankaldawli.org/indicator/FP.CPI.TOTL.ZG?locations=DZ ,consulté le 29 mars 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن معدل التضخم سنة 2000 يكاد يكون منعدما حيث وصل إلى 0,34٪ وذلك تزامنا مع ارتفاع سعر النفط الذي بلغ 28,77 دولار للبرميل مقارنة بالسنوات الأخيرة السابقة، وهو أدنى معدل تضخم عرفه الاقتصاد الجزائري منذ الاستقلال، ويمكن تفسير ذلك من خلال الإجراءات التي اتخذتها الحكومة في إطار برنامج التعديل الهيكلي (كالعمل على تقليص الموازنة العامة، الصرامة في إدارة الكتلة النقدية، رفع معدلات الفائدة إلى مستويات قياسية، إضافة إلى العمل على زيادة احتياطات الصرف لغرض تدعيم قيمة العملة الوطنية)، لكن مع انخفاض سعر النفط سنة 2001 إلى 24,74 دولار للبرميل ارتفع معدل التضخم إلى مستوى 3,5٪ وذلك نتيجة ضخ المزيد من الكتلة النقدية في إطار برنامج الإنعاش الاقتصادي المقرر ابتداءا من هذه السنة، وقد استمر معدل التضخم في الارتفاع تدريجيا وصل إلى 4,6٪ سنة 2004 وهذا راجع إلى مواصلة التزام الدولة بتمويل الاستثمار(الإنعاش الاقتصادي)، باستثناء سنة 2005 التي سجل فيها معدل التضخم 1,6٪، وفي سنتي 2008 و2009 وصل معدل التضخم إلى 4,3 و4,2٪ على التوالي، ويمكن تفسير ذلك بارتفاع أسعار المنتجات ذات الصلة بالواردات التي كانت عرضة للصدمة القوية في الأسعار العالمية والمدفوعة بارتفاع أسعار النفط سنة 2008، هذه الضغوط التضخمية تواصلت إلى أن بلغت أعلى قيمة لها سنة 2012 بمعدل 8,89٪، ثم تراجعت في السنوات الموالية وصلت إلى 2,92٪ سنة 2014 نتيجة تراجع أسعار النفط، وبحلول سنة 2015 وصل معدل التضخم إلى ما يقارب 5٪ بسبب ارتفاع أسعار مختلف المنتجات مقابل تقهقر في قيمة العملة الوطنية مقابل العملات العالمية وذلك انهيار سعر النفط إلى 53,79 مليار دولار.

وفي الأخير يمكن القول أن هناك علاقة طردية بين سعر النفط ومعدل التضخم، أي أن استمرار ارتفاع أسعار النفط يؤدي إلى ارتفاع الطلب المحلي على المستوردات وبالتالي ارتفاع التضخم.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية

إن الارتباط شبه الكلي للاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعله يتأثر بشدة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولي، بما في ذلك احتياطي الصرف الأجنبي والمديونية الخارجية.

الفرع الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي

يمكن تتبع تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر من خلال الجدول التالي:

جدول رقم(10): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل احتياطي الصرف: مليار دولار

السنوات	أسعار النفط	احتياطي الصرف	السنوات	أسعار النفط	احتياطي الصرف
2000	28 ,77	11,9	**2008**	98,96	143,1
2001	24,74	17,96	**2009**	62,35	148,91
2002	24,91	23,11	**2010**	80,35	162,22
2003	28,73	32,94	**2011**	112,92	182,22
2004	38,35	43,11	**2012**	111,92	190,66
2005	54,64	56,18	**2013**	109,38	194,01
2006	66,06	77,78	**2014**	99,68	178,93
2007	74,66	110,18	**2015**	53,79	153,2

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات: (2005، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique, consulté le 30 mars 2017

والشكل الموالي يوضح أثر تغيرات أسعار النفط على احتياطي الصرف الأجنبي

شكل رقم(04): تطور أسعار النفط واحتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر خلال الفترة (2000 -2015)

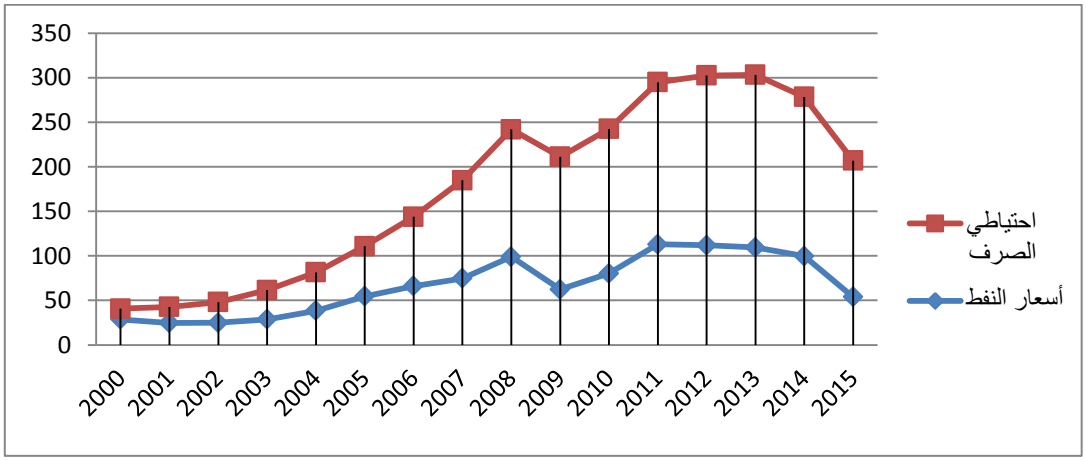

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (10).

من خلال الجدول السابق يتضح أن تقلبات أسعار النفط أثرت بشكل كبير على تغيرات احتياطي الصرف من خلال الزيادة في العوائد النفطية، فقد ارتفعت الاحتياطات بشكل ملحوظ حيث وصلت إلى 98,96 مليار دولار سنة 2008 مقارنة بسنة 2000 أين قدرت بـ 11,9 مليار دولار، وهذا راجع لارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة، ليتوالى تشكل الاحتياطات لتصل إلى أعلى قيمة لها بـ 194,01 مليار دولار سنة 2013 بعد أن تجاوزت أسعار النفط عتبة 100 دولار للبرميل ابتداءا من سنة 2011 نتيجة لارتفاع الطلب العالمي على هذه الثروة بعد تعافي الاقتصاد العالمي من آثار صدمة 2009.

وخلال فترة الدراسة نجد أن تراكم احتياطي الصرف كان في تزايد مستمر باستثناء سنة 2014، حيث انخفض حجم الاحتياطي إلى 178,93 مليار دولار مقابل 194,01 مليار دولار سنة 2013 أي انخفض بنسبة 7,76٪، وقد استمر الانخفاض حتى بلغ 153,2 مليار دولار سنة 2015، وهذا راجع لانخفاض أسعار النفط إلى 53,79 دولار للبرميل خلال هذه السنة.

في الأخير يمكن القول أن التقلبات السعرية للنفط تعتبر من أهم المحددات الرئيسية لوضعية احتياطي الصرف الأجنبي في الجزائر، فكل تغير في حجم احتياطات الصرف ناتج عن التغيرات الحاصلة في أسعر النفط.

الفرع الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على المديونية الخارجية

لقد كان لتحسن أسعار النفط مع مطلع الألفية دورا بارزا في التقليص من حجم المديونية الخارجية وخدمتها للجزائر، ويمكن توضيح ذلك من خلال الجدول الآتي:

جدول رقم(11): تطور أسعار النفط وحجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000–2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل الدين الخارجي: مليار دولار

السنوات	أسعار النفط	حجم الديون الخارجية	السنوات	أسعار النفط	حجم الديون الخارجية
2000	28 ,77	25,26	**2008**	98,96	5,52
2001	24,74	22,57	**2009**	62,35	5,41
2002	24,91	22,64	**2010**	80,35	5,56
2003	28,73	23,52	**2011**	112,92	4,40
2004	38,35	21,82	**2012**	111,92	3,67
2005	54,64	17,19	**2013**	109,38	3,39
2006	66,06	5,61	**2014**	99,68	3,73
2007	74,66	5,60	**2015**	53,79	3,02

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات: (2005 ، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:
http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique, consulté le 30 mars 2017.

والشكل التالي يبين أثر تقلبات أسعار النفط على حجم المديونية في الجزائر

الشكل رقم(05): تطور أسعار النفط وحجم المديونية الخارجية في الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

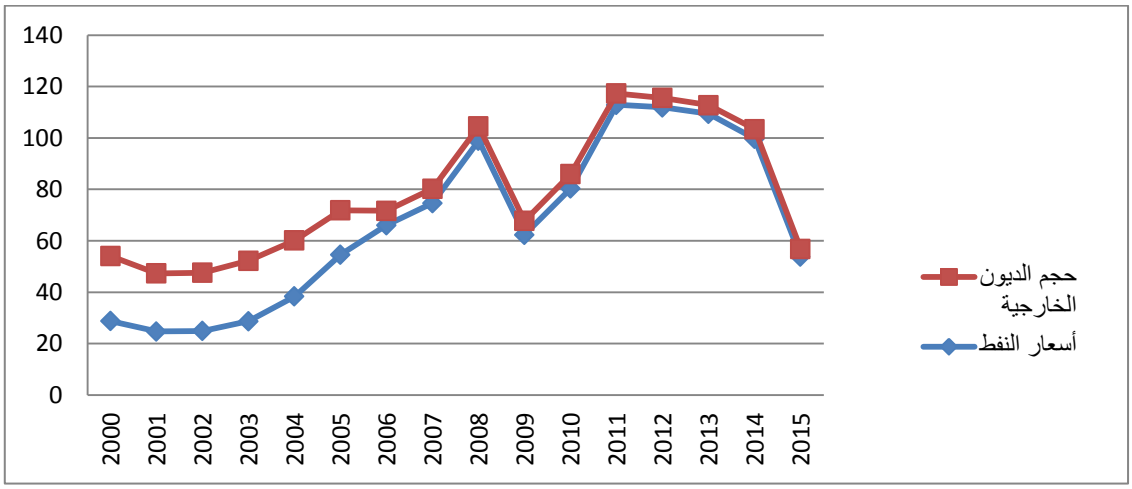

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (11).

من خلال الشكل أعلاه يتضح لنا العلاقة العكسية بين أسعار النفط والدين الخارجي، فالارتفاع المستمر لأسعار النفط تزامن معه انخفاض في قيمة الديون الخارجية للجزائر وهذا راجع إلى ارتفاع حصيلة عائدات الصادرات النفطية، حيث انخفض حجم الدين الخارجي من 25,26 مليار دولار سنة 2000 إلى 17,19 مليار دولار سنة 2005، وقد بدا تأثير ارتفاع أسعار النفط واضحا أكثر سنة 2006 أين بلغ حجم الدين 5,61 مليار دولار بسبب تحسن مستويات الأسعار وإتباع الجزائر لآلية التسديد المسبق للديون الخارجية باستخدام الفوائض النفطية المتراكمة. ومع استمرار أسعار النفط في الارتفاع واصل مستوى الدين الخارجي تراجعه ليبلغ 3.39 مليار دولار سنة 2013، وهو مستوى قياسي غير مسبوق جعل الجزائر تتمتع بأريحية مالية في ظل محيط دولي تميزه المخاطر السيادية الشديدة (أزمة الديون السيادية).

خلاصة الفصل

مر القطاع النفطي بمراحل عديدة في تاريخ الجزائر المستقلة، حيث كانت البداية بإنشاء شركة "سوناطراك" والتي تبعها كخطوة ثانية تأميم المحروقات من أجل بسط نفوذها على هذا القطاع، ومع انهيار أسعار النفط سنة 1986 تضرر الاقتصاد الجزائري بصورة كبيرة مما دفع السلطات على القيام بجملة من الإصلاحات المتمثلة في العديد من القوانين والتعديلات الهادفة إلى تنظيم قطاع المحروقات.

ولقد برزت أهمية النفط بصورة كبيرة في تحريك عجلة النشاط الاقتصادي نتيجة لما تملكه الجزائر من إمكانيات معتبرة في الاحتياطي والإنتاج النفطي، بالإضافة إلى ميزة الجودة والموقع الجغرافي للنفط الجزائري التي أكسبتها قدرة تنافسية كبيرة لقرب موانئها التصديرية من موانئ الاستقبال للدول الأوروبية والأمريكية مقارنة بالدول الأخرى. لكن اعتماد الجزائر بالدرجة الأولى على هذا القطاع جعل تقلبات أسعار النفط تؤثر بصورة مباشرة على مختلف مؤشرات الاقتصاد الوطني من ناتج محلي، مديونية، تضخم....، خاصة في ظل الظروف الحالية التي تعيشها الجزائر جراء الانخفاض المستمر للأسعار.

الفصل الثالث:

انعكاسات تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري

تمهيد:

يعتبر قطاع المحروقات المحرك الأساسي للاقتصاد الجزائري، ويتجلى ذلك بوضوح من خلال تأثيره على كافة مؤشرات التوازن الداخلي والخارجي للدولة خاصة في مجال التجارة الخارجية، ونظرا لعدم استقرار أسعار هذا المورد يجعل من الميزان التجاري عرضة لأي تغير يطرأ على مستوى الأسعار العالمية للنفط.

وبالرغم من أهمية النفط في الاقتصاد الوطني إلا أنه يبقى ثروة زائلة تتميز بعدم الاستقرار وتواجه العديد من التحديات، مما يستوجب التفكير في بدائل أخرى لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية من خلال النهوض بالقطاعات الاقتصادية والطاقات المتجددة.

ومن هذا المنطلق سيتم تقسيم هذا الفصل إلى:

المبحث الأول: هيكل الميزان التجاري الجزائري.

المبحث الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري.

المبحث الثالث: البدائل المتاحة لمواجهة تحديات تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات.

المبحث الأول: هيكل الميزان التجاري الجزائري

تمتلك الجزائر ترسانة من الأدوات التي تستعين بها عند رسم سياستها الاقتصادية، المالية والنقدية ويعتبر ميزان المدفوعات أحد أهم هذه الأدوات، وبالأخص الميزان التجاري الذي يعكس أهم العلاقات الاقتصادية الدولية والذي يمثل الأداة المساعدة على معرفة درجة تطور الاقتصاد الوطني.

المطلب الأول: مفهوم وعناصر الميزان التجاري

يعتبر الميزان التجاري من المؤشرات الاقتصادية الهامة التي تعتمد عليها الدولة في معرفة وضعيتها الاقتصادية، وتكمن قيمته في تحليل عناصره المتمثلة في الصادرات والواردات، وبذلك لابد من التطرق إلى مفهومه والعناصر المكونة له.

الفرع الأول: مفهوم الميزان التجاري

تعددت المفاهيم حول الميزان التجاري رغم أن مجملها تصب في سياق واحد، وعموما يمكن عرض أهم التعاريف فيما يلي:

يقصد بالميزان التجاري رصيد العمليات أي المشتريات والمبيعات من السلع والخدمات، وهذا هو المعنى الواسع للميزان التجاري المألوف استخدامه حاليا[1]، كما أنه يمثل الفرق بين قيم الصادرات وقيم الواردات من السلع خلال فترة زمنية عادة ما تكون ثلاثة أشهر، وهكذا تقيم العلاقة بين صادرات وواردات البلد ويعبر عنها بالمعادلة التالية:

رصيد الميزان التجاري= إجمالي الصادرات (X)– إجمالي الواردات (M)

ويعرف كذلك بأنه ذلك الجزء من ميزان المدفوعات لدولة ما الذي يتعلق بالبضائع أو الأشياء الملموسة سواء كانت المستوردة أو المصدرة[2]، وينقسم إلى[3]:

- **الميزان التجاري السلعي**: يُطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا (الصادرات والواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية).

---

[1] محمد محمود يونس، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 181.

[2] جمال عبد الناصر، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة، عمان، 2006، ص387.

[3] هجيرة عبد الجليل، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012، ص97.

- **الميزان التجاري الخدمي**: يطلق عليه أيضا ميزان التجارة غير المنظورة، ويضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل، السياحة، التأمين، دخول العمل وعوائد رأس المال).

بالرغم من أن جميع الدول تسعى إلى تحقيق حالة التوازن في الميزان التجاري إلا أن هذا نادرا ما يتحقق في الواقع، إذ تعاني الأغلبية من اختلال في ميزانها التجاري والذي يكون إما في حالة فائض أو عجز:

1- التوازن في الميزان التجاري: يقصد بالتوازن في الميزان التجاري تساوي كل من الجانب الدائن مع الجانب المدين في الميزان، أي تساوي المطلوبات المستحقة على الدولة من الدول الأخرى مع حقوق الدولة اتجاه العالم الخارجي، ومنه فحالة التوازن تتحقق عندما تكون الصادرات مساوية للواردات[1].

2- الاختلال في الميزان التجاري: الاختلال في الميزان التجاري يكون في شكلين فائض أو عجز، فإذا كان رصيده إيجابي هذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أكثر من وارداتها أي" فائض في الميزان" أو ما يسمى" الفائض التجاري"، أما إذا كان رصيد الميزان التجاري سلبي فهذا يعني أن كمية صادرات البلد من السلع والخدمات أقل من وارداتها، أي لا يصدر بالقدر الكافي وهذا ما يسمى" بالعجز التجاري ".

لا ينبغي بالضرورة أن ينظر إلى هذا المفهوم بنظرة سلبية بل كحدث دوري متصل بالدورة الاقتصادية، فالبلدان ذات الاقتصاد المتقدم مثل الولايات المتحدة الأمريكية، هونغ كونغ وأستراليا بها عجز تجاري، إلا أن لها القدرة على مواجهة الطلب المحلي الضخم في فترات التوسع الاقتصادي، على عكس الميزان التجاري السلبي الذي يعتبر أمرا أكثرا صعوبة في البلدان النامية[2]

الفرع الثاني: عناصر الميزان التجاري

تتمثل عناصر الميزان التجاري في الصادرات والواردات، **فالصادرات** تعرف على أنها ذلك الجزء من الناتج الوطني الداخلي المباع إلى العالم الخارجي، بمعنى آخر تمثل جزءا من الطلب على الناتج الوطني[3]، وتعرف أيضا بأنها سلع وخدمات وأصول رأسمالية تباع إلى دول في الخارج، أي يمكن أن تكون تدفقات سلعية وخدمية أو تكون تدفقات لأصول رأسمالية[4]، مع العلم أن هيكل الصادرات يشمل على جانبين هما التركيب السلعي والتوزيع الجغرافي للصادرات، حيث يعبر التركيب السلعي عن طبيعة التركيب الهيكلي للاقتصاد القومي، فكلما تنوعت

---

[1] فليح حسن خلف، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص 124.

[2] هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص ص 96، 97.

[3] عمر صخري، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 130.

[4] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2011، ص 145.

مكوناته السلعية وتوزعت أهميتها النسبية على أكبر عدد من السلع المصدرة دلت على تطور الهيكل الإنتاجي وقلت المخاطر التي تواجهها صادرات الدولة في الحصول على العوائد الأجنبية، وعلى عكس ذلك كلما انخفضت المكونات السلعية للصادرات وارتفعت درجة تركزها دلت على تخلف الهيكل الإنتاجي، أما التوزيع الجغرافي للصادرات فهو يعبر عن وجهة الصادرات نحو الأسواق الخارجية، لذلك فكلما تركزت هذه الصادرات في أسواق محدودة ارتباطا بتصاعد درجة تركزها السلعي دلت على حالة التبعية والتخلف للاقتصاد القومي.

أما **الواردات** فيمكن تعريفها على أنها الجزء من الناتج الوطني للدول الأخرى والذي يتم استعماله في حدود هذه الدول عن طريق تدفق استيراد السلع والخدمات من خارج حدودها، حيث يتم بيع هذه السلع إلى المواطنين داخل الدولة وتصب قيمة هذه السلع في مصلحة الدولة الأجنبية المنتجة لهذه السلع، فالواردات من السلع والخدمات هي جميع السلع والخدمات المقدمة من غير المقيمين للمقيمين بمقابل، حيث أن زيادة الواردات سوف تؤدي إلى تخفيض الطلب على السلع والخدمات المحلية، لذلك فإنها تطرح من قيمة الناتج الوطني الذي يمثل فقط الإنتاج المنتج داخل حدود الوطن.

إن تحليل الهيكل السلعي للواردات له أهمية في بيان طبيعة تطور الاقتصاد القومي ودرجة ارتباطه وتبعيته للخارج، ويعبر كذلك عن حقيقة توجهات السلطة السياسية في مواجهة ظاهرة التخلف والتبعية، ويتم تسجيل حركة الصادرات والواردات من الدولة وإليها، حيث تسجل صادرات السلع في الجانب الدائن وواردات السلع في الجانب المدين[1].

[1] سلمى دوحة، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 111.

المطلب الثاني: تطور رصيد الميزان التجاري الجزائري

عرف الميزان التجاري الجزائري خلال السنوات الأخيرة عدة تطورات، وذلك من خلال تطور كل من الصادرات والواردات ومنه رصيد الميزان التجاري، وهذا ما يوضحه الجدول الموالي:

جدول رقم (12): تطور الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية ٪	السنوات	الصادرات	الواردات	رصيد الميزان التجاري	معدل التغطية ٪
2000	22031	9173	12852	240,17	**2008**	79146	39479	39667	200,48
2001	19132	9940	9192	192,49	**2009**	45477	39297	6180	115,73
2002	18825	12009	6816	156,76	**2010**	57762	40212	17550	143.64
2003	24465	12606	11859	194,04	**2011**	73802	47300	26502	156,03
2004	32208	17146	15062	187,85	**2012**	72620	50376	22244	144,14
2005	46495	20357	26138	228,40	**2013**	65823	54903	10920	119,89
2006	54791	21465	33326	255,26	**2014**	61172	58330	2842	104,88
2007	60916	27631	33285	220,46	**2015**	35138	51646	-16508	68,04

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات: (2005، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique, consulté le 3 mars 2017.

- الديوان الوطني للإحصائيات، عن الموقع الإلكتروني:

http://www.ons.dz/index-ar.ph, consulté le 3 mars 2017.

والشكل الموالي يوضح تطور كل من الصادرات، الواردات ورصيد الميزان التجاري الجزائري:

شكل رقم (06):تطور الميزان التجاري الجزائري للفترة (2005– 2015)

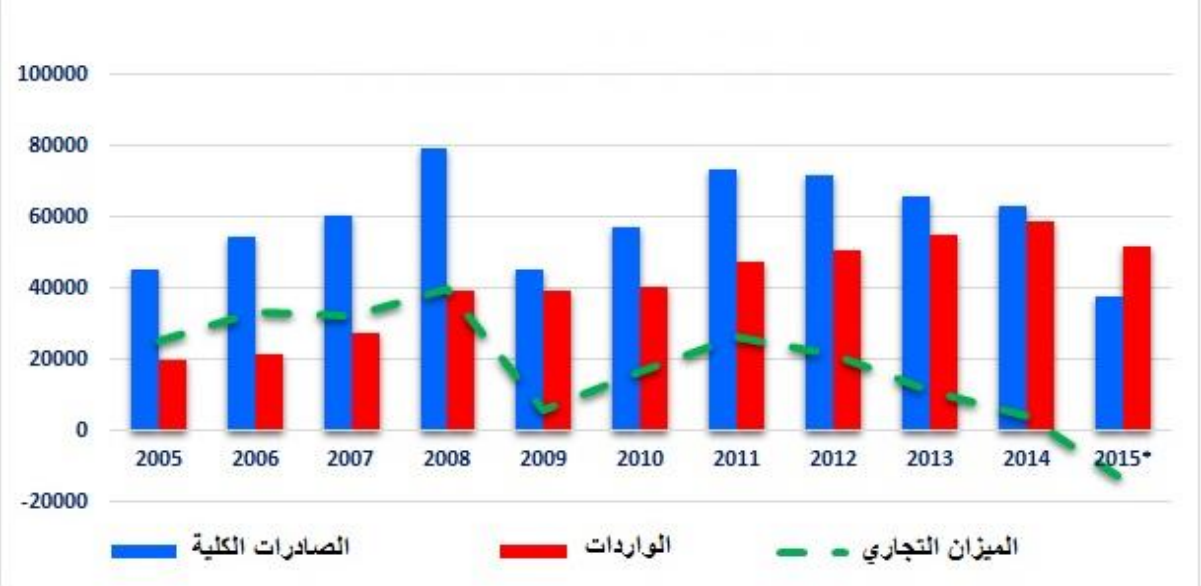

المصدر: الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، عن الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satitstique/bilan-du-commerce-exterieur, consulté le 03 avril 2017.

يتبين من خلال الجدول أعلاه أن رصيد الميزان التجاري الجزائري قد سجل فائضا منذ سنة 2000 إلى غاية سنة 2014، وقد عرفت هذه الفترة عدة تغيرات تميزت بارتفاع رصيد الميزان التجاري سنة 2000، حيث بلغت نسبة تغطية الصادرات للواردات 240,17٪، أما في السنتين المواليتين أي 2001 و2002 انخفضت الصادرات وارتفعت الواردات وهو ما أدى إلى انخفاض رصيد الميزان التجاري الذي وصل إلى غاية 6816 مليون دولار سنة 2002 أي بنسبة تغطية 156,76٪، وبعد سنة 2003 شهد رصيد الميزان التجاري ارتفاعا ملحوظا حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بأكثر من 3900 مليون دولار وذلك نتيجة لارتفاع حصيلة الصادرات التي بلغت قيمة 79146 مليون دولار، لينخفض الرصيد بشكل ملحوظ سنة 2009 حيث وصل إلى 6180 مليون دولار أي بنسبة تغطية 115,73٪، وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 وما ترتب عنها من انخفاض في الصادرات، لكن هذا الانخفاض في الرصيد لم تطل مدته إذ بدأ في التحسن تدريجيا منذ سنة 2010، حيث حقق خلال السنتين 2011 و2012 ما قيمته 26502 و22244 مليون دولار على التوالي، أي بنسبة تغطية 156,03 و144,14٪ على التوالي.

ولقد شهد رصيد الميزان التجاري تراجعا كبيرا خلال سنتي 2013 و2014 إذ وصل إلى غاية 2842 مليون دولار سنة 2014، وهي أدنى قيمة سجلها منذ سنة 1999 نتيجة التراجع الذي عرفته أسعار النفط والذي أدى إلى انخفاض قيمة الصادرات إلى 61172 مليون دولار، وبحلول سنة 2015 سجل الميزان التجاري رصيدا سالبا بقيمة 16508 مليون دولار بسبب استمرار تراجع أسعار وكميات المحروقات المصدرة والتي بلغت قيمتها 35138 مليون دولار مقارنة بقيمة الواردات التي قدرت بـ 51646 مليون دولار.

المطلب الثالث: تطور هيكل الصادرات والواردات الجزائرية

من المعروف أن الاقتصاد الجزائري مبني على قطاع المحروقات الذي يشكل أكثر من 96 ٪ من صادرات الجزائر، على عكس الواردات التي تتميز بالتنوع السلعي، وهذا ما يوضحه المطلب.

الفرع الأول: تطور هيكل الصادرات

رغم الجهود التي بذلتها الجزائر لترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات، غير أنه بقيت الصادرات النفطية أهم ما يتم تصديره من إجمالي الصادرات، والجدول التالي يوضح ذلك:

جدول رقم (13): تطور هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات		المجموع	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	السنوات		المجموع	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
2000	القيمة	22031	21419	612	2008	القيمة	79146	77192	1954
	النسبة ٪	100	97,23	2,77		النسبة ٪	100	97,53	2,47
2001	القيمة	19132	18484	648	2009	القيمة	45477	44411	1066
	النسبة ٪	100	96,62	3,38		النسبة ٪	100	97,66	2,34
2002	القيمة	18825	18091	734	2010	القيمة	57762	56143	1619
	النسبة ٪	100	96,10	3,89		النسبة ٪	100	97,20	2,80
2003	القيمة	24465	23988	477	2011	القيمة	73802	71662	2140
	النسبة ٪	100	98,05	1,95		النسبة ٪	100	97,10	2,902
2004	القيمة	32208	31548	660	2012	القيمة	72620	70571	2048
	النسبة ٪	100	79,95	2,05		النسبة ٪	100	97,18	2,82
2005	القيمة	46495	45588	907	2013	القيمة	65823	63662	2161
	النسبة ٪	100	98,05	1,95		النسبة ٪	100	96,72	3,28
2006	القيمة	45791	53608	1183	2014	القيمة	61172	58362	2810
	النسبة ٪	100	97,84	2,16		النسبة ٪	100	95,41	4,59
2007	القيمة	60916	59605	1311	2015	القيمة	35138	33081	2057
	النسبة ٪	10	97,85	2,15		النسبة ٪	100	94,15	5,85

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات: (2005، 2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique, consulté le 03 Avril 2017.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، عن الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satitstique/bilan-du-commerce-exterieur, consulté le 03 avril 2017.

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن هيكل الصادرات الجزائرية يتميز بالتركيز السلعي والاعتماد شبه الكلي على نوع واحد من السلع وهي المحروقات، كما يلاحظ أن نسبة التصدير في هذا القطاع قد تضاعفت بشكل ملحوظ خلال الفترة (2000-2008)، حيث انتقلت من 21419 مليون دولار سنة 2000 إلى 77192 مليون دولار سنة 2008 وهي أعلى قيمة خلال فترة الدراسة بنسبة 97,53٪ لهذا العام، لكن سرعان ما انخفضت

الصادرات بنسبة تفوق 42٪ سنة 2009 وهذا نتيجة تداعيات الأزمة المالية العالمية وما سببته من كساد اقتصادي عالمي، ثم عادت إلى الارتفاع من جديد وصلت إلى 71662 مليون دولار سنة 2011.

وخلال الفترة (2012-2015) أخذت قيمة صادرات المحروقات تتراجع تدريجيا وصلت إلى 33081 مليون دولار سنة 2015 بنسبة 94,15٪، وهي أقل نسبة تصدير في القطاع نتيجة انخفاض عوائد التصدير واعتماد استراتيجية تنويع الاقتصاد خارج المحروقات بعد انهيار أسعار النفط سنة 2014.

وفيما يتعلق بالصادرات خارج المحروقات فرغم نسبتها الضعيفة والتي لم تتجاوز في أحسن الأحوال 5٪، فقد عرفت تزايدا مستمرا حيث تجاوزت ولأول مرة 1183 مليون دولار سنة 2006، واستمرت في الارتفاع إلى أن تجاوزت عتبة 2000 مليون دولار سنة 2011 ووصلت إلى أكثر من 2800 مليون سنة 2014، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات وللقطاعات المتخصصة للمنتجات الموجهة للتصدير وخاصة المنتجات الفلاحية مثل التمور، وتجدر الإشارة إلى أن الصادرات خارج المحروقات قد سجلت ارتفاعا ملحوظا نحو الاتحاد الأوروبي منذ دخول اتفاقية الشراكة حيز التنفيذ سنة 2005، إلا أن هذه القيمة تبقى دون المستوى المطلوب.

شكل رقم (07): تطور هيكل صادرات الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

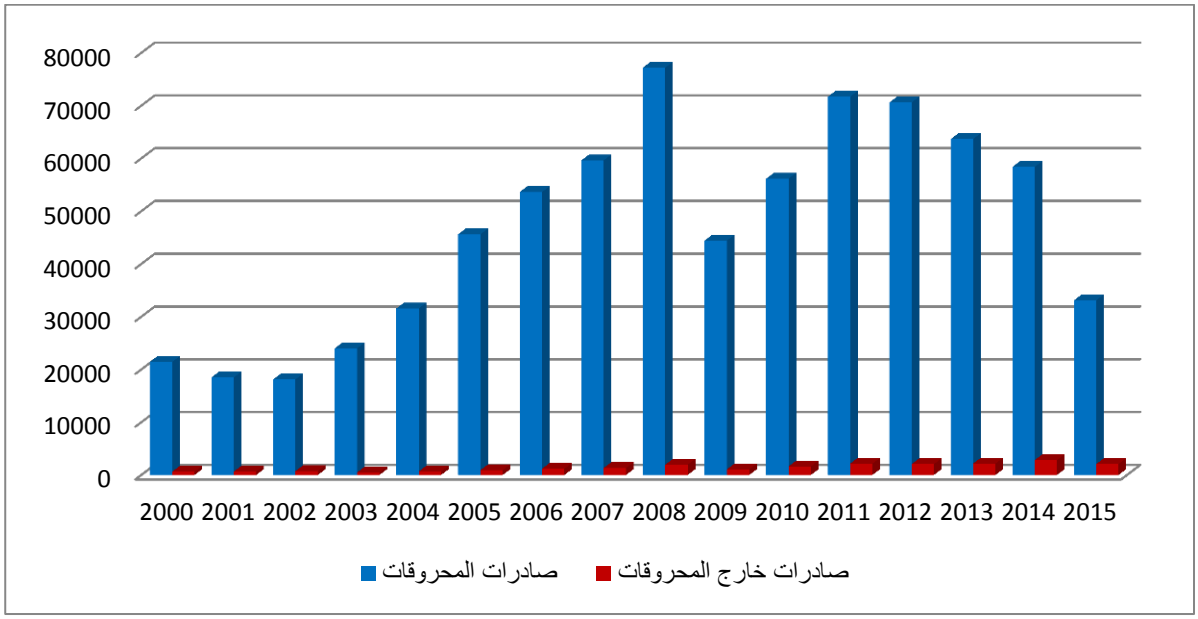

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (13).

الفرع الثاني: تطور هيكل الواردات

شهدت الواردات الجزائرية تزايدا مستمرا خلال الفترة (2000-2015)، والذي يرجع بصفة كبيرة إلى توسع الجزائر في استيرادها من الخارج نتيجة زيادة المداخيل المالية، وفيما يلي جدول يوضح تطور واردات الجزائر خلال هذه الفترة:

جدول رقم (14): تطور هيكل واردات الجزائر خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: مليون دولار

السنوات		المجموع	المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى	السنوات		المجموع	المواد الغذائية	سلع التجهيز	سلع أخرى
2000	القيمة	9173	2415	4808	1950	2008	القيمة	39479	7796	24674	7009
	النسبة٪	100	26,7	52	21,3		النسبة٪	100	16,34	65,82	17,75
2001	القيمة	9940	2395	5462	2083	2009	القيمة	39297	5863	25539	7895
	النسبة٪	100	24,09	54,96	20,95		النسبة٪	100	14,92	64,98	20,10
2002	القيمة	12009	2740	6907	2362	2010	القيمة	40212	6024	25850	8338
	النسبة٪	100	22,83	57,51	19,66		النسبة٪	100	14,99	64,28	20,73
2003	القيمة	12606	2516	7458	2632	2011	القيمة	47300	9805	26611	10884
	النسبة٪	100	19,96	59,17	20,87		النسبة٪	100	20,73	56,26	23,01
2004	القيمة	17146	3385	10260	3501	2012	القيمة	50376	9023	24562	16791
	النسبة٪	100	19,74	59,85	20,41		النسبة٪	100	17,91	48,76	33,33
2005	القيمة	20357	3587	12700	4070	2013	القيمة	54903	9580	27004	18372
	النسبة٪	100	17,62	62,39	19,99		النسبة٪	100	17,43	49,11	33,46
2006	القيمة	21456	3800	13558	4098	2014	القيمة	58330	11005	32303	15022
	النسبة٪	100	17,71	63,20	19,01		النسبة٪	100	18,87	55,38	25,75
2007	القيمة	27631	4954	17277	5400	2015	القيمة	51646	9329	28684	13633
	النسبة٪	100	17,93	62,53	19,54		النسبة٪	100	18,06	55,40	26,40

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على:

- النشرة الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر للسنوات (2005،2011، 2015)، عن الموقع الالكتروني:

http://www.bank-of-algeria.dz/htmal/bulletin_satistique, consulté le 03 avril 2017.

- الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار، حصيلة التجارة الخارجية، عن الموقع الالكتروني:

http://www.andi.dz/index.php/ar/satitstique/bilan-du-commerce-exterieur, consulté le 03 avril 2017.

من خلال الجدول السابق يتبين أن سلع التجهيز والتي تشمل كل من التجهيزات الصناعية، الفلاحية والمواد النصف مصنعة تستحوذ على أكبر نسبة من الواردات الجزائرية حيث تفوق نسبتها 50٪، كما أن قيمتها عرفت تزايدا ملحوظا ومستمرا خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 4808 مليون دولار سنة 2000 إلى أكثر من 32 مليون دولار سنة 2015 أي تضاعفت بأكثر من ستة مرات، ويرجع ذلك إلى إتباع الدولة لبرامج تنموية ترتب عنها زيادة واردات الدولة من هذه السلع، خصوصا التجهيزات الصناعية التي تعد من أهم مكونات الواردات على الإطلاق، حيث بلغت نسبة 36٪ من إجمالي الواردات سنة 2011 بقيمة 15,9 مليون دولار.

وتليها مباشرة المواد الغذائية التي عرفت تزايدا مستمرا حيث وصلت قيمتها إلى أكثر من 11 مليون دولار سنة 2014، باستثناء سنتي 2009 و2010 أين انخفضت قيمة الواردات إلى 5,863 و6,024 مليون دولار أي بنسبة 14,92 و14,99٪ على التوالي، وذلك نتيجة تحسن الظروف المناخية التي ساعدت على رفع مستوى الإنتاج الزراعي خاصة الحبوب، هذه الأخيرة التي تعتبر من أهم الواردات الغذائية.

وبالنسبة لبقية المواد المستوردة كالسلع الاستهلاكية، المواد الأولية والطاقة فهي تحتل المرتبة الأخيرة من حيث نسبة مساهمتها في إجمالي الواردات، وهذا نظرا لتوفر النفط من جهة، والمواد الأولية والمنتجات التامة إضافة إلى الطاقة والزيوت من جهة أخرى.

المبحث الثاني: أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري

كان للتقلبات التي عرفتها أسعار النفط دورا هاما في التأثير على ميزان المدفوعات بشكل عام والميزان التجاري بشكل خاص، إضافة إلى مساهمتها المباشرة في توفير العملات الصعبة للدولة، والتي سمحت لها بتمويل احتياجاتها من العالم الخارجي، وبذلك لابد من استعراض وتحليل أثر التغيرات الحاصلة في أسعار النفط على حصيلة الصادرات والواردات ثم على رصيد الميزان التجاري.

المطلب الأول: أثر تقلبات أسعار النفط على الصادرات

تتميز الصادرات الجزائرية بعدم التنوع وهيمنة قطاع واحد على الصادرات هو قطاع المحروقات، وهذا ما يجعلها تتأثر بشدة بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط، والجدول الآتي يوضح ذلك:

جدول رقم(15): تطور أسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل الصادرات: مليون دولار

السنوات	أسعار النفط	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات	السنوات	أسعار النفط	إجمالي الصادرات	صادرات المحروقات	صادرات خارج المحروقات
2000	28,77	22031	21419	612	**2008**	98,96	79146	77192	1954
2001	24,74	19132	18484	648	**2009**	62,35	45477	44411	1066
2002	24,91	18825	18091	734	**2010**	80,35	57762	56143	1619
2003	28,73	24465	23988	477	**2011**	112,92	73802	71662	2140
2004	38,35	32208	31548	660	**2012**	111,92	72620	70571	2048
2005	54,64	46495	45588	907	**2013**	109,38	65823	63662	2161
2006	66,06	54791	53608	1183	**2014**	99,68	61172	58362	2810
2007	74,66	60916	59605	1311	**2015**	53,79	35138	28684	13633

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07) و (13).

يتضح من الشكل أعلاه أن حصيلة الصادرات خلال فترة الدراسة لم تكن مستقرة بل عرفت تذبذبات، والسبب في ذلك راجع إلى اعتماد الجزائر بنسبة كبيرة على تصدير النفط، وبالتالي فإن تقلبات أسعاره في السوق العالمية تؤدي إلى تذبذب حصيلة الصادرات وبالأخص صادرات المحروقات.

وبالنظر إلى إحصائيات الجدول نجد أن حصيلة الصادرات قد كانت مرتفعة في سنة 2000 حيث قدرت بـ 22031 مليون دولار، وذلك نتيجة ارتفاع أسعار النفط خلال هذه السنة التي بلغت حوالي 29 دولار للبرميل مقارنة بالسنوات السابقة، لكن بانخفاض أسعار النفط في سنتي 2001 و2002 نتيجة أحداث 11 سبتمبر 2001 انخفضت حصيلة الصادرات الإجمالية وصادرات قطاع المحروقات حيث قدرت بـ 18825 و18091 مليون دولار على التوالي سنة 2002، في حين أن الصادرات خارج قطاع المحروقات لم تتأثر بذلك حيث ارتفعت قيمتها في هذه السنة إلى ما يقارب 735 مليون دولار بعدما كانت تقدر بـ 612 مليون دولار سنة 2000.

وبداية من سنة 2003 استمرت أسعار النفط في الارتفاع، وقد صاحب ذلك زيادة في حصيلة الصادرات التي سجلت أعلى قيمة لها سنة 2008 قدرت بـ 79146 مليون دولار أين ارتفع سعر النفط ولأول مرة إلى 98,96 دولار للبرميل، إلا أنه وبسبب الأزمة المالية لسنة 2008 انخفضت أسعار النفط بشكل كبير وصلت إلى 62,35 دولار للبرميل سنة 2009، وقد انعكس ذلك على حصيلة الصادرات الإجمالية حيث تراجعت قيمتها إلى 45477 مليون دولار خلال نفس السنة، ولكن بعد تعافي الاقتصاد من الأزمة عادت أسعار النفط إلى

الارتفاع من جديد أين بلغت ذروتها سنة 2011 بقيمة 112,93 دولار للبرميل ونتيجة لهذه الزيادة ارتفعت حصيلة الصادرات الإجمالية إلى 73802 مليون دولار.

خلال الفترة (2012-2015) ارتفعت حصيلة الصادرات خارج قطاع المحروقات، حيث وصلت ولأول مرة إلى 13633 مليون دولار سنة 2015 وهي السنة التي سجلت فيها أكبر نسبة مساهمة (5,85٪ من إجمالي الصادرات)، بينما أخذت حصيلة صادرات المحروقات تتراجع بشكل ملحوظ، حيث انخفضت قيمتها من 70571 مليون دولار سنة 2012 إلى 28684 مليون دولار سنة 2015 وهو مستوى لم تشهده منذ سنة 2003 مما أثر على إجمالي الصادرات بالانخفاض، ويعود السبب في ذلك إلى التراجع التدريجي لأسعار النفط في هذه الفترة.

مما سبق يتبين أن إجمالي الصادرات الجزائرية مرتبط ارتباط شبه كلي بالصادرات في قطاع المحروقات والمتعلقة بدورها بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولية، بحيث لا يزال هذا القطاع يستحوذ ويسيطر على أكبر من 95٪ من إجمالي الصادرات، وبالتالي فالتغيرات التي تصيب أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على حجم الصادرات الإجمالية فهي ترتفع بارتفاع أسعار النفط وتنخفض بانخفاضها.

شكل رقم (08): تطور أسعار النفط والصادرات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

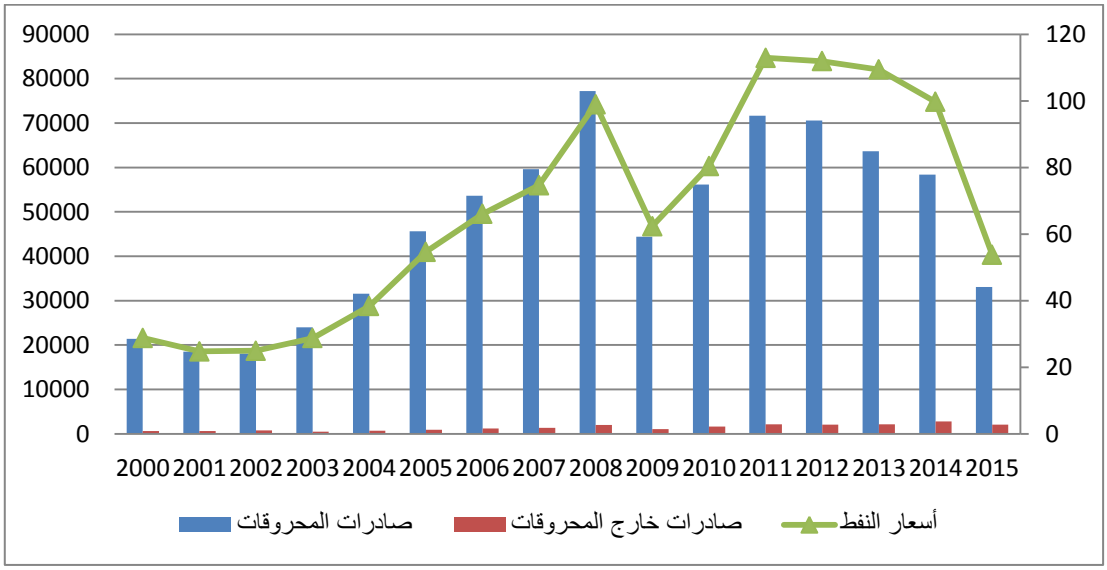

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (15).

المطلب الثاني: أثر تقلبات أسعار النفط على الواردات

يعتبر قطاع المحروقات المصدر الرئيسي الموفر لوسائل الدفع الخارجية في ظل سيطرته الشبه تامة على مجمل الصادرات النفطية، وبالتالي فحجم الواردات متوقف بصورة كبيرة على التقلبات السعرية للنفط، وهذا ما سنوضحه في الجدول التالي:

جدول رقم(16): تطور أسعار النفط والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل الواردات: مليون دولار

السنوات	أسعار النفط	الواردات	السنوات	أسعار النفط	الواردات
2000	28,77	9173	**2008**	98,96	39479
2001	24,74	9940	**2009**	62,35	39297
2002	24,91	12009	**2010**	80,35	40212
2003	28,73	12606	**2011**	112,92	47300
2004	38,35	17146	**2012**	111,92	50376
2005	54,64	20357	**2013**	109,38	54903
2006	66,06	21465	**2014**	99,68	58330
2007	74,66	27631	**2015**	53,79	51646

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07) و (12)

والشكل الموالي يوضح أثر تقلبات أسعار النفط أسعار النفط على الواردات الجزائرية

الشكل رقم (09): تطور أسعار النفط والواردات الجزائرية خلال الفترة (2000-2015)

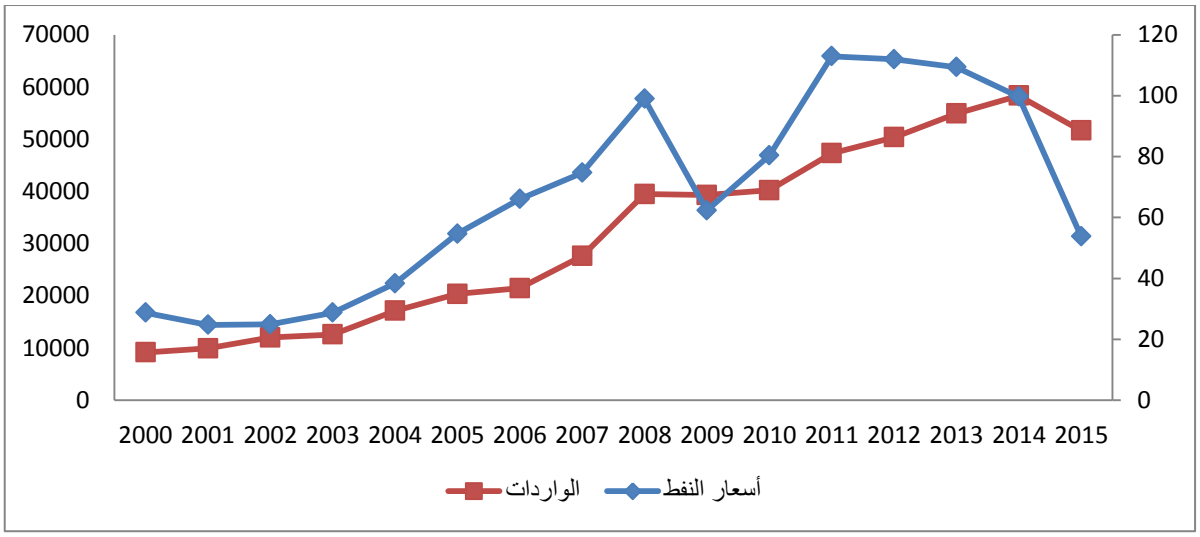

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (16).

من خلال الجدول أعلاه يتبن لنا أن حصيلة الواردات هي الأخرى قد عرفت تقلبات شأنها شأن الصادرات، وذلك لأن جزءا منها متعلق بالسياسة التنموية التي تعتمد عليها الدولة، والجزء الآخر يتوقف على حجم الصادرات التي تعتمد بدورها على أسعار النفط المتميزة هي الأخرى بعدم الاستقرار، فخلال الفترة (2000- 2008) نلاحظ أن أسعار النفط أثرت بشكل واضح على قيمة الواردات، حيث ارتفعت قيمتها من 9173 مليون دولار سنة 2000 إلى 39479 مليون دولار سنة 2008 والسبب في ذلك راجع إلى ارتفاع أسعار النفط خلال هذه الفترة حيث انتقلت من 28,77 دولار للبرميل إلى 98,96 دولار للبرميل، باستثناء سنتي 2000 و2002 أين ارتفعت قيمة الواردات إلى 9940 و12009 مليون دولار على التوالي بالرغم من انخفاض أسعار النفط إلى ما يقارب 25 دولار للبرميل مقارنة بسنة 2000، ويعود ذلك إلى السياسة التنموية التي اعتمدتها الجزائر في هذه الفترة والمتمثلة في برنامج الإنعاش ودعم النمو التي اعتمدت فيها على زيادة حجم الواردات.

ونتيجة لانخفاض أسعار النفط سنة 2009 تأثرا بالأزمة المالية العالمية سجلت قيمة الواردات هي الأخرى انخفاضا قدر بـ 182 مليون دولار، لكن سرعان ما ارتفعت الواردات من جديد حيث وصلت إلى حدود 47300 مليون دولار سنة 2011، متأثرة بارتفاع حصيلة الصادرات الناتجة عن ارتفاع سعر النفط الذي بلغ ولأول مرة 112,92 دولار للبرميل خلال هذه السنة، وقد استمرت قيمة الواردات في الارتفاع في السنوات الموالية مسجلة أعلى قيمة على الإطلاق سنة 2014 بمقدار 58330 مليون دولار، في الوقت الذي عرفت فيه أسعار النفط تراجعا تدريجيا وصل إلى 99,68 دولار للبرميل في نهاية السنة.

وبانهيار سعر البرميل من النفط سنة 2015 إلى 53,79 دولار أدى ذلك إلى تراجع حصيلة الصادرات بشكل كبير، الأمر الذي انعكس على الواردات بالانخفاض حيث بلغت قيمتها 51646 مليون دولار، وهذا راجع إلى انخفاض المداخيل النفطية التي كانت تعتمد عليها الدولة في تسديد فاتورتها الغذائية.

من خلال ما سبق يتضح أن أسعار النفط تؤثر بشكل كبير في قيمة الواردات، حيث أن ارتفاع سعر النفط يؤدي إلى زيادة حصيلة الصادرات ومنه زيادة الواردات، وذلك استجابة للضرورة التنموية ولإشباع حاجيات الاستهلاك المتزايد، ويتم هذا عن طريق زيادة الدخل الوطني الناتج عن تزايد حصيلة الصادرات، وبما أن الواردات دالة تابعة للدخل فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع قيمتها، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار النفط.

المطلب الثالث: أثر تقلبات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري

بعد التعرف على تأثير أسعار النفط على الصادرات والواردات الجزائرية، لابد من دراسة تأثير تغيرات أسعار النفط على رصيد الميزان التجاري.

جدول رقم(17): تطور أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة (2000-2015)

الوحدة: سعر النفط: دولار/برميل رصيد الميزان التجاري: مليون دولار

السنوات	أسعار النفط	رصيد الميزان التجاري	السنوات	أسعار النفط	رصيد الميزان التجاري
2000	28,77	12852	**2008**	98,96	39667
2001	24,74	9192	**2009**	62,35	6180
2002	24,91	6816	**2010**	80,35	17550
2003	28,73	11859	**2011**	112,92	26502
2004	38,35	15062	**2012**	111,92	22244
2005	54,64	26138	**2013**	109,38	10920
2006	66,06	33326	**2014**	99,68	2842
2007	74,66	33285	**2015**	53,79	-16508

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (07) و (12).

الشكل رقم (10): تطور أسعار النفط ورصيد الميزان التجاري الجزائري للفترة (2000- 2015)

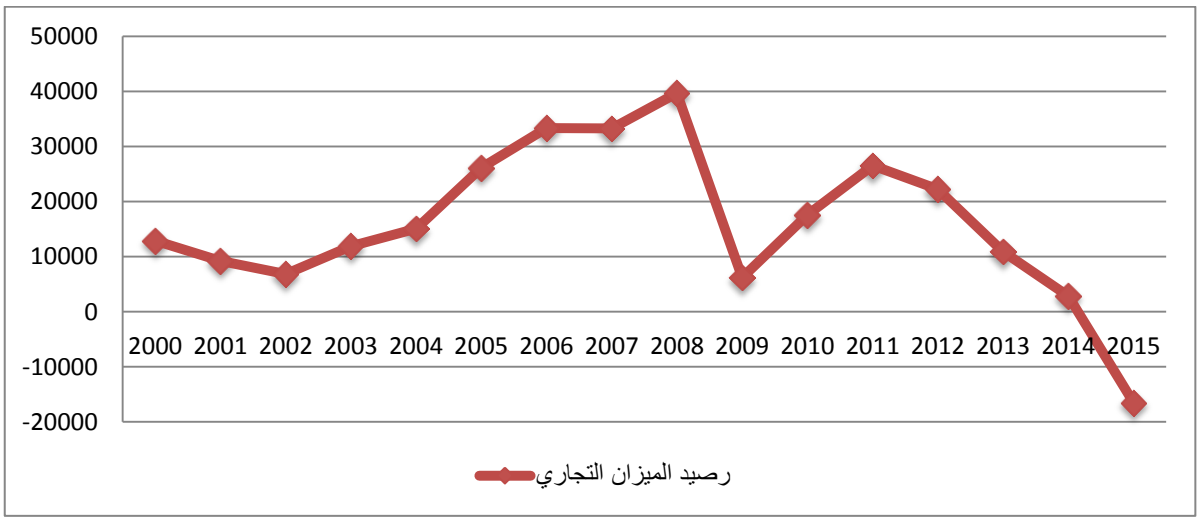

المصدر: من إعداد الطلبة بالاعتماد على الجدول رقم (17).

من خلال الشكل أعلاه نلاحظ تذبذبات في رصيد الميزان التجاري خلال الفترة (2000- 2015)، والناتج عن التقلبات في حصيلة الصادرات والواردات بمعدلات مختلفة ومتفاوتة التي تعود بدورها إلى التقلبات في أسعار النفط، ففي سنة 2000 حقق رصيد الميزان التجاري فائضا قدره 12852 مليون دولار، لكن سرعان ما انخفض رصيد الميزان التجاري في سنتي 2001 و2002 إلى 9192 و6816 مليون دولار على التوالي، وذلك تزامنا مع انخفاض سعر النفط إلى ما يقارب 25 دولار للبرميل بعدما كان في حدود 29 دولار للبرميل سنة 2000، ليعود إلى الارتفاع من جديد سنة 2003 أين حقق فائضا قدر بـ 11859 مليون دولار. وباستمرار ارتفاع أسعار النفط في السنوات الموالية استمر رصيد الميزان التجاري في تحقيق الفائض، حيث سجل أعلى قيمة سنة 2008 بأكثر من 39500 مليون دولار أين بلغ سعر النفط 98,96 دولار للبرميل.

في سنة 2009 عرف رصيد الميزان التجاري تراجعا حادا وصل إلى 6180 مليون دولار بسبب انخفاض أسعار النفط إلى 62,35 دولار للبرميل، والناتجة عن أزمة الركود التي عقبت تطورات الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي أثرت بشكل ملحوظ على قيمة الصادرات والواردات بالانخفاض، لتعرف أسعار النفط فيما بعد ارتفاعا، الشيء الذي أدى إلى تسجيل فائض قدر بـ 17550 و26502 مليون دولار خلال سنتي 2010 و2011 على التوالي، بعدها عرف الرصيد تراجعا وصل إلى 22244 مليون دولار سنة 2012 ثم إلى 10920 مليون دولار سنة 2013 متأثرا بتراجع الكميات المصدرة من المحروقات والمرفقة بزيادة الواردات.

وخلال سنة 2014 شهد أداء الميزان التجاري تراجعا ملحوظا حيث سجل أدنى رصيد له قدر بـ 2842 مليون دولار، وذلك بسبب استمرار الزيادة في الواردات مقارنة بالصادرات التي تراجعت حصيلتها بانهيار أسعار النفط إلى 99,68 دولار للبرميل. ومع استمرار انهيار سعر البرميل إلى 53,39 دولار سنة 2015 سجل رصيد الميزان التجاري ولأول مرة خلال فترة الدراسة عجزا قدره 16508 مليون دولار أين تجاوزت الواردات قيمة الصادرات.

مما سبق يتبين أن أسعار النفط تؤثر بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري، وذلك من خلال تأثيرها على كل من الصادرات والواردات، وبما أن الاقتصاد الجزائري مصنف ضمن الاقتصاديات التي تعاني من المرض الهولندي، فإن ذلك يؤثر سلبيا على الميزان التجاري خصوصا عند الانخفاضات الطارئة لأسعار النفط في السوق الدولية.

المبحث الثالث: البدائل المتاحة لمواجهة تحديات تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات

تكتسي الثروة النفطية أهمية قصوى في الاقتصاد الجزائري فهي قلبه النابض، حيث تمثل عوائدها أهم مورد اقتصادي في الجزائر، لكن بالرغم من هذه الأهمية إلا أنها تبقى ثروة زائلة تتميز بعدم استقرار الأسعار وتواجه العديد من التحديات، مما يستوجب التفكير في بدائل أخرى لتعويض الزوال المحتمل لهذه المادة الحيوية من خلال النهوض بالقطاعات الاقتصادية والطاقات المتجددة.

المطلب الأول: تحديات تبعية الاقتصاد الجزائري لقطاع المحروقات

يعد النفط أهم مورد تعتمد عليه الجزائر في تمويل اقتصادها، إلا أن الاستغلال المفرط لهذه الثروة يجعله معرض للعديد من التحديات سواء كانت داخلية أو خارجية، ومن أهم هذه التحديات نجد:

1- نضوب النفط الجزائري:

يعتبر النفط مادة ناضبة واحتياطاته تتناقص باستمرار بسبب الإنتاج، وبالتالي لابد من الاستثمار في الطاقات الأخرى وخاصة المتجددة وذلك في ظل تزايد الطلب المحلي للنفط، حيث ارتفع الاستهلاك المحلي للنفط من 26٪ من إجمالي الإنتاج سنة 2005 إلى 40٪ سنة 2010 مع زيادة سنوية للسكان تقدر بـ 1,5٪ وراء تزايد الطلب المحلي مع عدم زيادة الاستثمار، لذلك قدمت بعض الدراسات الاقتصادية تحذيرا مفاده أن الجزائر سوف لن تملك نفطا لتصدره بعد سنة 2023، ودراسات أخرى تثبت أن ذلك سيكون في الفترة (2018-2020)، أما عن تقرير منظمة الطاقة العالمية فإنه يتوقع خروج الجزائر من خانة الدول النفطية، ويرجع الأمر إلى تراجع احتياطات الجزائر وتدهور سمعة شركة "سوناطراك" في أعقاب فضائح الرشوة والفساد، بالإضافة إلى المصاعب الأمنية المتنامية في منطقة الصحراء الجزائرية بعد انتقال نشاط القاعدة إلى المنطقة مما يرفع في تكلفة الإنتاج والتأمين على الاستثمار النفطي، وبالتالي لابد من الاستثمار في مصادر أخرى أكثر ديمومة، خاصة وأن صناعة النفط تتطلب رؤوس أموال ضخمة للاستثمار في عمليات الاستكشاف والتنقيب والحفر[1].

[1] صابر بليدي، **تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول**، صحيفة العرب، العدد 392، 27 نوفمبر 2013، ص 22.

2- معوقات الاستثمار الأجنبي في الجزائر:

رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية لتحسين بيئة الاستثمار الأجنبي إلا أن المعوقات لازلت تقف وراء إحجام هؤلاء المستثمرين، ومن بين هذه المعوقات [1]:

- ثقل وتعقيد النظام الإداري، لاسيما من حيث انتشار البيروقراطية وتداخل الصلاحيات؛

- من أهم المعوقات أيضا الإشكال القائم في الجانب البشري على مستوى مراكز القرار ومواقع التنفيذ، حيث لم تتطور الذهنيات بما يتماشى والتطورات العالمية الحاصلة، ولا تزال السلوكات أبعد ما تكون عن استقطاب الاستثمارات الأجنبية المباشرة؛

-إضافة إلى معوقات التمويل كارتفاع معدلات الفائدة وعدم كفاية السوق، وعدم وجود برامج تمويل متخصصة.

أما في مجال الاستثمار في قطاع المحروقات نجد أن قاعدة 51-49 التي تحكم الاستثمار الأجنبي تؤثر بشكل سلبي على قدرة قطاع المحروقات على استقطاب الاستثمار الخارجي، وبالتالي جاءت تعديلات 2012 من أجل تجاوز حالة الركود التي ضربت القطاع جراء قانون 2005.

3- ضريبة الكربون:

ضريبة الكربون هي ضريبة تعتزم دول الاتحاد الأوربي فرضها على استهلاك الوقود العضوي (بترول /غاز) بغرض الحد من استهلاك هذا الوقود، كذلك استخدام حصيلة هذه الضريبة في معالجة آثار تلوث البيئة بغاز ثاني أكسيد الكربون الناتج عن استخدام هذا الوقود، ومن الطبيعي أن ارتفاع ثمن سلعة بسبب فرض الضرائب عليها تدفع المستهلكين إلى تخفيض طلبهم عليها، أو إيجاد بدائل لها وكذلك الحال بالنسبة للنفط[2] .

4- عمليات الاندماج:

لقد أصبحت عمليات الاندماج بين الشركات المتعددة الجنسيات مسألة لافتة لأنها تسير بخطى متسارعة لا مثيل لها من قبل، وأضحت في الوقت ذاته إحدى الاستراتيجيات المهمة التي تطبقها الشركات من أجل

[1] فلة حمدي ومريم حمدي، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحقيق القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2014، ص339.

[2] مصطفى بودرامة، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول "التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7 و8 أفريل 2008، ص ص 15، 16.

الحصول على أكبر حصيلة في السوق، وفيما يتعلق بالصناعة النفطية فإن أكبر عملية تمت باندماج شركة "**اكسون**" مع شركة "**موبيل**" لتصبح أكبر شركة نفطية في العالم برأسمال قدره 247 مليار دولار وبقدرات اقتصادية هائلة، وبالتالي فعمليات الاندماج بين الشركات متعددة الجنسيات في مجال النفط يكون لها أثر دون شك في الموقف التنافسي للشركات الأجنبية بالنسبة للدولة الجزائرية التي سعت إلى تكوين قاعدة للصناعة النفطية فيها، لأن هذه الشركات لا تستطيع منافسة الشركات العالمية التي تمت بفضل عمليات الاندماج الواسعة[1].

5- النوبك الأمريكي

وهو القانون الذي وافق عليه مجلس النواب الأمريكي ويحمل عنوان "قانون لا تكتلات لإنتاج وتصدير النفط لسنة 2007" الذي يعرف اختصارا باسم "**النوبك**"، والذي يعطي للحكومة الأمريكية إمكانية مقاضاة منظمة الأوبك والمنظمات المماثلة لها بدعوى التحكم في أسعار النفط، وأول الآثار المترتبة على هذا القانون إلغاء الحصانة السيادية لأعضاء "الأوبك" على ثرواتهم النفطية، ويأتي هذا المشروع في إطار المجهودات الأمريكية الهادفة إلى إلغاء أي دور للنفط العربي في السياسة الدولية[2].

المطلب الثاني: تنمية القطاعات الاقتصادية كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في القطاعات الاقتصادية البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية، ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيراداتها الخارجية.

[1] مصطفى بودرامة، مرجع سبق ذكره، ص 16.

[2] خميسة عقابي، **النفط في العلاقات الأمريكية _العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015، ص 234.

الفرع الأول: القطاع الزراعي

يعتبر القطاع الزراعي العصب الحساس في اقتصاديات البلدان نظرا لما يتوفر عليه من مقومات طبيعية وبشرية تؤهله في رفع عجلة النمو، والدولة التي تهتم بهذا القطاع هي دولة جديرة باختيار أنجع الاستثمارات نظرا لأهميته الكبيرة المتمثلة في[1]:

- زيادة الدخل الوطني الزراعي الذي يدخل ضمن الدخل الوطني الإجمالي، مما يرفع من متوسط نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، ويتم هذا عن طريق زيادة النمو في الناتج والإنتاجية الزراعية؛
- تساهم الزراعة في تأمين النقد الأجنبي وذلك من خلال زيادة صادراتها وكذا إحلال السلع المحلية الناتجة عن التوسع في الإنتاج الزراعي محل الاستيراد الزراعي؛
- تحسين وضعية ميزان المدفوعات وذلك من خلال زيادة القدرة التصديرية بالنسبة لبعض المواد مع تقليص المستورد منها؛
- توفير مناصب الشغل خاصة لسكان المناطق الريفية، حتى يتسنى لهم الحصول على مداخيل تلبي احتياجاتهم وتوفر لهم الاستقرار؛
- يعتبر القطاع الزراعي مصدرا رئيسيا لزيادة التكوين الرأسمالي، الذي يشكل المصدر الرئيسي للاستثمار في الأنشطة المختلفة في الاقتصاد الوطني[2].

ويمكن القول أن القطاع الزراعي هو بديل حقيقي لقطاع المحروقات في الجزائر، خاصة أنها تملك كل المؤهلات والمقومات التي تسمح لها بتحقيق نمو اقتصادي في ظل توفر البنية التحتية من أراضي صالحة للزراعة وأخرى قابلة للاستصلاح وتوفر مخزون هائل من الثروة المائية، لكن النتائج المحققة على المستوى الوطني لبرامج التنمية الفلاحية ليست في مستوى الإمكانيات المتاحة، وبالتالي لابد من تعزيز القطاع الفلاحي وهذا عن طريق سياسة زراعية واضحة المعالم والأهداف من خلال[3]:

---

[1] رشيد سالمي، **القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول" انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)" جامعة المدية، 7 و8 أكتوبر 2015، ص 13.

[2] صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 2004، ص 571.

[3] وحيد خير الدين، **أهمية الثروة النفطية في الاقتصاد الدولي والاستراتيجيات البديلة لقطاع المحروقات (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013، ص 245.

– إقامة علاقات منسجمة بين مختلف القطاعات الاقتصادية كالعلاقة بين الزراعة والصناعة، بحيث تساهم الصناعة في تطوير الزراعة وتضطلع هذه الأخيرة بمهام توفير المواد الزراعية للصناعات المختلفة وتلبية الحاجات الغذائية للمجتمع؛

– القيام بدورات تكوينية للفلاحين قصد توعيتهم وإعطائهم على الأقل الخطوط العريضة في الميدان الفلاحي؛

– تطوير القطاع الزراعي وتنويعه باستخدام التكنولوجيا الحديثة خصوصا في المناطق الصحراوية ليتمكن من تأمين الحاجيات الداخلية وتصدير الفائض؛

– تبني استراتيجية واضحة للتصدير حيث يجب العمل على إيجاد استراتيجية للصادرات الزراعية متضمنة أهداف التصدير؛

– استصلاح المزيد من الأراضي الزراعية واستغلالها استغلالا جيدا، مع ضرورة خلق وتوسيع الأسواق الريفية لتمكين الفلاحين من تسويق فائض إنتاجهم[1].

الفرع الثاني: القطاع الصناعي

إن الجزائر وبما تملكه من إمكانيات طبيعية وبشرية ومالية يمكن أن تجد في قطاع الصناعة البديل الحقيقي لتعويض النضوب المحتمل للثروة النفطية ولمواجهة التقلبات المستمرة في أسعار النفط في الأسواق النفطية العالمية وما تتركه من آثار على إيرادات الجزائر الخارجية. لكن الواقع الحالي للصناعة الجزائرية يشير إلى أنه ورغم الجهود المكثفة المبذولة من طرف الدولة لتعزيز التنمية الصناعية في إطار تنويع البنيان الإنتاجي المحلي، فإن نصيب قطاع الصناعة في الناتج المحلي الإجمالي ظل ضئيلا بالرغم من حجم الموارد التي وجهت إلى هذا القطاع، وبذلك لابد من الاهتمام أكثر بهذا القطاع الذي من شأنه خلق نمو ثابت ومستقر وإيجاد فرص عمل دائمة وذلك من خلال[2]:

– إعادة النظر في السياسات التنموية بصفة عامة، واستراتيجيات التنمية الصناعية بصفة خاصة، حيث لابد من تهيئة وخلق المناخ الصناعي المناسب، وذلك بتحويل بيئة المؤسسة والمستثمر إلى مناخ أعمال أكثر جاذبية، فمثلا لابد على الدولة من القضاء على الممارسات البيروقراطية التي من شأنها أن توقف كل تطور أو نمو في النسيج الإنتاجي للوطن؛

[1] أحمد باشي، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر، 2003، ص109.

[2] السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، **الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 11، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، مارس 2016، ص ص 151، 152.

– الاهتمام بالعنصر البشري والذي يعتبر أساس لكل نمو اقتصادي واجتماعي، من حيث تعليمه وتكوينه، ليكون أكثر انسجاما مع مطالب الاقتصاد الوطني؛

– زيادة الاستثمار والدعم في البحث العلمي والتكنولوجي، واستيعاب التطورات العلمية التكنولوجية في النشاط الصناعي لرفع كفاءة وجودة تنافسية المنتجات الصناعية الجزائرية في الأسواق الداخلية والخارجية؛

– إعادة هيكلة الصناعات الوطنية وتطويرها، فتنويع الصادرات يتوقف على تطوير الهيكل الإنتاجي والتحول من تصدير المواد الأولية إلى تصنيع تلك المواد، بحيث تكون جاهزة للاستهلاك المحلي والتصدير[1]؛

– تطوير النظام الضريبي والجمركي لما له من آثار إيجابية على الاستثمارات بصفة عامة والاستثمارات الصناعية بصفة خاصة محلية كانت أو أجنبية[2].

الفرع الثالث: القطاع السياحي

يلعب القطاع السياحي دورا رياديا في كثير من دول العالم لما يحققه من إيرادات بالعملة الصعبة تساهم في دعم الميزان التجاري بالإضافة إلى مساهمته في توفير فرص العمل وزيادة الناتج المحلي الإجمالي، وحتى تؤدي السياحة دورا كاملا لابد من توفر جملة من الإمكانيات المادية، المؤسساتية والطبيعية هذه الأخيرة تعد أحد أهم عناصر الجذب السياحي لأي بلد، والجزائر من البلدان التي تحتوي على هذه المقومات من موقع استراتيجي ومناخ ومعالم تاريخية وحضارية تعبر عن تاريخ هذا البلد تؤهلها لأن تكون من أهم الأقطاب السياحية على المستوى الدولي لكن افتقارها للعنصر البشري الكفء والمؤهل وكذا الإمكانيات المؤسساتية والخدمية المناسبة كالفنادق، البنوك، مراكز الترفيه والتسلية ...الخ جعل هذا القطاع لا يؤدي دورا فاعلا في الاقتصاد الوطني[3]، فالقطاع السياحي هو قطاع استراتيجي في أي بلد، وخيار أمثل بالنسبة للجزائر خاصة في ظل الظروف الراهنة، وبالتالي لابد عليها أن تفكر في وضع استراتيجية تنموية توفر موارد حقيقية فعالة وجدية لتنمية هذا القطاع من أجل النهوض باقتصادها خارج قطاع المحروقات. وكخطوة أولى لابد من القيام بالإجراءات التالية[4]:

---

[1] عبود زرقين، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009، ص13.

[2] نزيه عبد المقصود مبروك، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007، ص102.

[3] عبد الرزاق مولاي لخضر وخالد بورحلي، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 4، جوان 2016، ص 72.

[4] المرجع نفسه، ص 78.

- رفع حجم الاستثمارات الموجهة للقطاع السياحي، فإجمالي المخصصات الموجهة لهذا القطاع لم تتجاوز 1,608 مليار دولار سنة 2015، كما أن مخصصات الحكومة في البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي لم تتجاوز 0,3٪ وهي نسبة ضعيفة جدا؛

- إنعاش التسويق السياحي وتنظيمه بما في ذلك برامج التوعية الرسمية، والعمل على إدخال وسائل الاتصال والإعلام الحديثة في العملية من أجل تحسين صورة الجزائر في الخارج والترويج لها؛

- تنمية الصناعات الصغيرة والحرفية ذات الطابع التراثي، وتلك المرتبطة بشكل أساسي بدعم الصناعة السياحة وتحديد المواقع المخصصة والصالحة للاستثمار السياحي، والعمل على تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في هذا القطاع بالأخص؛

- توسيع برامج التنمية السياحية وأهدافها والعمل على تطبيقها الجيد، مع التركيز على تنمية سوق سياحية داخلية ترضي رغبات السياح؛

- اعتبار التدريب والتكوين ونشر الوعي الثقافي السياحي في أوساط المواطنين عناصر لازمة لعملية التنمية السياحية، والعمل على إنشاء المزيد من مراكز التدريب والتعليم السياحي الفندقي.

المطلب الثالث: تنمية الطاقات المتجددة كاستراتيجية بديلة لقطاع المحروقات في الجزائر

تعرف الطاقة المتجددة بأنها تلك الطاقات التي يتكرر وجودها في الطبيعة على نحو تلقائي ودوري، بمعنى الطاقة التي تولد من مصدر طبيعي لا ينضب، وهي متوفرة في كل مكان على سطح الأرض ويمكن تحويلها بسهولة إلى طاقة تتميز بأنها أبدية وملائمة للبيئة.

وبالنسبة للجزائر نجد أن الطاقة المتجددة هي أفضل بديل للتقليل من التبعية النفطية خصوصا أن جميع مناطقها مؤهلة لاستغلال هذه الموارد والتي تتمثل في:

1-الطاقة الشمسية:

تعد الطاقة الشمسية من بين المصادر البديلة للنفط التي تعقد عليها الآمال المستقبلية، والجزائر تتمتع بفضل شساعة مساحتها وموقعها الجغرافي المميز بقدر عالي من الإشعاع الشمسي الذي يمكن أن يؤهلها لاعتماد الطاقة الشمسية ضمن مخططاتها التنموية، ويتيح لها فرصة تصدير هذا النوع من الطاقة للدول الأخرى وذلك لاستمرار تعرضها لكميات عالية من موجات الإشعاع الضوئي والكهرومغناطيسي الصادر من الشمس خصوصا

في مناطق الصحراء، فهي تستفيد من 2000 إلى 3000 ساعة من إطلالة الشمس وهناك إمكانية أن تنتج 2500 كيلووات في كل متر مربع، وفيما يخص القدرات الشمسية الحرارية فهي تمثل خزانا معتبرا، حيث تعادل عشرة أضعاف الاستهلاك الطاقوي على المستوى الدولي، وعلى هذا الأساس شبه الاقتصاديون الطاقة الشمسية في الجزائر بعملاق نائم يمكن أن يشكل بديلا مثيلا للنفط[1] خاصة مع أهميتها الكبيرة المتمثلة في[2]:

- تزايد استهلاك الفرد الجزائري للكهرباء بـ24,7 للكيلووات (ساعة/سنة)، مما يجعل للطاقة الشمسية دور في تخفيض العبء على زيادة الطلب على الكهرباء؛

- تقليل الانبعاثات الكربونية في الجزائر؛

- زيادة القدرة التصديرية للنفط فبدلا من استهلاك النفط في المصانع يمكن بيعه بالسعر العالمي؛

- توفير التكلفة المادية الضخمة التي تتكبدها موازنة الجزائر بسبب استخدام الطاقة الكهربائية التي يتم إنتاجها عن طريق النفط، حيث تشير التقديرات إلى أن تكلفة توليد الكهرباء باستخدام الطاقة الشمسية في الجزائر بالتقريب 0,12 دولار/كيلووات ساعي.

لذلك لابد للدولة أن تكثف الجهود من خلال توسيع دائرة البحث العلمي للوصول إلى أفضل الطرق الممكنة للاستفادة من هذه الثروة.

2- الطاقة الهوائية:

تتميز الجزائر بموقع جغرافي مناسب للاستفادة من الطاقة الهوائية، حيث أن الرياح التي تهب على الجزائر تحمل معها كثيرا من الهواء البحري الرطب وكميات كبيرة من الهواء القاري الخاص، وبعض الاهوية الصحراوية والمحلية بمتوسط سرعة يفوق سبعة أمتار في الثانية خصوصا بالمناطق الشاطئية بمساحة تمتد إلى 50000كم^2، ومادامت هناك مؤهلات وإمكانيات لاستغلال مثل هذه الطاقة في الجزائر، فإنه من الضروري الاهتمام بها لما لها من فوائد كبيرة متمثلة في[3]:

---

[1] حفيظ صاولي وآخرون، **الطاقة الشمسية في الجزائر عملاق نائم**، منتدى الخبر حول الطاقات المتجددة، جريدة الخبر، 4 فيفري 2015، عن الموقع الالكتروني:

http://www.elkhabar.com/press/article/5379/#sthash.1R1ri3aJ.dpbs, Consulté le 27/04/2017

[2] عماد تكواشت، **واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012،ص ص 151، 152.

[3] عماد تكواشت، مرجع سبق ذكره، ص ص 151، 152.

- انخفاض التكلفة مقارنة بالطاقة الشمسية حيث تتراوح ما بين خمسة وستة دنانير للكيلووات في الساعة؛
- تتوفر على تكنولوجيا بسيطة وغير معقدة مقارنة بمصادر الأخرى للطاقة؛
- إن الخوض في استغلال الرياح له قيمة استثمارية مضمونة، فهي تمتلك قدرات إقليمية في صورة أزيد من 1200 كيلومتر من السواحل و1500كلم تفصل شمال البلاد عن جنوبها؛
- أنها طاقة نظيفة وغير ملوثة كما أنها دائمة التدفق ولا يخشى من نضوبها.

3- الطاقة المائية:

الطاقة المائية هي الطاقة الكامنة والقدرة التي تمثلها كميات كبيرة من المياه في المسطحات المائية أو الأنهار الجارية والشلالات، وهي من أرخص أنواع الطاقات التي تستعمل بشكل كبير في توليد الكهرباء لجميع أنواع الصناعات، فالطاقة الكهرومائية تعتبر من مصادر الطاقة المتجددة الأقل خطرا على البيئة مقارنة بمعامل الكهرباء الحرارية التي تعمل بالوقود العضوي (فحم، نفط..) أو النووي.

وبالنظر لمساحة الجزائر الكبيرة نجد أنها تتميز بندرة المياه السطحية، حيث تقدر إمكانياتها المائية بأقل من 20مليار م^3، 75٪ منها فقط قابلة للتجديد، وتشمل الموارد المائية غير المتجددة الطبقات المائية في شمال الصحراء، أما المجاري المائية السطحية في الجزائر فهي في حدود 30 مجرى معظمها في إقليم التل وتقدر طاقتها بحوالي 12,4 مليار م^3، وبالمقارنة مع البلدان الأوروبية التي تستغل 70٪ من هذا المورد لتوليد الطاقة الكهرومائية نجد أن نسبة توليد الطاقة الكهربائية من الطاقة المائية في الجزائر لا تتجاوز 3٪ فقط أما النسبة الباقية فيتم توليدها من الغاز الطبيعي خاصة، ويرجع ضعف استغلال هذه الطاقة كون أن عدد محطات إنتاج الكهرباء انطلاقا من الطاقة المائية هو عدد غير كافي بالإضافة إلى عدم الاستغلال الجيد للمحطات الموجودة[1]، وبالتالي لابد من الاهتمام أكثر بهذا المورد من خلال[2]:

- توسيع نطاق مجال للشراكة الأجنبية في مجال تسيير المياه خاصة في المدن الكبرى للاستفادة من تجاربها مثل تجربة شركة (suez-siaal)؛
- دعم الاستثمار الخاص في تنمية الثروة المائية وذلك في مجال التسيير والإنشاءات الكبرى كالسدود والحواجز المائية؛

[1] عماد تكواشت، مرجع سبق ذكره، ص ص 157، 158.

[2] منصور هجرس، **الموارد المائية في الجزائر الإمكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة"، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 13 جويلية 2015.

– وقف التسربات الكبيرة التي تعرفها بعض السدود الجزائرية من خلال إعادة تأهيلها مثل سد بني هارون حيث تهدر كميات معتبرة من المياه دون استغلالها؛

– محاربة التبذير من خلال نشر ثقافة الاستهلاك وتوعية المواطن بأهمية الماء من خلال ومضات إشهارية للتوعية والتحسس بأهمية الماء كثروة حيوية وأساسية وللتنمية الشاملة والمستدامة.

4– الطاقة الحرارية الجوفية:

يتمثل مبدأ حرارة الأرض الجوفية في استخراج الطاقة الموجودة في التربة واستعمالها في شكل تدفئة أو كهرباء، حيث ترتفع الحرار من سطح الأرض نحو باطنها والتي يتم إنتاجها أساسا عن طريق النشاط الإشعاعي الطبيعي للصخور المكونة للقشرة [1].

تتوفر الجزائر على أكثر من 200 منبع حراري يتمركز في المنطقة الشمالية للوطن تتجاوز درجة حرارته 45°، كما توجد بها منابع ذات حرارة مرتفعة جدا تصل إلى 199°ببسكرة، وآبار للمياه المعدنية الحارة يتم الحصول من خلالها على أكثر من 12م^3/ الثانية من الماء الساخن والذي تتراوح درجته بين 22 و98°، وهو ما يسمح بإنشاء محطات لتوليد الكهرباء، إلا أنه لا يتم استغلالها حاليا سوى في تجفيف المنتجات الزراعية وتكييف البنايات إضافة إلى تدفئة البيوت الزراعية والاستشفاء بصفة أساسية، وبالتالي إهدار إمكانات نظيفة لإنتاج الطاقة الكهربائية. كما تتوفر الجزائر على طبقة جوفية من المياه الحارة، يحدها من الشمال بسكرة، من الجنوب عين صالح ومن الغرب أدرار، أما من الجهة الشرقية فإنها تمتد إلى الحدود التونسية وتقدر درجة حرارتها بحوالي57°، وقد أنتجت العمليات الأولية لاستغلال هذه الطبقة طاقة سنوية تقدر بـ 700 ميغاوات[2].

5– الطاقة الكتلة الحيوية:

تعد أحد أهم مصادر الطاقة التي شاع استخدامها خاصة قبل ظهور النفط، وتتكون الكتلة الحيوية من مواد محلية مثل المحاصيل، الخشب، وروث الحيوانات المستخدم في إنتاج الغاز الحيوي والذي يمثل كحل اقتصادي ايكولوجي..الخ. وعلى الرغم من أن الكثير من دول العالم قد انتقلت إلى استخدام مصادر الطاقة الاحفورية

[1] نسيمة أميرة موسى، **الاتصال المؤسساتي والطاقة المتجددة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول" انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول"، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر 2015، ص ص 9، 10.

[2] عماد تكواشت، مرجع سبق ذكره، ص 159.

خاصة مع إنتاج النفط، لم تسجل الجزائر أي معدلات لاستغلال طاقة الكتلة الحيوية بالرغم من قدرتها الغابية والتي تحتل مساحة تفوق 10٪ من المساحة الإجمالية للدولة[1].

[1] نسيمة أميرة موسى، مرجع سبق ذكره، ص 10.

خلاصة الفصل

من خلال دراسة الفصل يتبين أن الميزان التجاري الجزائري له أهمية كبيرة في تحديد وضعية الاقتصاد الوطني، وقد عرف هذا الأخير العديد من التقلبات الناتجة عن تذبذب كل من الصادرات والواردات والتي ترتبط ارتباطا شبه مطلق بقطاع المحروقات الذي لا يزال يستحوذ ويسيطر على أكبر من 95٪ من إجمالي الصادرات، وهو ما يجعل الميزان التجاري شديد الحساسية والتأثر بالتغيرات الحاصلة في أسعار النفط، فبانخفاضه في السنوات الأخيرة وما نجم عن ذلك من آثار سلبية انعكست بشكل مباشر على رصيد الميزان التجاري تبين مدى تبعية الاقتصاد الوطني لهذا القطاع في ظل انعدام مساهمة حصيلة القطاعات الأخرى في تغطية مستحقات الواردات، وبهذا فإنه لمن الضروري البحث عن بدائل أخرى أكثر ديمومة واستمرارية وذلك من خلال تنمية القطاعات الاقتصادية وكذا الطاقات المتجددة خاصة وأن الجزائر تملك إمكانيات كبيرة في هذا المجال تؤهلها للنهوض بالاقتصاد الوطني خارج قطاع المحروقات.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

شهدت الساحة الدولية خلال الآونة الأخيرة اهتماما متزايدا بالنفط، وتعود أسباب ذلك إلى زيادة الطلب عليه باعتباره أهم سلعة استراتيجية متداولة في الأسواق الدولية. ويستمد النفط أهميته من خلال الاعتماد عليه في مختلف الأنشطة الاقتصادية سواءا كان في شكله الخام أو المحول أو باستعمال مشتقاته. فنظرا للطلب المتزايد عليه إلى جانب العديد من العوامل الأخرى الاقتصادية، الاجتماعية، السياسية وحتى العسكرية نتج عن ذلك تقلبات مستمرة في أسعار هذا المورد، مما ساهم في متابعة مستمرة لأسعاره سواء من طرف الدول المستهلكة أو المنتجة.

والجزائر كباقي الدول النفطية التي تستمد قوتها الاقتصادية من خلال عوائد قطاع المحروقات، حيث أصبحت تحتل مكانة متميزة بين الدول المنتجة والمصدرة للنفط بفضل الإمكانيات التي تملكها من حيث الاحتياطي والإنتاج النفطي، لكن اعتمادها شبه الكلي على هذه الثروة أدخلها إلى حالة عدم الاستقرار نتيجة تقلبات أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض، مما جعل الاقتصاد الوطني يتأثر إيجابا وسلبا وذلك حسب اتجاه هذه التغيرات.

وباعتبار أن الجزائر تعتمد في إيراداتها على أكثر من 96٪ من صادرات المحروقات، هذا ما جعل الميزان التجاري شديد الحساسية والتأثر بتقلبات أسعار النفط خاصة في الفترات الأخيرة التي شهدت انهيارا كبيرا في لأسعار النفط. وفي ظل هذه الظروف التي تعيشها الجزائر أصبح من الضروري جدا وضع استراتيجية فعالة من أجل تجنب أو التخفيف من نتائج انهيار أسعار النفط، وذلك من خلال الاعتماد على بدائل جديدة دائمة وفقا لاستراتيجيات وخطط ناجحة مستمدة من تجارب الدول التي حققت نجاحات في هذا الإطار.

اختبار صحة الفرضيات:

- يعتبر العرض والطلب من المحددات الرئيسية والمؤثرة في أسعار النفط، فبارتفاع الطلب ترتفع أسعار النفط ويحدث العكس عند انخفاضه وهو ما يبين العلاقة الطردية بينهما، على عكس العرض الذي تربطه بسعر النفط علاقة عكسية، حيث يتأثر كل منهما بجملة من العوامل الاقتصادية، الطبيعية والجيوسياسية، وهو ما يثبت صحة الفرضية الأولى؛

- للاقتصاد الجزائري علاقة متشابكة تربطه بقطاع المحروقات بصفة عامة وأسعار النفط بصفة خاصة، واعتماد الجزائر بصورة رئيسية على الموارد النفطية في جلب العملة الصعبة ترتب عنه آثارا كبيرة على مستوى الاقتصاد الكلي جعلت من الناتج المحلي، احتياطات الصرف، الميزانية العامة، التضخم والمديونية مرهونا بتقلبات أسعار النفط في السوق الدولية، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الثانية؛
- إن ارتباط الاقتصاد الجزائري بقطاع المحروقات جعل من صادرات هذا القطاع مصدرا رئيسيا للعملات الصعبة، هذه الأخيرة يتم استعمالها في تسوية فواتير الواردات، وبالتالي فأي ارتفاع في أسعار النفط يؤدي إلى زيادة الصادرات والعائدات النفطية، وهو ما يدفع بالدولة إلى المزيد من الاستيراد فيتأثر بذلك رصيد الميزان التجاري، ويحدث العكس عند انخفاض أسعار النفط، وهذا ما ينفي صحة الفرضية الثالثة؛
- هناك العديد من البدائل المتاحة أمام الجزائر للخروج من التبعية النفطية، لعل أهمها النهوض بمختلف القطاعات الاقتصادية كقطاع الزراعة، الصناعة والسياحة، وكذلك بالطاقات المتجددة التي تعتبر من بين الطاقات التي يجب أن تستثمر فيها الجزائر كونها تملك إمكانيات تتميز بالديمومة تؤهلها لمواجهة تقلبات أسعار النفط، وهذا ما يؤكد صحة الفرضية الرابعة.

نتائج الدراسة:

من خلال الدراسة السابقة تم الوصول إلى النتائج التالية:

- النفط سلعة استراتيجية تحتل مكانة عالية في الاقتصاد العالمي ويتميز بالعديد من الخصائص التي جعلته يحتل مكانة هامة على الصعيد الاقتصادي، السياسي، الاجتماعي وحتى العسكري؛
- مر تسعير النفط بمجموعة من المراحل بدءا بنظام التسعير المعلن وصولا لسعر التثبيت، وأخيرا ترك المجال للعرض والطلب في تحديد هذا السعر؛
- تتأثر أسعار النفط بالعديد من العوامل التي تحكم العرض والطلب العالميين، مما يجعلها تتذبذب وتتغير تبعا للأوضاع السائدة في السوق؛
- عرف تطور قطاع المحروقات الجزائري عدة تغيرات تماشت مع الظروف المحلية والدولية السائدة في كل فترة فأول نظام قانوني في الجزائر تزامن مع فترة الاستعمار الفرنسي حيث تجسد هذا القانون في قانون النفط الصحراوي سنة 1958، وبعد الاستقلال أسهمت عدة متغيرات (كنشأة الشركة الوطنية سوناطراك

وتأميم قطاع المحروقات) في إحداث تحول جذري في مكونات وعناصر النظام القانوني الجزائري مفادها فرض سيادة الدولة الجزائرية على ثرواتها الطبيعية.

- لقد بينت الإمكانيات النفطية للجزائر من حيث الإنتاج والاحتياطي وكذا ما تتمتع به من موقع جغرافي متميز وجودة عالية في هذا المجال أنها تحتل موقع تنافسي جيد مقارنة مع الدول الأخرى؛
- تعتبر التقلبات السعرية للنفط أهم المحددات لوضعية الاقتصاد الوطني اختلالا أو توازنا، وهو ما أكدته الفترات الأخيرة التي تميزت بانخفاض أسعار النفط حيث نقلت العديد من المؤشرات الاقتصادية من حالة الفائض أو التوازن إلى حالة العجز؛
- تعتبر الجزائر من بين الدول الأقل تنوعا في صادراتها، إذ تعتمد بشدة على تصدير سلعة واحدة هي النفط بنسبة تفوق 96٪ وهو وضع جعل الاقتصاد الجزائري شديد الحساسية والتأثر بالتقلبات الحاصلة في أسعار النفط في السوق الدولية؛
- يتميز رصيد الميزان التجاري بحساسية كبيرة لأسعار النفط، حيث أن كل ارتفاع أو انخفاض في الأسعار يؤثر عليه بالإيجاب أو السلب؛
- يعتبر النهوض بالقطاعات الاقتصادية والطاقات المتجددة أهم الحلول لمواجهة التحديات والزوال المحتمل للثورة النفطية في الجزائر، خاصة وأنها تملك الإمكانيات اللازمة في هذا المجال.

الاقتراحات:

من خلال النتائج السابقة الذكر يمكن عرض الاقتراحات التالية:

- ضرورة توظيف استراتيجيات وسياسات مغايرة في تنويع الاقتصاد الوطني مثل الإستراتيجية السياحية، إستراتيجية تفعيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إستراتيجية التأهيل المقاولاتي، وهذا على غرار اقتصاديات كثير من الدول غير النفطية مثل تركيا، تونس، المغرب، التي استطاعت أن تحقق سياسات ناجحة في هذا الميدان، وبالتالي فإن مستقبل الاقتصاد الجزائري مرتبط بمدى قدرته على صناعة خيارات بديلة للمحروقات وعصرنة القطاعات الاقتصادية؛
- للتخلص من آثار أسعار النفط يجب وضع سياسات اقتصادية كلية بعيدة المدى تعمل على الفصل التدريجي بين الاقتصاد الوطني والعائدات النفطية؛
- العمل على تنويع الصادرات وإزالة القيود خاصة المتعلقة بتمويل عمليات التجارة الخارجية؛

- تشجيع الإنتاج والاستثمار المحلي خاصة في المواد الأساسية للتقليل من فاتورة الواردات؛
- استغلال العوائد المتأتية أساسا من ارتفاع أسعار النفط في السوق العالمية لإحداث ت تنمية اقتصادية شاملة وليس نمو اقتصاديا؛
- بما أن الطفرات النفطية واستمرار ارتفاع أسعار النفط غير مضمونة مستقبلا، فإنه من الضرورة القصوى بالنسبة للجزائر أن تستفيد من هذه الفرص التاريخية لاستقطاب استثمارات جديدة في هذا القطاع الحيوي ومحاولة الاستغلال الراشد للمداخيل البترولية في مشاريع استثمارية بدلا من تركها كاحتياطي أموال مجمدة، كما أنه يتعين على الجزائر الخروج تدريجيا من الريع النفطي؛
- ضرورة استثمار فوائض عائدات النفط في تأهيل المؤسسات الصناعية التي تعاني من اهتلاك وتقادم التجهيزات والتي تعود إلى السبعينات بالتجهيزات الحديثة، وذلك من أجل زيادة إنتاجيتها وتحسين جودتها، ومنه زيادة قدرتها في التوجه للتصدير؛
- تبني سياسة تنموية تقلص الاعتماد على القطاع النفطي وتعمل على تنويع مصادر الدخل، من خلال دعم القطاع الزراعي والصناعي، وذلك بغرض تنمية صادرات القطاع النفطي بهدف التخفيف من الوزن الذي يحتله كالنسبة من الصادرات والناتج المحلي؛
- تفعيل وتنشيط مختلف الهيئات المكلفة بترقية الصادرات خارج المحروقات لتفعيل عملية ترقيتها بشكل أكثر فاعلية؛
- تنظيم إطار قانوني يشجع ويحفز الاستثمار في مجال الطاقات المتجددة ودعمها ماليا من أجل مواكبة التطورات العالمية في هذا المجال.

آفاق الدراسة:

اقتصرت هذه الدراسة على تحليل أثر تقلبات أسعار النفط على الميزان التجاري الجزائري خلال الفترة 2000-2015، ومنه فهذه الدراسة هي جزء بسيط لموضوع يمكن أن يفتح مجالا أوسع لدراسات مستقبلية ومحاور بحوث جديدة يمكن ذكر بعض منها:

- أهمية التنويع الاقتصادي في الجزائر في ظل تراجع العائدات النفطية؛
- تنمية القطاع الزراعي كبديل استراتيجي لقطاع المحروقات في الجزائر؛
- أسس تأهيل الاقتصاد الوطني في ظل المتغيرات الراهنة.

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية

➢ الكتب:

1- بلعيد عبد السلام، ترجمة محمد هناد ومصطفى ماضي، **الغاز الجزائري بين الحكمة والضلال**، دار بوشان، الجزائر، 1990.

2- أبو العلا محمد يسري، **مبادئ الاقتصاد البترولي وتطبيقه على التشريع الجزائري**، دار النهضة العربية، الطبعة الأولى، القاهرة، 1996.

3- حسين عبد الله، **البترول العربي دراسة اقتصادية وسياسية**، دار النهضة، القاهرة، 2003.

4- حسين هاشم علوان، جاسم محمد عبد الله، **اقتصاديات الموارد الطبيعية**، دار الحكمة، بغداد، 1999.

5- الخطيب أحمد شفيق، **معجم مصطلحات البترول والصناعة النفطية**، مكتبة لبنان، ساحة رياض الصلع، بيروت، 1990.

6- عبد الحميد عبد المطلب، **اقتصاديات البترول والسياسة السعرية البترولية**، الدار الجامعية، الطبعة الأولى، مصر، 2015.

7- خلف فليح حسن، **التمويل الدولي**، مؤسسة الوراق، الأردن، 2004، ص124.

8- داود حسام علي، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، دار المسيرة، الطبعة الثانية، عمان، 2011.

9- الدوري محمد أحمد، **مبادئ اقتصاد النفط**، دار شموع الثقافة، الطبعة الأولى، ليبيا، 2003.

10- الدوري محمد أحمد، **محاضرات في الاقتصاد البترولي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983.

11- الرومي نواف، **منظمة الأوبك وأسعار النفط العربي**، الدار الجماهرية، الطبعة الأولى، ليبيا،2000.

12- سعودي محمد عبد الغني، **الوطن العربي**، مكتبة الأنجلو المصرية، مصر، 2006.

13- سيد فتحي أحمد الخولي، **اقتصاد النفط**، دار زهران، الطبعة الأولى، جدة، 1997.

14- صخري عمر، **التحليل الاقتصادي الكلي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000.

15- صقر أحمد صقر، **التنمية الاقتصادية**، مؤسسة الكويت للتقدم العلمي، الطبعة الأولى، الكويت، 2004.

16- عبد الحسن رسن سالم، **اقتصاديات النفط**، الجامعة المفتوحة، طرابلس، 1999 .

17- عبد الكريم ابراهيم قصي، **أهمية النفط في الاقتصاد والتجارة الدولية (النفط السوري نموذجا)**، منشورات الهيئة العامة السورية للكتاب، دمشق، 2010.

18- عبد الناصر جمال، **المعجم الاقتصادي**، دار أسامة، عمان، 2006، ص387

19- عفيفي محمد صديق، **تسويق البترول**، مكتبة عين الشمس، مصر، 2003.

20- عمارة هاني، **الطاقة وعصر القوة**، دار غيداء، الطبعة الأولى، عمان، ، 2012.

21- فلافين كريستوفر و لنسين نيكولاس ، **ما بعد عصر النفط**، الدار الدولية، القاهرة، 1992.

22- قدي عبد المجيد، **مدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية دراسة تحليلية وتقييمية**، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة الثالثة، الجزائر، 2006.

23- كولن كومبيل وآخرون، ترجمة عدنان عباس علي، **نهاية عصر البترول (التدابير الضرورية لمواجهة المستقبل)**، عالم المعرفة، المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب، الكويت، 2004.

24- لطفي علي، **الطاقة والتنمية في الدول العربية**، للنشر والتوزيع، مصر، 2008.

25- مبروك نزيه عبد المقصود، **الآثار الاقتصادية للاستثمارات الأجنبية**، دار الفكر الجامعي، مصر، 2007.

26- المصري منذر، **قضايا عربية معاصرة**، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.

27- منذر أحمد ورمضان أحمد، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبشرية**، الدار الجامعية للطباعة، مصر، 1990.

28- الموسوي ضياء مجيد، **ثورة أسعار النفط**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

29- وطبان عبد العزيز، **الاقتصاد الجزائري ماضيه وحاضره(1830– 1985)**، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الجزائر، 1992.

30- يونس محمد محمود، **الاقتصاديات الدولية**، الدار الجامعية، مصر، 2007، ص 181.

31- يونس محمد، **العوامل المحددة لمستقبل أسعار البترول الخام**، الدار الجامعية، بيروت، 1986.

➢ الأطروحات والمذكرات

1- إدريس أميرة، **تقلبات أسعار البترول وأثرها على السياسة المالية دراسة قياسية على الاقتصاد الجزائري (1980–2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود مالية وبنوك، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2014.

2- بلقلة إبراهيم، **سياسات الحد من الآثار الاقتصادية غير المرغوبة لتقلبات أسعار النفط على الموازنة العامة في الدول العربية المصدرة للنفط مع الإشارة إلى حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2015.

3- حكيمي حليمة، **اقتصاد ما بعد النفط في الجزائر: دراسة إحصائية لإمكانيات التحول من الاقتصاد الريعي إلى الاقتصاد الإنتاجي**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2014.

4- دوحة سلمى، **أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل أطروحة الدكتوراه في العلوم التجارية، غير منشورة، تخصص تجارة دولية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

5- بن زيدان فاطمة الزهراء، **دراسة تحليلية لحركة التجارة الخارجية في الجزائر من منظور الجغرافيا الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2012.

6- تكواشت عماد، **واقع وآفاق الطاقة المتجددة ودورها في التنمية المستدامة في الجزائر**، ومذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2012.

7- حاج قويدر عبد الهادي، **الإصلاحات الاقتصادية في قطاع المحروقات الجزائري (1986-2009)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة وهران، 2012.

8- حمادي نعيمة، **تقلبات أسعار النفط وانعكاساتها على تمويل التنمية في الدول العربية خلال الفترة 1986-2008**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص نقود ومالية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2009

9- غبي نبيل، **أثر السياسات الطاقوية للاتحاد الأوروبي على قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2012.

10- سرايري بلقاسم، **دور ومكانة قطاع المحروقات الجزائرية في ضوء الواقع الاقتصادي الدولي الجديد وفي أفق الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص اقتصاد دولي، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

11- عبد الجليل هجيرة، **أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري (دراسة حالة الجزائر)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2012.

12- عصماني مختار، **دور الجباية البترولية في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2014)**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص إدارة أعمال والتنمية المستدامة، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2014.

13- عقابي خميسة، **النفط في العلاقات الأمريكية _العربية دراسة حالة الجزائر (1990-2014)**، مذكرة مقدم ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، غير منشورة، تخصص علاقات دولية واستراتيجية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2015.

14- مقليد عيسى، **قطاع المحروقات الجزائرية في ظل التحولات الاقتصادية**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، غير منشورة، تخصص اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2008.

15- موري سمية، **آثار تقلبات أسعار الصرف على العائدات النفطية دراسة حالة الجزائر**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، غير منشورة، تخصص مالية دولية، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2010.

➢ **الملتقيات والمؤتمرات:**

1- باصور كمال، **آثار تقلبات أسعار البترول على أداء مؤشرات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة (2000-2014)**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول" انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات المصدرة للنفط(المخاطر والحلول)، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر 2015.

2- راقي سمية، **البدائل المتاحة أمام الجزائر في ظل انهيار أسعار النفط**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له(المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر 2015.

3- سالمي رشيد، **القطاع الزراعي كخيار استراتيجي بديل لقطاع المحروقات**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول" انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)" جامعة المدية، 7 و8 أكتوبر 2015.

4- شكرين محمد، **موقف الدول المصدرة للنفط من الحوكمة العالمية للطاقة**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر2017.

5- عبد القادر خليل، **تقلبات أسعار النفط وتداعياتها على اقتصاديات الدول**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له (المخاطر والحلول)"، جامعة المدية، 5و7 أكتوبر 2015.

6- عزي لخضر، **الجباية البترولية في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول" السياسة الجبائية في الجزائر"، جامعة البليدة، 11 و12 ماي، 2003.

7- موسى نسيمة أميرة، **الاتصال المؤسساتي والطاقة المتجددة في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على الاقتصاديات المصدرة له المخاطر والحلول"، جامعة المدية، 7و8 أكتوبر 2015.

8- هجرس منصور، **الموارد المائية في الجزائر الإمكانيات والانجازات ورهانات المستقبل وفق منظور التسيير المستدام**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الوطني حول "التهيئة الإقليمية والتنمية المستدامة"، جامعة عبد الرحمن ميرة، بجاية، 13جويلية 2015.

9- ودان بوعبد الله، **تأثير تغير أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري**، مداخلة مقدمة ضمن الملتقى الدولي حول "انعكاسات انهيار أسعار النفط على اقتصاديات الدول المصدرة له- المخاطر والحلول-"، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، 7و8 أكتوبر 2015.

10- بو الشعور شريفة وقمري زينة، **تقدير الأثر القصير والطويل المدى لتقلبات أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري: دراسة قياسية باستخدام نموذج تصحيح الخطأ ECM**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القُطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، الورشة الأساسية الثانية، جامعة سكيكدة، 2015.

11- بودرامة مصطفى، **التحديات التي تواجه مستقبل النفط في الجزائر**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي الدولي حول"التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 7 و8 أفريل 2008.

12- راهم فريد وبوركاب نبيل، **انهيار أسعار النفط: الأسباب والنتائج**، مداخلة مقدمة ضمن المؤتمر الأول حول "السياسات الاستخدامية للموارد الطاقوية بين متطلبات التنمية القطرية وتأمين الاحتياجات الدولية"، جامعة فرحات عباس، سطيف، 2015.

➢ **المجلات والجرائد**

1- باشي أحمد، **القطاع الفلاحي بين الواقع ومتطلبات الإصلاح**، مجلة الباحث، العدد 2، جامعة الجزائر، 2003.

2- بليدي صابر، **تراجع إنتاج النفط يضع الجزائر أمام مستقبل مجهول**، صحيفة العرب، العدد 392، الجزائر،27 نوفمبر 2013.

3- بوحنية قوي وخميس محمد، **قانون المحروقات في الجزائر وإشكالية الرهانات المتضاربة**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد 09، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، جوان 2013.

4- جاب الله مصطفى، **تقلبات أسعار النفط وعلاقتها برصيد الموازنة العامة وميزان المدفوعات- حالة الجزائر-**، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، المجلد 01، العدد09، المسيلة، 2016.

5- حمدي فلة وحمدي مريم، **الاستثمار الأجنبي في الجزائر بين التحقيق القانوني والواقع المعيق**، مجلة المفكر، العدد 10، جامعة محمد خيضر، بسكرة، جانفي 2014.

6- دندي عبد الفتاح، **تقلبات أسعار صرف الدولار وانعكاساتها على العائدات النفطية للأقطار الأعضاء**، مجلة النفط والتعاون العربي، المجلد34، العدد125، 2008.

7- رجب علي، **تطور إنتاج النفط والغاز الطبيعي في جنوب الصحراء الإفريقية والآفاق المستقبلية**، مجلة النفط والتعاون العربي، مجلد 35، العدد 131، خريف 2009.

8- رحمان أمال، **النفط والتنمية المستدامة**، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد 04، جامعة محمد خيضر، بسكرة، ديسمبر 2008.

9- زرقين عبود، **الاستراتيجية الملائمة للتنمية الصناعية في الجزائر**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 45، شتاء 2009.

10- زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، **الاقتصاد الجزائري بين الواقع وحتمية الزوال**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد11، الجزائر، أوت 2008.

11- زغيب شهرزاد وحليمي حكيمة، **القطاع النفطي بين واقع الارتباط وحتمية الزوال في الاقتصاد الجزائري**، مجلة الأكاديمية العربية المفتوحة في الدانمارك، العدد 09، 2011.

12- السعيد بريكة ونور الهدى عمارة، **الصناعة خيار استراتيجي لتنويع وإخراج الاقتصاد الوطني من التبعية للمحروقات**، مجلة الاستراتيجية والتنمية، العدد 11، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، مارس 2016.

13- عبد الحميد قجاتي وعبد الوحيد صرارمة، **دراسة العلاقة الديناميكية والسببية لأثر الجباية البترولية على معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1980-2014**، مجلة البحوث الاقتصادية والمالية، العدد 06، جامعة أم البواقي، ديسمبر 2016،

14- مولاي لخضر عبد الرزاق وبورحلي خالد، **متطلبات تنمية القطاع السياحي في الاقتصاد الجزائري**، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، العدد 04، جوان 2016.

15- فليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 04، 2010.

16- نور إبراهيم، **تسعير النفط وآليات ضبط الأسواق**، مجلة السياسة الدولية، المجلد 41، العدد 164، مصر، أفريل2006.

17- صاولي حفيظ وآخرون، **الطاقة الشمسية في الجزائر عملاق نائم**، منتدى الخبر حول الطاقات المتجددة، جريدة الخبر، 4 فيفري 2015.

18- الجريدة الرسمية، العدد 48، الصادرة في 30 جويلية 2006.

➢ التقارير

1- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2000.

2- -التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2005.

3- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2009.

4- التقرير الاقتصادي العربي الموحد، صندوق النقد العربي، 2016

5- تقرير الأمين العام السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للنفط، العدد41، 2014.

6- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك، 2004.

7- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك، 2009.

8- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك، 2011.

9- التقرير الإحصائي السنوي، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول الأوبك، 2015.

➢ القوانين التشريعية

1- قانون رقم 86-14 مؤرخ في 13 ذي الحجة 1406 الموافق ل 19 أوت 1986 يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات واستغلالها ونقلها بالأنابيب، الجريدة الرسمية، العدد 35، الصادرة في 21 أوت 1986.

2- قانون 91-21 المؤرخ في 4 ديسمبر 1991 المتعلق بالمحروقات الصادر في الجريدة الرسمية، العدد 63، الصادرة في 7 ديسمبر 1991.

3- قانون رقم 07-05 المؤرخ في 19 ربيع الأول 1426 الموافق ل 28 أفريل 2005 المتعلق بالمحروقات، الجريدة الرسمية، العدد 50، 2005.

4- المادة 3 من قانون 07-05، ص 5.

5- المادة 12 و13 من قانون 07-05.

6- المادة 12 من قانون 06- 10.

7- المادة 45 من قانون 06- 10.

مراجع باللغة الأجنبية

1- Haoua Kahina, **Limpact des Fluctuations du Prix du Petrole sur Les Indicateurs Economiques en Algerie**, Memoire en Vue de l'OBTENTION DU Diplôme de Magister, Option Monnaie Finance Banque, Universite Mouloud Mammeri, Tisi Ouzou, 2012.

2- Chems Eddine Chitour, **La politique et le nouvel ordre pétrolièr international,** EdDahleb, Alger, 1995.

3- John Baffes et All, **The great plunge in oil prices :causes, consequences and policy responses,** policy research note, world bank groupe, USA, 2015.

➢ المواقع الالكترونية:

1- www.oapecorg.org.
2- www.amf.org.
3- www.data.albankaldawli.org.
4- www.bank-of-algeria.dz.
5- www.ons.dz.
6- www.data.albankaldawli.org.
7- www.bank-of-algeria.dz.
8- www.elkhabar.com.
9- www.mawdou3.com.

الملخص :

يعتبر النفط سلعة استراتيجية تقوم عليها التجارة الدولية ومادة أولية أساسية يعتمد عليها في معظم الصناعات، لذلك كان الاهتمام متزايدا بهذا المورد وبكافة العوامل المحددة لأسعاره. وعليه تهدف هذه الدراسة إلى تحليل أثر تغيرات أسعار النفط على الميزان التجاري للجزائر خلال الفترة الممتدة بين سنة 2000 و2015، خاصة وأن هذه الفترة قد شهدت تقلبات عديدة على مستوى أسعار العالمية للنفط. وبما أن الجزائر من بين الدول النفطية التي تعتمد بشكل شبه كلي في مداخيلها على هذا المورد، فقد كان لتقلبات أسعار النفط أثر كبير على مؤشرات التوازن الاقتصادي للدولة.

وقد تم التوصل إلى أن الميزان التجاري كغيره من مؤشرات الاقتصاد الكلي للدولة يعاني من حساسية للتقلبات التي تشهدها أسعار النفط، وهو ما انعكس بشكل واضح على رصيد الميزان التجاري خلال الفترة الأخيرة نتيجة الانهيار الذي شهدته أسعار النفط. الأمر الذي يستدعي البحث عن بدائل أخرى أكثر استمرارية للتقليل من تبعية الاقتصاد الوطني لقطاع المحروقات .

الكلمات المفتاحية:

النفط، سعر النفط، الميزان التجاري، الصادرات، الواردات.

Actuellement le pétrole est l’une des ressources stratègique dans le commerce international et une matière première la plus essentielle et fiable dans la plupart des industries, ce fut donc un intèrèt croissant pour cette resource et les facteurs spècifiques pour les prix. En conséquence, cette étude vise à analyser l'impact des variations des prix du pétrole sur la balance commerciale de l'Algérie au cours de la période entre 2000 et 2015, d'autant plus que cette période a connu de nombreuses fluctuations du niveau des prix mondiaux du pétrole. L'Algérie parmi les pays producteurs de pétrole, qui dépend presque entièrement de leur revenu sur cette ressource, il a été aux fluctuations des prix du pétrole, un impact significatif sur l'équilibre économique des indicateurs d'état.

Il a été conclu que la balance commerciale, comme d'autres indicateurs macro-économiques de l'Etat souffre de la sensibilité aux fluctuations qui ont lieu des prix du pétrole, qui se reflète clairement sur l'équilibre de la balance commerciale au cours de la période récente à la suite de l'effondrement des prix du pétrole. Ce qui appelle à chercher d'autres alternatives secteur des hydrocarbures.

Les mots clés:

Pétrole, les prix du pétrole, balance commerciale , exportation , importation